الأهدافُ المهنيَّة

ودور الأخصائي الاجتماعي

أ. د. عقيل حسين عقيل

القاهرة

2018م

المحتويات

المقدّمة.....
.....4
الأهدافُ المهنيةُ تُنجَزُ 7
إنجاز الأهداف ومعرفة المجهول:.....14
إنجاز الأهداف صُنع مستقبل:.....16
تَدبُّر الأهداف مهنة:.....18
الهدف تدعيم رأس المال الاجتماعي.....21
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تدعيم رأس المال الاجتماعي).....22
الهدف تدعيم قيم التطلُّع.....32
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تدعيم قيم التطلُّع).....33
الهدفُ غرسُ الثِّقة.....38
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(غرس الثِّقة).....42
الهدف(حمْل المسؤولية).....49
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(حمْل المسؤولية).....50
الهدف نيل التقدير 55
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(نيل التقدير).....59
الإنسان يسعى لنيل التقدير: 62
الهدف نيل الاعتراف 64
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(نيل الاعتراف).....68
الهدف تفعِّيل الاستيعاب.....72
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تفعيل الاستيعاب) 76
الهدف الإصلاح الاجتماعي 79

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(الإصلاح الاجتماعي) 80
الإصلاح يُحسِّن أحوال المجتمع:.....84
الهدف التأهيل الاجتماعي 87
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(الإصلاح الاجتماعي) 88
الهدف تحقيق الرَّفاهية الاجتماعية 91
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تحقيق الرَّفاهية الاجتماعية) 92
إشباع الحاجات ضرورة إنسانية: 95
الهدف تحقيق التوافق الاجتماعي.....96
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تحقيق التوافق الاجتماعي).....98
التوافق الاجتماعي إرادي: 102
الهدف تحقيق التكيُّف الاجتماعي.....103
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تحقيق التكيُّف الاجتماعي) 106
ليس دائما يتحقق التكيُّف بتنازلات: 111
الهدف تأكيد الكرامة الإنسانية 112
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تأكيد الكرامة الإنسانية) 114
الهدف تقديم المساعدة الهادفة 127
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(تقديم المساعدة الهادفة) 128
الهدف التحصين القيمي 134
دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف(التحصين القيمي).....135
صدر للمؤلّف.....139
المؤلّفات 139
المؤلّف في سطور.....152

(إنْ قرّرت ألَّا تغرس الثِّقة فيّ، فلا تلومني إنْ سحبت الثِّقة منك)

د. عقيل حسين عقيل

المقدّمةُ

الأهداف من حيث المفهوم: ما يحدَّد من مرامي في الزَّمن الحاضر، ولا تُنجز إلَّا مستقبلا، أمَّا المهنة من حيث المفهوم: ما أُعد المتعلِّم عليه تعليمًا وتدريبًا حتى تأهَّل معرفة لممارسته.

وفي هذا المؤلَّف كان القصد من (المبادئ المهنيَّة) مبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية، أمَّا الدّور فكان على الوضوح للأخصائي الاجتماعي.

فمهنة الخدمة الاجتماعية تأسَّست على مبادئ قيميَّة، ولها من الأهداف الإنسانية المقنَّنة ما لها، ولها من المؤسَّسات المتخصّصة ما لها، ولها من المشرفين المدربين ميدانيًّا ما لها، ولها من الأكاديميين والأخصائيين الاجتماعيين ما لها.

إنَّ الخدمة الاجتماعية لا تكون إلّا لحاجة وضرورة، ولأنَّها مرتبطة بالحاجة والضرورة؛ فهي باقية ما بقي المحتاج والمضطر، ولأنَّ الحاجات متطوِّرة والضرورة كذلك، فكذلك الخدمة الاجتماعية متطوِّرة.

ولأنَّها خدمة اجتماعيَّة ومبادئها إنسانيَّة، فهي لا تكون إلَّا مستوعبة للخصوصيّة ومتطلِّعة بها إلى كلِّ ما من شأنه أن يشبع لها حاجة متطوِّرة دون أن تفرِّط في قيمها الحميدة وفضائلها الخيِّرة.

ولهذا كان التركيز في هذا المؤلَّف على أهداف المهنة اجتماعيًّا وإنسانيًّا، ما يجعل مؤلَّفنا مبدأ عامًّا لا يخصّ مجتمعًا بعينه، يُقدِّر كلّ خصوصيَّة، ولا يميل لأحدٍ منها كونه المستوعب لكلّ الخصوصيَّات التي ينبغي أنْ تُقدَّر.

ومن ثمَّ؛ كانت جميع الأهداف مولودا المعرفة (الخاصَّة والعامّة) استيعابيَّة اجتماعيًّا وإنسانيًّا مع مراعاة الفروق بدءا من الصّفر مركز الاعتدال بين السَّالبِ والموجب.

ولأنَّ الصّفر مركز الاعتدال كانت الأهداف بين معالجة لما تحته سلبيًّا، والأخذ بما فوقه إيجابيًّا. أي: وجوب الأخذ بأيدي من يعانون من آلام الحاجة تحت الصّفر، وأخذهم إليه ليصبح اتجاههم إلى ما فوقه من مشبعات للحاجة المتنوّعة والمتعدّدة. وكذلك بالتمام كان التحفيز واجبًا لمن فوق الصّفر لأمرين:

الأمر الأوَّل: التحفيز على الاستمرار في الارتقاء قيميًّا وفضائلًّا.

الأمر الثاني: الالتفات إلى ذوي العلاقة والأخذ بأيديهم كي لا يكونوا عبئًا على من رسم سياساته وحدّد أهدافه تجاه صناعة المستقبل المأمول وإحداث النُّقْلَة.

ولهذا فالخدمة الاجتماعية من خلال أهدافها التي قدَّمناها في هذا المؤلَّف لا تقدِّم خدمة فقط لمن هم في حاجة إليها، بل تقدِّم أيضا لمن نحن في حاجة إليهم.

وعليه: فالخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية، تهتم بضرورة الإصلاح كما تهتم بوجوبيَّة الحلّ، وهي أيضًا تهتم بضرورة التكيّف كما تهتم بوجوبيَّة التوافق دون غفلة عن أهمية الإرادة والمشاركة الحرَّة وفقا لمبادئ المهنة وأهدافها الإنسانية.

أ. د. عقيل حسين عقيل

القاهرة

2018م

الأهدافُ المهنيةُ

تُنجَزُ

الأهداف أولويات معرفية قابلة للإنجاز، ولا تكون إلّا عن وضوح رؤية أو خطة أو استراتيجية، وتكمن مقاصد كثيرة من ورائها، سواء أكانت مقاصد شخصية، أم وطنية، أم إنسانية، وهي: قابلة للتحديد والإنجاز حسب الجهد، والإمكانات المتاحة.

إنّها المدى الممتد من الرّغبة إلى المأمول، ولا تحدّد السياسات والاتجاهات العلمية والفكرية إلّا بها، ولا يتم الإنجاز المصنّف القابل للقياس إلّا بوضوح رؤية من حدّدها.

فالأهداف هي ذلك المرجو إنجازا سواء أكان الإنجاز بحثا علميا أم عملا أم أيّ مقصد من المقاصد المعلومة؛ ولهذا فالأهداف تحدّد بوضوح ودقة، لتكون مرشدة لمراميها.

فالأهداف هي التي تحدّد وفق الإمكانات من قبل الذين يأملون إنجاز ما يمكن إنجازه علما أو معرفة أو إصلاحا وبناء وإعمارا وصناعة مستقبل، وهي لا تكون محدّدة إلّا بعد وضوح رؤية تجاه ما يجب الإقدام عليه؛ ولهذا فالصّراع بين بني آدم لن ينتهي بين المفسدين والمنحرفين والمصلحين ما لم يضع الجميع نصب أعينهم أهدافا بنائية قابلة للإنجاز، من ورائها أغراض قابلة للتحقّق، وغايات يجب أن تُبلغ، ومأمولات يتمّ نيلها. ولأنّ الخالق خلقنا على الاختلاف وسنظل عليه مختلفين في خصوصياتنا وفي آمالنا وإن اتفقنا في بعض منها، فلا إمكانية للقضاء على الاختلاف، مصداقا لقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاس أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِيْنَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[1].

[1] هود 118، 119.

فالاختلاف الذي خُلقنا عليه وسنظل عليه مختلفين قيمة، هو: اختلاف التنوّع المشبع للحاجات المتطوّرة عن رغبة وإرادة، ولكن هذا الإشباع لا ينبغي له أن يكون على حساب ما يشبع حاجات الآخرين؛ ولذلك يجب أن تحدّد الأهداف والأغراض والغايات بعيدا عن كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى الخلاف الذي فيه الاقتتال والفتنة، أي: ينبغي للأهداف أن تحدّد وفقا لما يصلح الأفعال ويقوِّم السلوك ويجمع شمل المتفرّقين، ويحلّ تأزُّماتهم، ويشبع حاجاتهم المتطوّرة تحدِّيًا وعدلا وارتقاء.

فمن أجل الارتقاء قمّة، ينبغي الابتعاد عمّا يؤدّي إلى الاقتتال والفتن؛ فالاقتتال والفتن ضياع فرصة، والزّمن لا يعطي الفرصة مرّتين؛ فيجب عدم إضاعة الفرص كلّما سنحت الظّروف ارتقاء، ومن يضيعها سيجد نفسه على غفلة من أمره، وحينها لن ينفعه النّدم؛ فالنّدم عندما تضيع الفرص قد يؤدّي بأصحابه إلى الهاوية، ولكن إن كانت الفرص ما زالت سانحة؛ فالنّدم يؤدّي إلى تصحيح المواقف الخاطئة بمواقف صائبة، أي: متى ما ضعف الإنسان انحدر غفلة، ومتى ما قوي ارتقاء تذكّر؛ فاتّعظ واعتبر، ومتى ما تدبّر، عمل وأنتج، ومتى ما فكّر، حدّد أهدافا من ورائها أغراض، والغاية من ورائها مأمول يتم نيله.

وعليه:

إنّ تحديد الأهداف يُمكّن من إنجازها بنتائج وحلول موضوعية، ويوجّه الأخصائيين والباحثين إلى ما يمكن إنجازه دون إضاعة للوقت أو الجهد، ودون أيّ إهدار للإمكانات؛ ولهذا:

. حدّد أهدافك قبل أن تبحث أو تعمل.

. وضّح أهدافك للغير إذا كانوا على علاقة بها.

. فكّ اللبس أو الغموض عن كلّ مفهوم من مفاهيم أهدافك.

. ثق أنّ الأهداف تنجز؛ فلا تتأخّر عن العمل على إنجازها.

. تحديد الأهداف يدلّ على وضوح الرّؤية.

. غموض الأهداف لا يؤدّي إلى تحقيق نتائج.

. تحديد الأهداف يمكّن من التدبّر.

. إنجاز الأهداف يتطلّب جهدا يبذل برغبة.

. إنجاز الأهداف يتطلّب صبرا وعزيمة.

. إنجاز الأهداف يستدعي وعيا بأهميّتها.

إنجاز الأهداف العظيمة يستوجب قبول تحدٍّ وتحدّيه.

ولهذا: وجب التدبّر الذي ترسم سياساته وفقا لأهداف واضحة؛ وذلك بما يبعد بني آدم عن الجلوس على رصيف المتسوّلين؛ فالتسوّل يؤخّر أصحابه عن الالتحاق بركب من يحدِّدون أهدافهم وأغراضهم وغاياتهم بأمل تحقيق الرّفعة والارتقاء قمّة ومن ثمّ نيل المأمول.

وفي المقابل لا ينبغي للعاطفة أن تجرّ الأخصائيين الاجتماعيين إلى دعم مواقف المتسوّلين (الذين يتخذون التسوّل مصدرا للعيش)، بل العقل المتدبّر لأمره يجب أن يدفع أصحابه إلى ما يمكّن المتسوّلين من المشاركة في العمل المنتج، الذي يحفّزهم على تنمية قدراتهم، وتوجيهها وفقا لما يحقّق لهم الارتقاء نهضة ورفعة؛ فيخلّصهم من التسوّل إرادة وعملا، وكذلك لا ينبغي لبني آدم أن يضعوا أنفسهم في مواقف الاستعطاف، ولا ينبغي لهم الأخذ بالعاطفة فيما يؤسّس ترسيخ الفضائل والقيم الحميدة، وإنجاز الأهداف.

وعليه: الأهداف ليست أمنيات، بل هي المرشد الحقيقي للأخصائيين والباحثين في ميادين البحث العلمي، والسّاعين إلى الارتقاء مهنة وعلما ومعرفة وإنتاجا وحرفة؛ ولهذا فلا يمكن أن تنجز المهام والأعمال والخطط والاستراتيجيات على أيّ مستوى من المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية وأيّ مستوى من المستويات السياسية والاقتصادية والمعرفية ما لم تحدد لذلك أهداف قابلة للإنجاز.

ودائما عندما تحدّد الأهداف تصبح رؤية المحدّدين لها واضحة المرامي والأغراض، وفي المقابل من لا يتمكّن من تحديد أهداف بحثه أو سياسته أو تنظيمه فلن يستطيع أن ينجز شيئا يمكن أن يكون على الأهمية المرجوة.

وعليه:

. الأهداف ليست أمنيات كُسالى، بل هي التي تحمل في أحشائها الموضوع أو المشكل برمّته.

. الأهداف لا تحدّد بدقّة إلّا من قِبل الجادّين.

. الأهداف تنجز أوّلًا بأولٍ.

. الأهداف تهدي الباحثين وترشدهم إليها مثلما تهدي المنارات سفن المبحرين.

. الأهداف لا تحدّد إلّا من قبل القادرين على إنجازها.

. يعد تحديد الأهداف كسر فيما كان يظن أنّه صعبٌ لا يكسر.

. ويعد إنجاز أوّل الأهداف أكبر لبنة لبناء المستقبل المأمول.

. الأهداف العظيمة تؤسّس وضوحًا إنّها قابلة للإنجاز.

ولهذا فتحديد الأهداف لم يكن غاية في ذاته، ولكنّه ضرورة لطي الهوة بين من كانت لهم أهداف والمستهدف منها؛ فالأهداف ترتّب أوّلا بأوّل؛ ذلك لأنّ إنجازها متتالٍ ومتلاحق، وهي بعد الإنجاز تفتح آفاقا جديدة لصوغ أهداف جدية لا تتولّد إلّا من بعد الإنجاز السابق للأهداف السّابقة عليها.

ومع أنّ البداية تعد نقطة الصّعوبة، فإنَّها في النّهاية لا تعد نقطة الاستحالة؛ فالتعلّم بداية تواجهه المصاعب كما تواجه عملية التذكّر والتدبّر والتفكّر والإبداع، ولكن نهاية الأهداف تنجز، والأغراض تتحقّق، والغايات تُبلغ، والمأمولات تُنال.

ولأجل ذلك: ينبغي لنا أن نميّز بين تحديد الأهداف وإنجازها، وتحديد الأغراض وتحقيقها، وتحديد الغايات وبلوغها، وتحديد المأمولات ونيلها؛ فالأهداف تحدّد لتنجز أوّلا بأوّل، وهي في دائرة الممكن المتوقَّع عندما تكون متطوّرة ومتجدّدة لا تنتهي إلّا بانتهاء من يعمل عليها؛ ولهذا فلا توقّف بعد إنجاز الأهداف، بل ينبغي لنا تحديد أهداف أهم من التي أنجزت، ثمّ من بعدها أهداف أعظم، وهذه من سُبل تحقيق الارتقاء غاية.

ولأنّها أهداف تنجز؛ فلا تكون ذات أهمية إلّا ومن ورائها أغراض، ثمّ من وراء الأغراض غايات عظيمة، ولهذا لا ينبغي للأهداف أن تكون غاية في ذاتها، بل يجب أن تكون الغايات من ورائها رفعة.

إنَّ قاعدة تحديد الأهداف مؤسّسة على الإنجاز، وإلّا لا داعي لتحديدها، أي: كلّ ما أنجز بنو آدم هدفا ينبغي أن يكون من ورائه هدف أهم، ثمّ من ورائه هدف أكثر أهمية، ووراء كلّ هدف غرض من ورائه غرض أعظم، وهكذا هي سُبل تحقيق الارتقاء غاية ومن ورائها غاية ومن ورائها مأمول عظيم.

ولذلك في دائرة الممكن غير المتوقَّع البعض يحدّد أهدافه، ولكنّه لا يعمل على إنجازها وكأنّ تحديدها هو الغاية؛ وكذلك هناك من يحدّد أهدافه ويعمل على إنجازها دون أن تكون له أهداف من بعدها، وهنا: يكمن الفشل أمام تطوّر الحاجات وتنوّع مشبعاتها؛ فالأهداف ارتقاء: ينبغي أن يكون من ورائها غرض تكمن من ورائه غاية ومن ورائها مأمول.

ومن ثمّ، ينبغي على الأخصائيين الاجتماعيين عند رسم السياسات أن يجعلوا وراء كلّ هدف غرضا، من ورائه أغراض تحقّق للعملاء الكرامة الآدميّة رفعة، وتحقّق لهم العيش السعيد قيمة؛ ولكن إن لم يعملوا ويفعلوا؛ فلا شيء لهم إلّا البقاء على الرّصيف بين حاجة وشُبهة، وهنا يكمن الانحدار علّة.

وعليه:

. لا ترسم الخطط المهنية إلّا على أهداف واضحة ومحدّدةٍ وبيّنة.

. إنّ تحديد الأهداف ليس غاية في ذاته، بل الغاية إيجاد المنجز.

. من يحدّد أهدافه غاية ليس له من نتيجة إلّا الفشل.

. إنجاز الأهداف يولّد أهدافا جديدة في عقول الجادّين.

. كلّ هدف ينجز من ورائه غرض.

. كلّ غرض يتحقّق من ورائه غاية.

. كلّ غاية تُبلغ من ورائها مأمولا يتمّ نيله.

. كلّما أشبع نيل المأمول حاجة، فتح آفاقا جديدة أمام مأمولات أكثر نفعا.

. الأهداف تحدّد وفقا لمتغيرات محدّدة، ولكن لا تقفل على ذلك؛ فهناك من الأهداف ما يحدّد في دائرة غير المتوقَّع بما يمكّن من إنجاز المفاجئ.

ولأنّ الأهداف تحدّد وتنجز فلا ينبغي لها أن تكون مقفلة أمام المفاجئ النافع، أي: ينبغي أن تضبط دلالة ومعنى، ولا تكون مقفلة أمام ما يتيسّر أمامك من خوارق.

إنّ إنجاز الأهداف أوّلا بأوّل وبسرعة (لا تسرّع يصحبها) يُمكّن من خوض المنافسات والفوز فيها؛ ولهذا؛ فكلّما أُنجز هدف، من ورائه غرض، من ورائه غاية، يتمّ اكتشاف أهداف من ورائها أغراض تحقّق غايات أكثر أهمية؛ فالحياة الدّنيا لا غاية من ورائها إلّا رتق الأرض بالسّماء رفعة. أي: كلّما وضع الإنسان أحد قدميه على درجة من درجات السّلم ارتقاء وتحقّقت له الرّغبة المرضية قيمة وفضيلة، يجدّ نفسه أكثر رغبة تجاه الصّعود إلى الطوابق العليا حتى يرى بأمّ عينيه أنّ الأرض والسّماء قد رُتقتا جنّة.

فعلى بني آدم أن يعرفوا أنّهم سيبلغون السّماء ارتقاء كلّما عملوا وفقا لأهداف تنجز، وأغراض تتحقّق، وغايات يتمّ بلوغها، ولكن إن أحسّ بعضهم بشيء من التّعب؛ فعليهم بوضع أيديهم مع أيدي الصّاعدين ارتقاء، وعليهم أن يتأكدوا أنّهم في حاجة لوضع أيدهم مع أيدي الصّاعدين قمّة.

ولأجل إنجاز الأهداف وبلوغ الارتقاء قمّة؛ فلا بدّ من سيادة الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة بين بني آدم، تقبّلا، واحتراما، وتقديرا، واعتبارا، واستيعابا، وتفهّما، وتدبّرا، مع مراعاة البدء مع العملاء من حيث هم، من أجل ما يجب أن يكونوا عليه رفعة.

إنجاز الأهداف ومعرفة المجهول:

الأهداف مع أنّها لا تولد إلّا من أحشاء الموضوع أو الرؤية أو المشكلة، ولكنّها في حقيقة الأمر هي المؤسَّسة على فرضيات منطلقة من معلومات متاحة لمعرفة أخرى مجهولة، وأحيانا تنطلق من تساؤلات عن المجهول، فتمكّن من الإضافة الجديدة. والمجهول هنا: ما لم يكن معلوما بعد، ممّا يستوجب البحث من أجل كشفه والتعرّف عليه ليكون إضافة جديدة للمعارف والعلوم السّابقة؛ فينبغي للبحاثين إن أرادوا معرفة المجهول، أن يصوغوا له تساؤلات؛ فالتساؤلات تقود إلى معرفة المجهول في دائرة الممكن، ومن ثمّ؛ فالباحثون الذين يعتمدون على صياغة الفروض العلمية لن يتمكّنوا من معرفة المجهول، بل يتمكّنوا فقط من معرفة النّصف المتبقي من المعرفة المتوفّرة لديهم؛ فالفروض وإن عظمت نتائجها لا تصاغ إلّا ونصف المعلومة غير مجهول، وللضّرورة هم يبحثون بهدف معرفة ما يتمّم نصف ما لديهم من معرفة.

أمّا التساؤلات؛ فهي أسلوب بحثي معمّق يمكّن أصحابه من معرفة الجديد المجهول، قال عزّ وجلّ: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ}[2]؛ فقوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ!) هو تساؤل، ولم يكن سؤالا، ولم يكن استفسارا؛ لأنّ السّؤال دائما يلاحق إجابة سابقة عليه، بهدف إعادتها ثانية أو أكثر من ذلك، وكذلك الاستفسار لا يكون إلّا عابرا ومن العموم، أمّا التساؤل؛ فهو يستوجب بحثا علميّا وتقصٍّ دقيقا من أجل معرفة المجهول وفقا لأهداف واضحة بغايات مأمولة.

ولأنّ المشركين يتساءلون عن المجهول؛ فكانت المعلومة من العليم، أنّ ما تختلفون فيه، هو: النبأ العظيم الذي يتنزّل تنزيلا، أي: إنّ المشركين كانوا يعتقدون أنّ ما جاء به سيدنا محمّد عليه الصَّلاة والسَّلام لا يمكن

[2] النبأ 1 . 4.

أن يكون منه، وهنا كانت علامات الاستغراب تدور في أنفسهم كما تدور بينهم، وهم يتساءلون؛ فأنزل الله المعلومة حُجّة: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)، وستكون الشواهد على ذلك متوالية، وسيعلم الكفار بذلك شواهد دالة على أنّه الحقّ المنزّل، (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ). أي: إنّ المعجز إن تمّ الاستفسار عنه فلا يُبلغ إلّا تنزيلا، أمّا الممكن فلا يُبلغ إلّا بحثا معمّقا وإن كان غير متوقَّع.

ولذلك؛ وجب تقدير الشّطحات العلمية؛ فهي في دائرة الممكن قد تؤدّي إلى معرفة المجهول، أمّا بالنّسبة إلى ما هو مستحيل فالشّطحات عندما تكون موضوعية؛ تمكّن من معرفته وإن قصرت عن معرفة الكيفية التي هو عليها، ولكن عندما تكون الشّطحات غير موضوعية؛ فهي بلا شكّ ستزيد الهوة اتساعا بين ما هو مستحيل، وما ينبغي للإنسان أن يتمكّن من معرفته وإدراكه.

ولهذا؛ فالتَّطلُّع يُمكّن الإنسان من استقراء المستقبل وصناعته، ثمّ يمكّنه من تجاوزه ارتقاء، ومن ثمّ، إذا أردنا معرفة المستحيل وبلوغه استحالة؛ فلا ينبغي لنا أن نضع إشارة قفْ أمام التفكير العلمي لبني آدم؛ بل ينبغي لنا أن نفكّر فيما نفكّر فيه حتى ننجزه عملا متحقّقا أمام المستحيل وآفاقه البعيدة، والذي بوجوده بعيدا عنّا يفسح لعقولنا مجالات التفكير فيه، والتمدّد تجاهه بلا موانع؛ فينبغي لنا أن نفكّر في كلّ شيء، وبكلّ حرّية مقدّرة حتى نعجز، وحينها نعرفه مستحيلا؛ فلا مستحيل قبل العجز؛ ولذا وجب البحث حتى بلوغ العجز الممكّن من معرفة المستحيل عن قرب؛ ولذلك خُلقنا.

ولأنّنا خُلقنا لذلك؛ فينبغي لنا أن نعمل والمستحيل نصب أعيُننا، حتى ندركه عجزا، وحينها ندرك أنّ الارتقاء إليه يمدّنا بالثِّقة؛ إذ كلّ شيء ممكن حتى وإن كان غير متوقَّع.

ولأنّه المستحيل؛ فهو لا يعيق العمل ارتقاء، بل الذي يُعيق العمل عن النّهوض، وإحداث النُّقْلَة، وبلوغ الارتقاء قمّة هو العمل الذي ينحدر بأصحابه في دونيّة الأخلاق وسُفلية التخلّف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والذوقي. فالإنسان الذي خُلق في أحسن تقويم، هو الإنسان المقوّم للارتقاء، وليس للدّونية، ولكن لأنّ الارتقاء والدّونية يتأثران بالمعرفة والتّخيير تذكّرا وتدبّرا وتفكّرا فهما بيد الإنسان مطلبا ورغبة واختيارا؛ ولذلك ينبغي للأخصائيين المهنيين أن يعملوا كلّ ما من شأنه أن يؤدّي بهم إلى إحداث النُّقْلَة الممكّنة من معرفة المجهول وإصلاح حالات الفساد وتقويم سلوك المنحرفين.

إنجاز الأهداف صُنع مستقبل:

المستقبل زمن لم يأت بعد، وهو الذي فيه الأهداف تنجز، والمستقبل غير منزوٍ عن الماضي والحاضر، بل هو مرتبط بهما ويمثلان له قاعدة التأسيس لكلّ الافتراضات التي من شأنها أن تكون مسهمة وفاعلة في صناعة المستقبل المأمول، وهو الذي بدونه لا يجد الأمل حلّا.

ولأجل المستقبل ارتقاء، وجب المزيد من البحث العلمي الممكِّن من المعرفة الواعية التي بدورها تُمكّن من الإسراع في طي الهوة بين المأمول والأمل، وذلك بما يطوي مشاعر الخوف طمأنينة، ويخلّص من الحيرة حلّا بعد تأزّم.

إنَّ تحديد الأهداف في الزّمن الحاضر يعني: إنّها لن تنجز إلّا في الزّمن المستقبل الذي يمثل الامتداد الطبيعي للحياة من ماضيها وحاضرها، وله أهمية كبيرة في الإصلاح والبناء المرتقب الذي يكون من ورائه امتدادات مختلفة تتّجه بحسب الاستراتيجية التي وضعت له اللبنات الأولى، فالمستقبل يعد الأرضية الجديدة التي يُؤسّس من خلالها كلّ ما هو مطلوب ضمن دائرة المتوقَّع وغير المتوقَّع، وبذلك يكون التفكّر عنصرا مهمّا في خلق

مستقبل موافق لكلّ التوجهات التي تسعى إلى المضي قدما نحو التفاضل والوصول إلى الدّرجة التي تكون إخافتها حاصلة، ودون وجود مخيف يمكن أن يماثلها أو أن يكون ندّا لها.

ومع ذلك فالمستقبل يكتنفه في بعض الأحيان غموضٌ معيّنٌ يسير في مدارات قد تبدو للوهلة الأولى غير منضبطة وفق الرؤية المطروحة، وهنا يكون الاستشراف حالة ملبّية للكثير من الطموحات وحتى التداعيات التي تخلّف انفراجا وإن كان وقتيا فإنَّه قد يكون سببا في حلّ الكثير من المتعلقات المفترضة، كما أنّ التشكيل العام لهذه الرّؤى يكون مطويا خلف إزاحات دائمة تريد أن تجد لها مكانا بين الحضور الحاصل، إلّا أنّ مكمنها قد لا يبدو واضحا نتيجة البعثرة التي تحصل في بعض الأحيان.

وعليه: يكون التفكّر واقعا ضمن دوائر متعددة تكون حاضنة له، فتمنحه كلّ ما من شأنه أن ينجزه أو يحقّقه، وإن كان الأمر ضمن دفعات تتابعية فإنَّه لا يخلو من إرهاصات قد تكون متواجدة بشكل لا يكون من ورائها انزياحات كبيرة، وهنا يكون الحذر من أجل صناعة المستقبل المأمول متغلغلا في كلّ الجوانب التي تريد أن تقف عند أعتاب كلّ التشكيلات التي يكون من ورائها الإصلاح أو البناء المطلوب؛ لأنّ هذه الصّفة بلزوميتها تواكب الحاصل الذي لا يسير معها، بل هي تسير معه.

إنَّ التفكّر في المستقبل يسير بالفكر الإنساني نحو إيجاد بدائل يكمن فيها النّهوض المأمول الذي يمنح النَّاس جميعا حياة أفضل، فيها الأهداف تنجز أوّلا بأوّل، وفيها التقدم يتولّد أوّلا بأوّل، لكن هذا الأمر لا يتحقّق للجميع كونه يرتبط بأخذ الحيطة والحذر؛ فالمخاوف بسمتها الإيجابية المفقودة يكون الرّكون إليها متفاوتا، وهذا ناتج عن الإدراك غير الواعي بالحقيقة الموجودة؛ فالخوف لم يكن سلبيا على مدار الوجود الإنساني، بل كان حافزا مهمّا في المعالجة والوقاية ودرء المخاطر في أوقات مختلفة؛ فهو

يشير دائما إلى وجود خروقات طبيعية وغير طبيعة، تخرج عن نطاق المتعارف أو الطبيعي الذي يجب أن يكون؛ فهو بذلك منبّه من الدّرجة التي يكون استشعاره باعثا على إيجاد كلّ ما من شأنه أن يدفع بالمتغيرات الحاصلة التي ظهرت منها المخاطر نحو حدود جديدة يكمن فيها الدرء المنشود من أجل بلوغ مستقبل فيه تنجز الأهداف المحدّدة والسياسات المرسومة[3].

تَدبُّر الأهداف مهنة:

التدبُّر حُسن تفكير وإدارة وجودة عمل، به ترسم السياسات والخطط وتُتّخذ التدابير الممكّنة من إيجاد معالجات لأيّ طارئ متوقَّع، وبه تنجز الأهداف رغبة؛ فالتدبّر دراية عقلية يرتقي بحاضر أصحابه إلى ما يمكنّهم من الأخذ بما ينبغي في سبيل إحداث النُّقْلَة سياسة واقتصادا وعلما ومعرفة، نُقلة تطوي صفحات الحاجات المتطوّرة بمشبعات مُرضية وفقا للفرضيات التي تأسّست عليها، والأهداف التي رسمت لها؛ ممّا يجعل المعالجة منطوية على إيجاد إصلاحات أو حلول سريعة يمكن من خلالها تفادي المشكلة، أو حلّها من جذورها؛ فالتدبُّر ارتقاء يمكّن من مواجهة المفاجآت التي يمكن أن تحصل في الزمن الحاضر دون أن تترك أثرا سلبيا.

ويتّسع التدبّر ارتقاء ليكون حضوره ملبّيا أو محتويا للأحداث الحاصلة، إلا أنّه لا يكون حلّا نهائيا؛ فكلّ الحلول الآنية قد لا تصلح لأن تكون حلولا دائمة، لكنّها في وقتها إن كانت ارتقاء فهي لا شكّ تمثّل الحلّ الأمثل في دائرة الممكن الذي تكون نتائجه باهرة وغير متوقَّعة، كما أنَّ التدبُّر وإن كان آنيا فإنَّه يفتح مدارك الإنسان رُقيّا في البحث عن حلول تكمن فيها النّهاية المرجوة، التي تتّسع لكلّ المفاجآت، التي يمكن أن تحدث.

---

[3] عقيل حسين عقيل، الخوف وآفاق المستقبل، ص 131 . 135.

ففي الزّمن الآني يحدث الكثير من الأحداث التي يكون وقوعها ممثّلا لمشكلة أو لأمر غير متوقَّع؛ فتكون المعالجة منطوية على إيجاد حلول سريعة يمكن من خلالها تفادي المشكلة التي تمت دراستها وفق أهداف واضحة، ولذلك يسهم الحلّ الآني تدبّرا في خلق أهداف وفروض متعددة منتمية إلى مخاوف مفترضة، وهنا يظهر الخوف كمؤسّس حقيقي لفرضيات تسهم بشكل كبير في إيجاد مساحات جديدة فيها من التدبّر والمتناوبات المختلفة التي تشير بشكل أو بآخر إلى وجود افتراقات في المنجز الافتراضي، وهذا يبعث في الرؤى العامّة المتحقّقة روح الامتداد المستفيض الذي يخلق تبعات واضحة تجد صداها عند كلّ هدف أو فرضية موجودة سواء أكانت متحقِّقة أم كانت في طور الانتماء العام لأهداف وفرضيات أخذ الحيطة والحذر من أجل سلامة المتدبّر من أجله.

إذن: يوجد التصاق بين التدبّر الإنساني والزّمن الحاضر وما تصاغ فيه من أهداف وفروض، أي: لا تدبّر إلّا حاضرٌ، ولا أهداف تحدد إلّا حاضرٌ، وهذا الأمر جعل من التدبير يدور في المعاجم التي تنتمي إليها الحلول الآنية التي لا يمكن معاودتها مرّة ثانية؛ لأنّها لم تنتمِ إلى دائرة الثبات التحقّقي؛ فهي تزاول نشاطها ضمن مساحات محدودة يدفعها الخوف باتجاهات ترتبط به وبدون أن يمنحها حقّ التراجع؛ لأنّها في حقيقة الأمر لا تمتلكه كونها تابعة للخوف بوصفه المانح لكلّ الرسوم التي تُسيّر الحلول في زمنها الحاضر وفقا لما هو ممكن.

وهنا يباشر التدبّر وجوده من خلال الارتماء في حضن الواقع الذي يكون فيه المشكل حاصلا بكيفية متوقَّعة وغير متوقَّعة؛ فتنبري الحلول المستدعاة تدبّرا بتقنيات مختلفة؛ إذ تدور كلّها حول إيجاد حلّ سريع وملبٍّ للواقع، ويكون الزّمن مفتوحا ضمن مدى يقصر وقد يطول بحسب الاحتياج المطلوب، فتتعالق عوامل متعددة ومتنوّعة تسهم بأشكال مختلفة

من أجل الوصول إلى إنجاز الأهداف وبلوغ الحلّ المنشود أملا[4]. ومن هذا العرض الموضوعي نستمد الخصائص المهنية لأهداف الخدمة الاجتماعية وهي:

1 . ارتباط الهدف بمتغير من المتغيرات الرَّئيسة للمهنة.

2 . وضوح الهدف وتحديده وفقا لمرامي مهنة الخدمة الاجتماعية.

3 . قابلية الهدف للإنجاز، وفقا لفلسفة المهنة ومبادئها الإنسانية.

4 . قابلية الهدف للقياس المعياري.

5 . ارتباط الهدف بالظرف الزماني والمكاني والموضوعي، مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكلّ حالة من الحالات قيد البحث والدراسة.

6 . قابلية الهدف إلى تحقيق نتائج مرضية على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.

7 . قابلية الهدف للتفكيك والتركيب لمعرفة الخفايا والأغراض التي من ورائه.

8 . قابلية النتائج التي يؤدّي الهدف إليها للتوظيف المهني بما يخدم الحالات الفردية والجماعية والمجتمعية.

9 . قابلية الهدف للتقويم مع كل عملية من عمليات الدراسة المهنية.

10. الدافعية لزيادة فعالية المؤسَّسات الاجتماعية.

11 . قابلية الهدف لاستيعاب الحالات المختلفة في بيئات مختلفة.

[4] عقيل حسين عقيل، الخوف وآفاق المستقبل، ص 127 . 131.

12 ـ مرونة الهدف بما يمكّن من تفهّم الخصوصيات الثقافيّة والدينيّة والمعرفيّة.

الهدف

تدعيم رأس المال الاجتماعي

(تدعيم القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والذوقية والنفسية لدى أفراد المجتمع بما يحقّق لهم التفاعل الاجتماعي المتوازن ويقوّي إرادتهم ويهيئهم إلى المشاركة ويحفّزهم على ممارستها من أجل تحقيق مستقبل أفضل هم في حاجة إليه).

يحتوي هدف (تدعيم رأس المال الاجتماعي) القواعد القيمية الآتية:

ـ تدعيم القيم الاجتماعية.

ـ تدعيم القيم الاقتصادية.

ـ تدعيم القيم السياسية.

ـ تدعيم القيم الثقافية.

ـ تدعيم القيم الذوقية.

ـ تدعيم القيم النفسية.

ـ التفاعل الاجتماعي.

ـ التفاعل المتوازن.

ـ تقوية الإرادة.

. التهيئة إلى المشاركة.

. التحفيز على المشاركة ممارسة.

. تحقيق مستقبل أفضل.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تدعيم رأس المال الاجتماعي)

1 . ترسيخ القيم الاجتماعية لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات في مجالات الحياة المتعددة بما يُمكّنهم من تحقيق الانتماء والاعتزاز.

2 . ترسيخ القيم الحميدة التي تجعل الأفراد والجماعات في حالة انتماء أخلاقي، وتجعل المجتمع مستوعبا لهم بما يعزز مكوّنات الشخصية الاجتماعية المتفائلة والمتعاونة.

3 . ترسيخ القيم السياسية لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم وحمْل مسؤولياتهم بإرادة.

4 . ترسيخ القيم السياسية التي تُمكَّن الأفراد والجماعات والمجتمع بأسره من اتخاذ قرارات واعية، والعمل على تنفيذها، وحمْل المسؤولية بشأنها.

5 . ترسيخ القيم الإنتاجية التي تُمكِّن أفراد المجتمع من تنمية قدراتهم على التفكير والتخطيط المتزن والعمل المنتج الذي يُسهم في إشباع حاجاتهم المتطوّرة.

6 . ترسيخ القيم الاقتصادية لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى يتمكنوا من المشاركة والتعاون على زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات المتطورة.

7 . ترسيخ القيم الثقافية لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى يتمكنوا من المعرفة الوافرة والبحث العلمي الذي يُمكِّنهم من صناعة المستقبل الأفضل.

8 . ترسيخ القيم الثقافية التي تُمكِّن الأفراد من التمييز معرفةً وسلوكا وتفتح أمامهم آفاقا واسعة تجاه التفكير الإنساني.

5 . ترسيخ القيم النفسية لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى يتمكنوا من تحقيق التوازن الانفعالي والاعتدال السلوكي.

9 . ترسيخ القيم النفسية التي تُطمئن أفراد المجتمع وتقوي إرادتهم وتغرس الثِّقة فيهم وتجعلهم متفاعلين ومتفائلين وفي حالة إقدام ومشاركة على كل ما هو جديد ومفيد.

10 . ترسيخ القيم الذوقية لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى تتحقق لهم الرفعة الفنية والجمالية والروحية في القول والفعل والسلوك.

11 . ترسيخ القيم الذوقية المحققة للرقي القيمي الذي يُمكّن الأفراد من الفطنة والوعي بما هو ظاهر وبما هو كامن وكشف العلاقة الرابطة بينهما والرقي من خلالها إدراكا إلى ما هو أكثر أهمية.

12 . تحفيز أفراد المجتمع وجماعاته على كل ما من شأنه أن يحقق لهم التفاعل الاجتماعي المتوازن.

13 . تحريض أفراد المجتمع على التفاعل الاجتماعي ليتمكَّنوا من التقارب والتوافق المحقق للانسجام.

14 . تأكيد أهمية التفاعل المتزن الذي لا يتحقق إلى بتقبُّل أفراد المجتمع لبعضهم بعضا، وتقدير ظروفهم المشتركة، والعمل على تذليل الصِّعاب التي قد تعترض طريقهم.

15 . تحفيز أفراد المجتمع على التفاعل المتزن البنّاء.

16 . تقوية إرادة الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى يتمكنوا من الممارسة الحرة والإقدام الواعي دون تردد على كل ما يتعلق بهم من أمر.

17 . تفطين الأفراد إلى أهمية الإرادة وتقويتها ليزيد العزم والتصميم على التفاعل الاجتماعي المحقق للوحدة.

18 . دفع الأفراد إلى كل ما من شأنه أن يؤدّي بهم إلى صنع المستقبل الأفضل.

19 . تحفيز الأفراد والجماعات والمجتمعات على الوحدة التي تعزز قوَّتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

20 . البحث عن مصادر إشباع الحاجة وتوجيه الأفراد والجماعات إليها حتى تستثمر الطاقات العامة للمجتمع الذي يعمل الأخصائي الاجتماعي في ميادينه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

21 . حث أفراد المجتمع على مواكبة التغيرات الحديثة التي تُسهم في تذليل الصِّعاب وإشباع الحاجات البشرية المتنوّعة.

وعليه: فإنَّ الأخذ بالقيم الحميدة يدعم رأس المال الاجتماعي وفقًا للمجالات القيمية الآتية:

1 – مجال العلائق القيمية الاجتماعية: وذلك بتدعيم قيم (المجتمع الإنساني، والأمّة، والوطن، والمجتمع المحلي، والأسرة، والزوجية، والأخلاق، والكرم، والصداقة، والجنس الآخر، والسُّلوك الاجتماعي). حتى يتمكّن أفراد المجتمع من تكوين علائق موجبة بينهم، ومع الآخرين الذين يشكِّلون بيئات اجتماعية في محيطهم الإنساني ولهم من العلوم والمعارف والثقافات والحضارات ما يفيد كل من الأنا والآخر.

ومن ثمَّ وجب على الأخصائي الاجتماعي أنْ يرسّخ في ذهن العميل الذي يتولّى دراسة حالته أهميّة:

. اندماجه في المجتمع الذي ينتمي إليه، ولا ينسحب من ميادينه القيمية.

. يكوّن أصدقاء ليزداد ألفة ومحبة.

. يكوّن أسرة ليزداد احترامًا ويتوَّج أبًا أو أمًّا.

. يقدّر الآخرين يقدّر.

. يستوعب الآخرين يتم استيعابه.

. يستمسك بانتمائه الوطني إذا أراد نيل الاعتبار.

. يكن على خلق إذا أراد نيل الاحترام.

. يكُن كريما فالكرم فضيلة بين النَّاس.

2 – مجال العلائق القيمية السياسية: وذلك بتدعيم قيم (الفكر، والسياسة، والسُّلطة، والموقع، والاستقلالية، والحرّية)؛ التي تُمكِّن الأفراد والجماعات والمجتمعات من اتخاذ قرارات واعية، وتمكّنهم من التنفيذ والمتابعة والتقويم والمراجعة والتصحيح.

وعليه:

. فكّر قبل أن تقدم على الفعل أو السلوك، وقارن حتى تتبيَّن عن وعي.

. كُن ليّنا إذا أردت أن تمارس حقوقك مع الآخرين.

. مارس سلطتك في كلِّ ما يتعلّق بك من أمرٍ ولا تتردَّد حتى لا تُحرم من حقِّكَ في السِّيادة.

– اعمل وفقا لقدراتك واستعداداتك وإمكاناتك لتصبح الشخص المناسب في مكانك المناسب.

. تحمَّل أعبائك بنفسك ولا تلقها على كاهل الآخرين.

.كُن حرّا ولا تقيّد حرّية الآخرين أو تعيقهم أثناء ممارستها.

3 – مجال العلائق القيمية الإنتاجية: وذلك بتدعيم قيم (الاقتصاد، والإبداع، والعمل، والتقنية، والإنجاز)؛ ليكون الأفراد منتجين وقادرين على الخلق والإبداع وعلى دخول سوق المنافسة التي لا يفوز فيها إلَّا من تأهَّل وكسب، وله مهارات متنوّعة وخبرات متعدِّدة، وله قدرات واستعدادات هائلة.

وعليه:

. أنتج إذا أردت التحدّي ومنافسة الآخرين.

. أبدع إذا أردت إحداث النُّقْلَة.

. اعمل أذا أردت أن تعيش بكرامة.

. امتلك التقنية إذا أردت أن تكون على ما يجب.

– خطط وفقا لما رسمته من أهداف واعمل على إنجازها حسب الخطّة وقوّم حتى تصنع لك مستقبلًا.

4 . مجال اللائق القيمية النفسية: وذلك بتدعيم قيم (الشخصية، وإثبات الذات، والضمير، والواجب، والحقيقة، والواقع، والعلاقة الجنسية)؛

ليعيش أفراد المجتمع حياة الطمأنينة والأمن ويتمكَّنوا من التفاعل الموجب والتعاون الذي يغرس الثِّقة في نفوسهم ويحقّق لهم النُّقْلَة.

وعليه:

. حافظ على شخصيَّتك فيما تقول وما تفعل وما تسلك.

. تمسّك بقيم المجتمع الذي تنتمي إليه إذا أردت أن تثبت ذاتك.

. حكّم ضميرك إذا أصبحت حكمًا بين النَّاس.

. أدي واجباتك إذا أردت أن تكون مواطنًا حرًّا.

. تمسَّك بالحقيقة حتى وإن خالفك البعض.

. تفهّم الظروف وقدّر أصحابها.

. إبدء مع النَّاس من حيث هم ولا تتجاهل الواقع الذي هم عليه.

. كوّن علائق حسنة دون أن تكون على حساب الغير.

5 . مجال العلائق القيمية الذوقيَّة: وذلك بتدعيم قيم (الوجود، والدين، والسّعادة، والجمال، والفن، والأدب، والطبيعة)؛ من أجل خلق بيئة صالحة للإبداع الذي يُحفّز على الرّفعة الذَّوقيّة في القول والفعل والسُّلوك.

وعليه:

. الوجود حقّ فلا تنسى نصيبك منه.

. إذا أردت أن يكون لك إطارٌ مرجعيٌ راقيٌ فلا تغفل عن الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة.

. إذا أردت أن تكون سعيدًا أرضي ضميرك واخشي خالقك.

. إذا أردت أن ترى الجمال فانظر إلى الجميل واعمل ما هو أجمل.

. إذا أردت الانسجام نفسا وجسدا عليك بالإنصات للفن الرَّفيع.

. إذا أردت أن تزداد حلاوة فيما تقول فعليك بصدق القول.

. إذا أردت أن تشفى من الهم والغم فأخشى الله قولا وعملا وسلوكا.

. إذا أردت النزهة النفسية فلا تترك ديونا عليك.

. أطلق بصرك حرًّا إلى الطبيعية يأتيك الجمال شوقًا ورغبة.

6 . مجال العلائق القيمية الثقافيَّة: وذلك بتدعيم قيم (الثقافة، والعلم، والتحصيل، والصّحة، والطّعام، والوقت، والرّياضة)؛ حتى يتحقّق الرُّقي الحضاري الذي به يتمكّن أفراد المجتمع من دخول ميادين المنافسة في المعرفة والبناء.

وعليه:

. تثقف فالثقافة تنير العقل.

. تعلّم واعمل إذا أردت أن تسابق الزَّمن ويُنظر إليك مقدَّرًا.

. تحدّى الصِّعاب فالصِّعاب لا تصمد أمام المتحدّين.

. تطلَّع إلى المعارف الرَّاقية تزدد ارتقاءً.

. استوعب الغير وقدّره يأت إليك مستوعبًا ومقدّرًا.

. حافظ على صحتك وسلامة نفسك ولا تلق بها إلى التهلكة.

. انتقِ الطعام المناسب لحالتك الصحية حتى تكون قادرًا على أداء العمل المنتج.

. إذا أردت أن تكون على عقلٍ سليم وجسم سليم فعليك بممارسة الرياضة وفقًا للاستطاعة.

. اقطع الوقت إدارة حسنة قبل أن يقطعك فشلا.

.كن متوازنًا وإرادتك بين يديك تصنع لك مستقبلا.

ولهذا فالانسحاب عن القيم يضعف الرّوابط الاجتماعية ويفسح المجال القيمي أمام الانحلال والتفسُّخ، فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على استثمار القيم وأن يحرِّض على التمسّك بها لترسيخ الأخلاق الإنسانية الفاضلة حتى يتمكّن أفراد المجتمع من تكوين علاقات على المستوى الأسري ومستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني ومستوى الأمّة حتى بلوغ المستوى الإنساني.

وعليه:

– استثمر القيم فيما يجب من تربية وعلوم وتقنية وصحة وتخطيط وتنفيذ ووحدة وطنية وسياسة واقتصاد وعلائق اجتماعية وإنسانية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

– استثمر عقلك فالعقل قوَّة لا ينبغي الإغفال عنه، واعرف كيف تستثمره؟ ومتى؟ وأين؟

. استثمر قدراتك، واعمل على تطويرها وتنميتها بالمعلومة والخبرة.

. استثمر إمكاناتك المتاحة والمتوفّرة حتى تنمو لتستثمر فيما يجب.

. استثمر مهاراتك واعمل على تنوّعها حتى تستطيع دخول ميادين المنافسة بلا مخاوف.

. استثمر مواهبك حتى تتعرَّف على المداخل العلمية والموضوعية لصناعة المستقبل وإحداث النُّقْلَة.

واعلم أنَك إذا استثمرت كلّ ذلك بإرادة وموضوعية ستنجز أهدافك في الحياة، وتنال التقدير والاحترام من الآخرين الذين يدخلون معك ميادين المنافسة الحرّة بلا تردّد.

وبما أنَّ ترسيخ القيم يقوّي الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فإنَّ الانسحاب من القيم يضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

لذا فإنَّ دور الأخصائي الاجتماعي ووفقا للبرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية أن يعمل على ترسيخ القيم بين العملاء سواء أكانوا أفرادًا أم جماعاتٍ أم مجتمعات؛ وذلك بالعمل مع المنسحبين من قيم المجتمع وأخلاقياته لأجل العودة بهم إلى القواعد الموجبة التي يرتضيها المجتمع من خلال المشاركة في لعب الأدوار التي تناط بهم، ومن أجل ممارسة حقوقهم وتأدية واجباتهم وحمْل مسؤولياتهم بإرادة.

ولهذا ينبغي أن تُستثمر القيم في تنظيم الحياة وتهذيب الأخلاق أينما وجد الإنسان أو حلَّ وفي كلِّ الميادين الاجتماعية والإنسانية؛ ذلك لأنَّ استثمار القيم يدعم رأس المال الاجتماعي.

قال نيلسون مانديلا في خطابه الذي ألقاه في حفل تنصيبه رئيسا لجنوب أفريقيا عام 1994م: "إنَّ أعمق مخاوفنا لا تكون لأنَّنا غير أكفاء.

بل أعمق مخاوفنا تكون لأنَّنا أقوى مما يمكن تقديره، فالذي يخيفنا هو نورنا وليس ظلمتنا"[5].

وعليه:

استثمر قدرتك.

استثمر قوّتك.

أيقظ طاقاتك الدفينة.

وجّه عاطفتك لِما يُفيد.

تابع عن وعي ما يجري من حولك.

ثق أنّك تمتلك المقدرة فأحسن توجيهها.

انظر إلى الأمام فالمستقبل ليس بعيدا.

أنجز أهدافك أوَّلًا بأوَّل تصل إلى ما تريد بسلام.

ثق أنَّ النّور في خلقك فلا تسئ لنورٍ خُلق فيك.

أخرج من نورك نورا يهديك صوابًا ويرشد الآخرين.

بناء على ما تقدَّم يترتَّب دعم الرأسمال الاجتماعي على الآتي:

1- ممارسة الحقوق.

2- أداء الواجبات.

3- حمْل المسؤوليات.

---

[5] Democracy and Governance Review: Mandela's Legacy 1994–1999. Pretoria: Human Sciences Research Council Press. P 67.

4- المشاركة في اتخاذ القرار.

5- المشاركة في تنفيذ القرار.

6-المشاركة في متابعة القرار وتقويمه.

7 . تقييم الجهود.

8 . تقويم الفعل والعمل والسُّلوك.

الهدف

تدعيم قيم التطلُّع

(تحفيز الأفراد والجماعات على مواجهة الصِّعاب وتحدِّيها دون انفلات من القيم الخيّرة للمجتمع حتى يهزمها العمل الذي يدفع إلى مزيدٍ من العطاءِ في سبيلِ تبوءِ مكانة أرفع تمكِّن من استيعاب الآخر والتمّدد تجاهه دون أن يكون التمدد على حسابه أو على حساب القيم تطلُّعا إلى مستقبلٍ أجود).

يحتوي هدف (تدعيم قيم التطلّع) القواعد القيمية الآتية:

. مواجهة الصِّعاب.

. تحدّي الصِّعاب.

. الأخذ بالقيم الخيِّرة.

. العمل مزيد من العطاء.

. تبوء المكانة رفعة.

. التطلُّع إلى الآخر.

. استيعاب الآخر.

. التمدّد الحر دون أن يكون على حساب الآخر.

. التمدد الحر دون أن يكون على حساب القيم.

. التطلُّع إلى المستقبل الأجود.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تدعيم قيم التطلُّع)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من القواعد القيمية للهدف (تدعيم قيم التطلّع) وفقا للآتي:

1 – تحريض أفراد المجتمع على العمل الممكّن من تذليل الصُّعوبات التي تعوقهم وتعرقلهم عن مواصلة تقدّمهم.

2– تحفيز أفراد المجتمع على رفع مستوى معيشتهم إلى كل ما من شأنه أن يجعلهم قادرين على مواجهه الصُّعوبات وقادرين على تحدّيها بأكثر قدرة حتى يتمكَّنوا من البناء والإنجاز ومن ثم بلوغ الغايات التي من ورائها.

3 . إسناد المجتمع بالخبرة والمشورة البناءة والتخطيط الناجح.

4 . تبني الأفكار التي تُحفّز على العمل البناء من أجل مواكبة حركة التغيّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي هو في حالة حركة مع حركة الزمن.

5 – حث مؤسَّسات المجتمع وتنظيماته على تحسين الخدمات المقدّمة للأفراد والجماعات والمجتمعات من أجل تطوير مستوياتهم القيمية وإحداث التغيير المحقّق للتفاعل البنّاء.

6 – تفطين الأفراد إلى أهمية التعاون المعزّز للقوَّة والمحقّق لما هو أفضل وأحسن.

7 – حث أفراد المجتمع على تبادل الخبرات بما يدفعهم لاستيعاب الجديد والمفيد المحقق للرقي الاجتماعي.

8 ـ حث أفراد المجتمع على العمل الذي من شأنه أن يُسهم في رفع مستوى معيشتهم.

9 ـ تبني الأفكار التي تؤدّي إلى تحسين الخدمات وما يستحدث من أساليب ميسرة للتعامل مع العملاء.

10 ـ التعاون مع المؤسَّسات؛ بتبادل الخبرات والتعرّف على كل جديد مفيد تيسيرًا لعمليتي العلاج والإصلاح.

11 – توعية أفراد المجتمع من أجل تحقيق الشخصية الناضجة المستوعبة والمتمكّنة من تحقيق الأفضل.

12 – تمكين أفراد المجتمع من صنع المستقبل الأكثر فائدة؛ بتعزيز أهمية الشخصية المتفاعلة المدركة لما لها ولِما عليها.

13 ـ التعاون مع الخبراء في كل ما يفيد أفراد المجتمع وينهض بمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية.

14 ـ رفع المستوى الثقافي للعملاء أفراد أو جماعات، حتى يتهيؤوا للتطلّع تجاه كل موجب.

15 . تحريض المسؤولين على مواكبة حركة التغيّر الاجتماعي والعمل على تطوير مؤسَّسات المجتمع على استيعاب الجديد المفيد والعمل على تطويره إلى الأفضل حتى تعود المنافع على أفراد المجتمع وجماعاته.

16 . العمل على إحداث النُّقْلَة في الشخصيات الأنانية أو الانسحابية أو حتى الذاتية وجعلها شخصيات متطلعة، مع غرس روح الأمل في تحقيق المستوى الموضعي.

17 . العمل على رفع كفاءة الشخصية لتكون ناضجة مدركة لما حولها.

18 . اشعار كل مفردة من مفردات المجتمع بأنَّها قادرة على المشاركة والإسهام في صنع المستقبل.

19 . التعامل مع الصعوبات التي تواجه العملاء أو المجتمع وفق استراتيجية مرسومة في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع، وإشراك أفراد المجتمع في تنفيذها.

20 . التأكيد على أهمية الصحة توعية وإرشادا؛ من أجل التكامل في سبيل أداء الوظائف الاجتماعية، والعيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض والآفات.

21 . توعية أفراد المجتمع بأهمية الاكتفاء الذاتي والعمل من بعده على دفع الأفراد والجماعات على ما يُحفّزهم على ضمان المستقبل الأفضل وفقا للحاجات المتطورة.

22 . إعداد البرامج الأدبية والترفيهية والعلمية والفكرية وحث أفراد المجتمع على الانخراط في جماعات وفقا للرَّغبة والاهتمام وتمكينهم من ممارسة الأنشطة المتنوِّعة والمتعدِّدة والأخذ بأيدي المتفوّقين منهم والأكثر مهارة

لأجل رعايتهم والاهتمام بتنمية قدراتهم ومواهبهم حتى يُسهموا في إحداث النُّقْلَة الاجتماعية المواكبة لتغيرات العصر وطموحات المجتمع.

23 ـ حث أفراد المجتمع الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي معهم على التفكير الحر الذي يمدّهم بممارسة الحرّية بكلّ إرادة.

24 ـ دفع الأفراد والجماعات إلى مواكبة حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني والتطلّع إلى ما يفيد.

25 ـ استثارة مشاعر العملاء بما يحفّزهم على المشاركة في صنع المستقبل وتمكينهم فعل وعمل.

26 ـ التأكيد للعملاء أنَّ الصِّعاب لا تصمد أمام المتحدّين فعليهم تحديها بالتطلع إلى الأجود.

27 – تفطين العملاء إلى قيمة المستقبل الأفضل حتى يتمكَّنوا من المشاركة من صناعته.

وعليه: ينبغي تدعيم قيم التطّلع بغاية:

ـ تذليل الصّعاب.

ـ العمل البنّاء.

ـ التعاون ارتقاء.

ـ نضج الشخصية.

ـ التفاعل الاجتماعي.

ـ إدراك البيئة المحيطة.

ـ التطلّع للمستقبل.

. التفكير الحر وبكل إرادة.

. مواكبة حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني.

. إشباع الحاجات المتطوّرة.

ولأنَّ عقل الإنسان قوّة، فينبغي أن يُستثمر بلا تردّد حتى إحداث النُقلة؛ ولا داعي للاستغراب فكلّ شيء ممكن، بل الاستغراب يحدث عندما لا يستثمر الإنسان القوّة التي وهبها الله إليه (العقل). ولهذا في عصر العولمة أصبح أكبر سوق هو سوق بيع وشراء الفكرة (الفكرة المنتجة لإحداث النقلة).

وعليه:

. حسّن من أساليب تعاملك مع الآخرين.

. اعمل على توفير خدمات أفضل وأهم من التي يقدّمها الآخرون.

. أجعل كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى ما هو أفضل وسيلة لتحقيق طموحاتك المتطوّرة.

. كن متعاونًا، وحفّز على التعاون، وعلى تحسين المنتج وتجويده، وعلى ترسيخ القيم والفضائل التي تهذب الأخلاق.

حسَّن أدائك.

استثمر إمكاناتك.

استثمر وقتك.

طوّر أسلوبك.

ضاعف جهدك.

نمِّ قدراتك.

ادعم قيم التطلّع لديك لتكون قادرا على:

التحدّي.

الإنجاز.

الإبداع.

الابتكار.

التطوير.

دخول سوق المنافسة.

صُنع المستقبل.

الهدفُ

غرسُ الثِّقة

(غرس الثِّقة في نفوس الأفراد والجماعات يُنمي قدراتهم، ويُهيئ استعداداتهم، ويحفِّزهم على استثمار إمكاناتهم، ويدفعهم للمشاركة في عمليَّات الدراسة، ويُشعرهم بأهميَّتهم، ويزيل المخاوف عنهم، ويحلّ محلَّها الإصرار والتصميم الإرادي على إدارة شؤون حياتهم).

وعليه:

غرس الثِّقة أمر ليس بالهين، فغرسها يحتاج إلى وقت، كما يحتاج إلى إظهار ما يطمئن الأنفس قولًا، وفعلًا، وعملًا وسلوكًا، ويزيح عنها الخوف،

والظنون، والشكوك، ويحفّزها على الإقدام تجاه كلّ ما من شأنه أن يؤكّد الكرامة.

ففقدان الثِّقة يجعل الهوة بين الأنا والآخر تزداد اتساعًا؛ ولهذا فالقاعدة المنطقية تقول: (إنْ قرّرت ألَّا تغرس الثِّقة فيّ، فلا تلومني إنْ سحبت الثِّقة منك). ومن ثمّ؛ فإنْ سحِب العميل الثِّقة من الأخصائي الاجتماعي؛ فهل يتمكّن الاخصائي الاجتماعي من دراسة حالته وكشف أسرارها وعللها؟ ومن ثمَّ يمكن أن يكون غرس الثقة هدفًا يسعى الأخصائي إلى بلوغه ويمكن أن يكون مبدءًا ينطلق منه إلى غايةٍ ومأمولٍ.

ومن ثمَّ فالثِّقة لا تكون إلّا نتاج معرفة واعية، ولا تكون إلّا بعد استئناس ودراية بالخفايا التي تُمكّن من كشف الحقائق ومعرفة الطّباع إذ لا شيء مخفيٌّ وكلّ شيء على البلاطة.

فالثِّقة لكونها قيمة حميدة، لا تُغرس في أحدٍ إلّا بعد معرفة واعية، ودراية تامّة بما يجب تجاه من تمّت معرفته، ولا شكوك فيه، وفي المقابل الثِّقة لا تُغرس بناء على رغبة، أو مطلب من أحدٍ، ولكنّها تُغرس فيمن يكون دافئ الجانب ومخلصا في صدقه، وعمله، ومهنته وخُلقه وعلمه، وفي أفعاله وسلوكياته.

ولأنّ الثِّقة لا تسود بين النّاس إلا تبادلًا، وعن إرادة حرّة؛ فهي المأمولة من قِبل الشركاء (الأخصائي الاجتماعي والعملاء).

ولهذا فغرس الثِّقة في النّاس يُمكِّن من نيل الاحترام والتقدير والاعتبار، وفي المقابل سحب الثِّقة من النّاس لا يمكّن إلّا ممّا يخالف ذلك ويختلف معه، فمن أراد أن ينال احترام الآخرين؛ فعليه باحترامهم، ومن أراد لنفسه أو برنامجه، أو رؤيته نيل التقدير؛ فعليه بتقديرهم، ولهذا؛ فمن يتبنّى مشروعا لإقصاء النّاس بغير حقّ؛ فلا شكّ أنّه قد تبنّى مشروعا يؤديّ إلى سحب

الثِّقة منه، وكذلك؛ من يجبر النّاس على سحب ثقتهم ممن غرست فيهم عن رغبة، بأسباب لا موضوعية، ولا أخلاقية، فهو بهذا السّلوك لن يترك مجالا، أو حتى هامشا، لغرس الثِّقة فيه.

ولأنَّ الثِّقة قيمة أخلاقية؛ فهي منبع أمل يأملها الجميع بغاية الطمأنينة وإسقاط الظنون والشكوك، والثِّقة قد تكون على مستوى الشّخصية، وقد تكون على مستوى الموضوع؛ فإنْ كانت على مستوى الشّخصية؛ فهي تتعلّق بالتصرّفات والسّلوك الذي من أساسه هو قابل لأنْ يتغيّر وينحرف عن مرتكزات غرس الثِّقة، ممّا يستوجب تصحيح المعلومات الخاطئة التي تمّ تشرّبها بمعلومات صائبة تعيد الثِّقة إلى الشخصيّة.

أمّا إذا كان الأمر يتعلّق بالموضوع؛ فقد يكون الموضوع في حاجة للتغيير حتّى يواكب حركة التغيّر والتطوّر، ومن ثمّ، يسهم بشكل مباشر في معالجة المشكل أو بلوغ الحلّ.

وعليه؛ فالثِّقة حزام أمان للمختلفين، حيثما توافرت بينهم زاد التّفاعل، والتفاهم، والتواصل، والتعاون، واتسعت دائرة المشاركة الممكّنة من التوافق الذي عراه لا تنفصم.

أمَّا فقدان الثِّقة فيعني ممّا يعنيه اتساع الهوة بين الرّغبة والأمل، وهو التباين الواسع بين الواقع والمتوقَّع؛ فالواقع عندما يصبح متردّيا لا يمكن أن يكون متوافقا مع الأمل.

أمّا معطيات إعادة الثِّقة فمنها:

الاعتراف بالآخر وتقديره واحترامه واعتباره واستيعابه وتفهّم ظروفه وخصوصيته، ثمّ الأخذ بقيمة العفو والصّفح والتصالح والتسامح مع وافر الأمانة والوفاء والعدالة.

ولهذا؛ فالثِّقة تعني ممّا تعنيه (نحن معًا) حاضرنا مرضٍ مع وافر الرّغبة، ومستقبلنا كلّ يوم يتجدّد، ورغباتنا مع حاجاتنا المشبعة تتقدّم وتتطوّر، ممّا يجعل المسافة بين الحاضر والمستقبل متّصلة في حركة دائرية، مع حركة الأرض حول نفسها، وحركتها حول الشّمس، ولهذا فأيّامنا كلّ يوم تتجدّد ولا تتكرّر.

ومع أنّ علماء النّفس الاجتماعي قد صنّفوا الثِّقة في إطار منظومة التكيّف، إلّا أنّني لا اتفق معهم وأصنّف الثِّقة في إطار التوافق الاجتماعي، ذلك لأنّ التكيف لا يسود إلّا بتقديم المزيد من التنازلات، وهذه لا تؤدّي إلّا إلى نزع الثِّقة، أمّا التوافق، فلا يسود إلّا بالإرادة وغرس الثِّقة[6].

وعليه:

يؤكّد هدف (غرس الثِّقة) القواعد القيمية الآتية:

تنمية القدرات.

تهيئة الاستعدادات.

استثمار الإمكانات.

المشاركة الفعَّالة.

الاستشعار بالأهميّة

إزالة المخاوف.

إحلال الإصرار.

التصميم الإرادي.

[6] عقيل حسين عقيل، السياسة بين خلاف واختلاف، ص 215 ـ 220.

إدارة شؤون الحياة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(غرس الثِّقة)

1 . غرس الثِّقة في نفوس أفراد المجتمع بأنهم قوَّة ولهم ما يميزهم من الخصوصية، وأنَّه من الممكن أن يكونوا على أفضل حال إذا استثمروا إمكاناتهم.

2 . غرس الثِّقة في نفس الفرد وفي القيم الاجتماعية الموجبة من أولويات الدور المهني للأخصائي الاجتماعي.

3 . غرس الثِّقة في أنفس الجماعة من خلال المشاركة الفعّالة في إعداد البرامج والمشاركة في تنفيذها والقيام بها يعدّهم إلى أداء الواجبات على المستوى المجتمعي.

4 . تنمية قدرات أفراد المجتمع وغرس الثِّقة بينهم حتى يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم الاجتماعية وفقا للخطط والاستراتيجيات المرسومة.

5 . تهيئة الاستعدادات الاجتماعية لما يجب والتطلّع بها إلى ما يُحدث النُّقْلَة.

6 . غرس الثِّقة في المجتمع الذي يعمل الأخصائي الاجتماعي معه من خلال مؤسَّساته العاملة، ومن خلال الخطط التي يشارك الأخصائي الاجتماعي في رسمها مع بقية الخبراء والفنيين في المجتمع، دون الإغفال عن مشاورة أفراد المجتمع وأخذ وجهات نظرهم تجاه المستقبل الذي يأملونه أو يتطلّعون إليه.

7 . تنمية قدرات العميل أو العملاء الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة، أو التأهيل والإصلاح، حتى يتمكّنوا من المشاركة من تغيير أحوالهم إلى الأفضل.

8 . تقوية الإمكانات المادية وتدعيمها بالمعلومة والمعرفة الواسعة المساندة للتطوّر والتقدم واستثمارها فيما يفيد أفراد المجتمع.

9 . تحفيز أفراد المجتمع على المشاركة الفعّالة، ودفع مؤسَّساتهم إلى الإقدام على ما يفيد وينفع العملاء والزّبائن.

10 . تهيئة استعدادات العملاء لتقبُّل المستقبل الذي يتعلّق بهم عندما يحالون أو ينقلون إليه بعد خروجهم من المؤسَّسة وعودتهم إلى أسرهم أو إلى ميادين العمل التي سبق أن كانوا يعملون فيها.

11 . استثمار الإمكانات البشرية والمادّية في تحسين أحوال الأفراد والجماعات وتحسين أحوال البيئة.

12 . تحسيس أفراد المجتمع بأهمية المشاركة الاجتماعية في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتقويمها من الانحراف.

13 – مشاركة العميل في عمليات الدراسة الخمس، (جمع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالة والعلاج والتقويم)، حتى يكون على دراية بحالته وظروفه ومستوياته القيمية التي مرَّ بها، ومن ثمَّ يلتزم قناعة بنجاح عمليات الدراسة وألَّا يشعر من بعيد ولا من قريب وكأن الأمر مفروض عليه فرضًا.

14 . حث الأفراد على الاستفادة من الإمكانات المتاحة والبحث عن إمكانات أخرى، أو إمكانات بديلة في حالة نقص الإمكانات أو شُحِّها من البيئة الاجتماعية المحلية، واستثمار ما يتوافر منها إلى أقصى درجة ممكنة، تحقيقا لعمليات التغيير الموجب.

15 . إزالة المخاوف من نفوس أفراد المجتمع وحثهم على تحدِّي الصِّعاب التي قد تواجههم وهم يقدمون على تنفيذ خططهم واستراتيجياتهم التي رسموها.

16 . الإصرار والتصميم الإرادي على صناعة المستقبل في الزّمن الحاضر.

17 . تأكيد أهمية المشاركة ودورها في بناء الثِّقة بتحريض الأفراد على ممارستها من أجل تأكيد منطق النحن المستوعب للأنا والآخر حتى تتضاعف القوَّة ويزداد العطاء.

18 – إزالة المخاوف والظّنون التي قد تعلق بذهن الأفراد أثناء جمع المعلومات وتحليلها، أو أثناء تشخيص الحالة وغرس الثِّقة فيهم، ودفعهم إلى التفاعل الموجب الممكّن من إيجاد الحلول وتعزيزها في أفعال سلوكيّة.

19 . دفع أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسَّساته إلى استيعاب الجديد والعمل على تطويرها بما يفيد وينمي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لديهم.

20 . الإصرار والتصميم على إزالة الشكوك والمخاوف وكل ما من شأنه أن يجعل العميل في حالة خوف، أو قلق مما هو عليه ومن المستقبل الغامض من وجهة نظره.

21 . تمكين الأفراد من إدارة شؤون حياتهم بإرادتهم الحرّة دون أيِّ إكراه أو إجبار وغرس الثِّقة في أنفسهم، وفي مقدرتهم على إدارة ما يتعلق بهم من أمر، مع إرشادهم لِما يفيد عمليات الاستثمار للإمكانات المتاحة، وتعريفهم بأساليب البحث عن البدائل كلَّما دعتهم الضرورة لذلك.

ومن هنا:

– تنمية قدرات الأفراد والجماعات يغرس الثِّقة في المجتمع.

– تهيئة استعدادات الأفراد والجماعات يغرس الثِّقة في المجتمع.

– تدعيم إمكانات الأفراد والجماعات يغرس الثِّقة في المجتمع.

هذه الفروض الثلاثة مثبتة الأثر الإيجابي، وفي مقابلها مثبت الأثر السلبي. إذ إن لم تنمَّ القدرات وتُهيئ الاستعدادات، وتُدعم الإمكانات لا تجد الثِّقة مكانا لتغرس فيه.

ولذا فعلى الأخصائي الاجتماعي ألَّا يغفل عن أهمية غرس الثِّقة في نفوس العاملين في مؤسَّسات المجتمع وهيئاته وجمعياته الأهلية والحكومية، وأن يولي اهتماما بالقدرات والاستعدادات والإمكانات الفردية والجماعية والمجتمعية، ومساعدة الخبراء وقيادات المجتمع على اكتشاف الموهوبين والمبدعين وتحفيزهم على الإبداع وزيادة الإنتاج، وغرس روح المحبة بينهم ومع الآخرين.

وعليه فإن تنمية القدرات وتهيئة الاستعدادات وتدعيم الإمكانات يتطلب تخطيطا موضوعيا، من قبل مؤسَّسات المجتمع وهيئاته، وقبل أن تُرسم الخطط أو توضع الاستراتيجيات ينبغي أن يتمكَّن المخططين من معرفة الإجابة على الأسئلة الآتية:

. ما هي القدرات وكيف تنمى، ومتى؟

. ما هي الاستعدادات، وكيف تُهيئ، ومتى؟

. ما هي الإمكانات، وكيف تُدّعم، ومتى؟

. من هم القادرون على تنمية القدرات وتهيئة الاستعدادات، وتدعيم الإمكانات؟

. من هم المستهدفون بتنمية القدرات وتهيئة الاستعدادات وتدعيم الإمكانات؟

في ضوء الحصول على إجابات لهذه الأسئلة يمكن رسم الخطط الموضوعيَّة، وبدون تحديد إجابات واضحة ومحددة، وبدون حصر الإمكانات لذلك تظل الخطط على الورق فقط، ولن تدخل حيز التنفيذ المكلل بالنجاح، وإذا حاول البعض بالطرق والأساليب العشوائية فلا مفرّ لهم من الفشل المحقق.

ولذلك على الأخصائي الاجتماعي إذا طُلِبَ منه أن يكون شريكا في رسم الخطط والاستراتيجيات التي تُسهم في صناعة المستقبل أو إحداث النُّقْلَة، عليه أن يطرح هذه الأسئلة على المسؤولين وذوي الاهتمام حتى يتمكّن من المشاركة الفاعلة والناجحة مع الخبراء وقيادات المجتمع، وهيئات ومؤسَّسات التخطيط العام في الدّولة.

ولذا على الأخصائي الاجتماعي تحديد الآتي:

. أهداف واضحة حتى لا يظل الطريق إليها.

خطط وفقا للإمكانات المتاحة والإمكانات التي قد تتاح وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع) لتفادى ما لم يكن في الحسبان.

. تهيئة الاستعدادات النفسية والبدنية والمالية لما هو متوقَّع ولما هو غير متوقَّع حتى لا تحدث المفاجئة.

. غرس الثِّقة في النفس حتى يتم التمكّن من تحدي الصِّعاب.

– تحديد الأدوار الواجب لعبها لتحقيق الأهداف المحددة من قبل المجتمع أو مؤسَّساته أو هيئاته وجمعيَّاته.

. تحديد الظروف البيئية المحيطة بالمؤسَّسة أو الوحدة الإنتاجية أو التعليمية للوقوف على ما بها من فرص للعمل أو التعلُّم أو ممارسة الأنشطة، وما بها من عوائق قد تحول بين المنفذين للخطط والأهداف المرسومة للإنجاز؛ وذلك لأجل إزالتها من الطريق قبل البدء في تنفيذ الخطط.

. تحديد جدولة زمنية لممارسة أو تنفيذ أيّ نشاط موضوعي داخل المؤسَّسة أو في محيطها البيئي.

. تحديد القوى الفاعلة والقوى المساعدة من البشر الذين يُعتقد أنَّهم قادرون على العمل بلا تردد وبلا مخاوف.

. تتبُّع مراحل تنفيذ الخطة أوَّلًا بأوَّل.

. تقويم الجهود المبذولة مع الفترات الزمنية المحددة، وما تحقق من إنجاز جزئي.

وعليه:

نمِّ قدراتك.

افطن من غفلتك.

أدرك ذاتك.

اسبر أغوار نفسك.

اعرف أسباب ضعفك.

استمد معطيات قوَّتك.

خذ بزمام أمرك.

اعترف بأخطائك وأقدم على تغييرها.

قرّر بعد معرفة كافية.

نفّذ بلا تردّد.

أصلح من حالك.

ثق في نفسك يثق الآخرون فيك.

الحوافز تقوّي دافعية الأفراد للمشاركة الفعَّالة:

الحوافز الدّاعمة ذات أثر موجب في تقوية دافعية الأفراد للمشاركة الفعّالة، أمَّا الحوافز التي تُقدَّم ولا تترك أثرا موجبًا فلا يمكن أن تكون ذات قوَّة دافعة للمشاركة الفعّالة، أي إنَّها قد تدفع إلى المشاركة ولكن لا تحقق درجة الفعالية في نفوس الأفراد؛ وذلك إمّا لأنَّها لا تتماثل مع الجهد المبذول، أو الوقت المستغرق في عمليات التنفيذ، أو أنَّها لا تتماثل مع ما تحققه من إنجاز كبير.

ولذا فالحوافز قد تكون:

. معنوية (الاحترام، التقدير، الاعتراف).

. مادية (المكافئات المالية النقدية أو الجوائز القيّمة، أو الترقيات الوظيفية التي من ورائها عائد مادّي).

ولذا فالحوافز تُشجّع العاملين والمتعلِّمين والمبدعين على زيادة العطاء وفقا للجهد المبذول ونوعيَّته ورقي مستواه ودرجته.

وعليه:

. لا تغفل عن أهمية الحوافز الداعمة والدّافعة لزيادة العطاء والإنتاج والإبداع.

. اعتمد الكلمة الطيبة مع العملاء تنال تقبُّلهم واحترامهم.

. ضع دائرة الممكن نصب عينيك كلّما أجريت دراسة حالة أو شاركت أو دُعيت للمشاركة في رسم الخطط والاستراتيجيات.

. حدد الحوافز وفقا للجهد المبذول والوقت المستغرق في عمليات الإنجاز والعائد من العملية الإنتاجية.

. قدّر طموحات الأفراد والفروق الفردية بينهم وحثّهم على المنافسة الإبداعية.

وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على إزالة وإزاحة ما يخيف أفراد المجتمع ويضع الظنون عليهم ليفسح المجال أمامهم لانطلاق قدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم ولغرس الثِّقة فيهم.

ولهذا قوَّة العزيمة والتصميم تُسهم في إزاحة الظنون وإزالتها وتُمكّن أفراد المجتمع من إدارة شؤونهم وفقا للإمكانات المتوفِّرة والتي يمكن أنْ توفَّر.

الهدف

(حمْل المسؤولية)

(تمكِين الأفراد والجماعات من تحَّمل أعباء ما يقومون به من أفعال يُشعرهم بمسؤولياتهم تجاه ما يؤدّونه من وظائف في مقابل حقوق تمارس وواجبات تؤدَّى حتى يُسهموا في عمليات التفاعل والتغيير الاجتماعي الموجبين وممارسة الحرّيَّة).

يحتوي هدف (حمْل المسؤولية) القواعد القيمية الآتية:

. تمكين أفراد المجتمع من مسؤولياتهم.

. تمكينهم من تحمّل الأعباء المترتبة على حملهم المسؤولية.

. تأدية الوظائف التي ينبغي لهم القيام بها.

. ممارسة الحقوق.

. أداء الواجبات.

. الإسهام في عمليات التفاعل الاجتماعي الموجب.

. الإسهام في عمليات التغيير الاجتماعي الموجب.

. ممارسة الحرّيَّة بلا مظالم.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(حمْل المسؤولية)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من القواعد القيمية المتضمنة في الهدف (حمْل المسؤولية) الذي اعتمدته البرمجية القيمية للخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 . تمكين أفراد المجتمع من تحمّل الأعباء التي يجب أن لا يتخلوا عنها كمواطنين لهم من الإمكانات والقدرات والاستعدادات ما يمكِّنهم من ذلك.

2 . تمكّين أفراد المجتمع من حمْل مسؤولياتهم الناتجة عمَّا قاموا به من أفعال؛ وذلك لتأكيد ذات كل فرد وأهميته وأهمية دوره في المجتمع.

3 ـ حمْل المسؤولية عبء يستوجب التحمّل في سبيل بناء الذّات في نفوس أفراد المجتمع، وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يُمكّن العميل والأفراد الذين يتولّى حالاتهم بالبحث والدّراسة من تحمُّل ما يترتّب على ما يقومون به إراديا من أعباء، فهذا الأمر يغرس الثِّقة فيهم، ويعزز مواقفهم الموجبة؛ لأنَّ من يُحرم من ممارسة المسؤولية وحمْل أعبائها لا يمكن أن يشارك المجتمع ظروفهم في السرَّاء والضرَّاء.

4 – تمكين أفراد المجتمع من ممارسة كلّ ما يتعلّق بهم من أمرٍ: (قول وفعل وسلوك).

5 – دفع أفراد المجتمع إلى حمْل الأعباء الجسام للمسؤولية دون كلل ولا ملل، وتحمّل ما يترتب عليها من مسائلات أو عقوبات أو مكافآت.

6 ـ تمكين العميل من الإقدام على تأدية ما يتعلّق به من أمر وتحمُّل ما يترتّب عليه من إجراءات يعزز ثقته بنفسه، ويُمكِّنه من المشاركة الفعّالة مع بقية أفراد المجتمع.

7 ـ تحسيس الأفراد بأهمية المسؤولية فيما يؤدّونه أو يلعبونه من أدوار.

8 ـ حث الأفراد على تأدية الوظائف الاجتماعية على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي كلّ حسب الدّور والاختصاص والمؤهّل الذي تعتمده القوانين والتشريعات النافذة في مؤسَّسات وهيئات المجتمع.

9 – تحريض الأفراد على ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اعتمادا لقيمتي: (العدالة والمساواة) بين المواطنين.

10 ـ تحريض أفراد المجتمع على تأدية الواجبات الاجتماعية والوطنية في مقابل ما يمارسونه من حقوق بإرادة.

11 – الإسهام في دفع عمليات التفاعل الاجتماعي وفقا للمعتقدات الدينية والأعراف المعتمدة في قيم المجتمع.

12 – الإسهام في عملية التغيير المستهدف من قبل مؤسَّسات المجتمع وهيئاته، ووفقا لخططه واستراتيجياته التي تنقله إلى مستويات قيمية وحضارية أكثر رقيًّا وتقدمًا.

13 . تغيير حال العميل من الالتجاء والركون إلى مواقع الاستثناءات التي يمارس فيها السّلوك الانحرافي أو الشاذ، والعودة به إلى الجلوس على القواعد التي تمدّه بالثِّقة، وتُمكِّنه من الاعتماد على إمكاناته الهائلة فيما يجب.

14 – الإسهام في عمليات التغيير الهادف الذي يؤدّي إلى تنمية القدرات واستثمار الإمكانات وتحقيق التقدم الثقافي والحضاري لأفراد المجتمع وجماعاته.

وعليه: فإنَّ تمكين الأفراد من تأدية وظائفهم الاجتماعية يُمكِّنهم من حمْل المسؤولية، وفي المقابل عدم تمكينهم منها لا يمكِّنهم من حمل المسؤولية، بل يجعلهم فئة غير متحمّسة للعطاء، وقد يؤدّي الأمر بهم إلى الانحراف السَّالب، ما يجعلهم في مؤسَّسات الرعاية والخدمة الاجتماعية في حاجة للإصلاح، أو منحرفون تحت طائلة القانون.

ولذا فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على الاستثناء (المنحرفين أو المنسحبين عن قيم المجتمع وفضائله)؛ لأجل عودتهم إلى القواعد التي ارتضاها المجتمع لأفراده وجماعاته مع تقدير ما بينهم من فروق فردية من حيث القدرات والاستعدادات والميول والرغبات أو الاهتمامات التي ينبغي أن توضع في الحسبان عند دراسة حالاتهم أو عند وضع البرامج والخطط.

ومن هنا:

تحمُّل المسؤولية يصنع التغيّر.

تحمل المسؤولية يحقّق التغيير.

بلا شك فارق كبير بين دلائل التغير، ودلال التغيير، فالتغير في كثير من الأحيان يستمد قوته من الذاتية، أما دلائل التغيير فتستمد قوتها من الفعل الموجه من قبل الآخر، أو الموجه إليه وفق مستهدفات محددة مسبقا. ولذا فمن يتحمّل مسؤولياته يتمكَّن من الاعتماد على إمكاناته في كثير من الأحيان. وبالتالي إذا ما وُضِعَ في دائرة المقارنة يُلاحظ عليه الفارق بين ما كان عليه وبين ما هو عليه في الزمن الآن. وعندما يُشاهد ويُلاحظ من قبل المشاهدين والملاحظين يستطيعون إظهار الفارق في القول والفعل والسلوك، وقد يتأثرون إيجابا بما هو عليه، فيتحفزون ويندفعون إلى حمْل مسؤولياتهم وتحمّل ما يترتب عليها من أعباء ما يجعل التغير يُلاحظ عليهم كما يُلاحظ على الذين سبقوهم بحمْل المسؤولية.

أمَّا التغيير فيحدث بأسباب متعمدة يخطط لها، ويبرمج لها، ويتمّ التدريب عليها

وعليه:

- احمْل مسؤولياتك.
- اصنع التغير.
- حقق التغيير.
- قارن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وأقدم على ما يجب.
- تطلّع لأداء وظائفك الاجتماعية بكلِّ ثقة.
- انزع الخوف من نفسك لتتشرف بتحدّي الصِّعاب.

– ثق أنَّ كل شيء في دائرة الممكن قابل للتغير والتغيير.

امتلك الإرادة في كلّ أمر يتعلّق بك.

أثبت وجودك وذاتك بالعمل.

أهِّل نفسك للمستقبل.

ابحث عن قدوة حسنة.

كن قدوة حسنة لغيرك.

اعتمد التغيُّر قاعدة وإلَّا سيعتمده لك الآخرون.

. اعرف أنَّ الجمود والسُّكون استثناء فلا تركن إليه، واعمل على التغيير الموجب.

ولذا فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على إصلاح حال الأفراد المنحرفين وتأهيلهم على ما يجب ليتمكّنوا من المشاركة في إحداث التغيير الذي يستهدفه المجتمع بخططه واستراتيجياته المرسومة. وإذا ما حدث التغيير المبرمج أو المستهدف، يطرأ التغير على أقوالهم وأفعالهم وسلوكهم بما يُمكِّن الآخرين من ملاحظته أو مشاهدته، ويتمكّنوا من إصدار الأحكام المناسبة على كل قولٍ أو فعلٍ أو سلوكٍ.

وبما أنَّه كلّما تحمَّل الفرد أو الجماعة أو المجتمع الأعباء المترتّبة على حمْل المسؤولية حدث التغيير؛ إذن لأجل أن يحدث التغير الموجب يجب على كل مفردة من مفردات المجتمع أن تتحمّل ما يترتَّب على كلِّ ما تقوم به في ضوء اختصاصات وصلاحيات وأدوار ومسؤوليات، وفي ضوء الاتجاهات والشرائع والقوانين والأعراف التي تُكوِّن الخصوصيات الاجتماعية.

ولذا فدور الأخصائي الاجتماعي يكْمن في العمل على تغيير حالة العميل من أجل تحقيق الأهداف وإنجاز المهام وتأدية الوظائف وتحقيق التغيُّر الإرادي.

الهدف

نيل التقدير

(إشعار أفراد المجتمع وجماعاته بأنَّ لهم من الإمكانات المتعدِّدة ما يُمكِّنهم من نيل التقدير إذا ما استثمروها في الأوجه المرضية، ويزدادوا رقيًّا ومكانة بالمشاركة الفعّالة في تأدية المهام والواجبات التي تناط بهم وفقًا لقدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم ومستوياتهم التعليمية وخبراتهم التي تراكمت بالممارسة عبر الزَّمن. وعندما تسود قيمة التقدير بينهم يتمكَّنوا من استيعاب بعضهم بعضا ويتطلَّعوا إلى صناعة المستقبل الأفضل).

يحتوي هدف نيل التقدير على القواعد القيمية الآتية:

. تحسيس المجتمع بأهميَّة إمكاناته المتعدّد.

. التمكُّن من نيل التقدير.

. استثمار الإمكانات في الأوجه المرضية.

. ازدياد الرُّقي والمكانة.

. مشاركة أفراد المجتمع القادرين على أداء المهام التي تناط بهم.

. مشاركة أفراد المجتمع القادرين على أداء واجباتهم.

. مراعاة القدرات.

. مراعاة الاستعدادات.

. مراعاة المهارات.

. مراعاة المستويات التعليمية.

. مراعاة الخبرات.

. سيادة قيمة التقدير.

. الاستيعاب المتبادل.

. التطلّع إلى صناعة المستقبل الأفضل.

وعليه:

نيل التقدير قيمة في مقابل مطلب نتيجة دور أو مسئولية أو اتخاذ موقف يستوجب التقدير، والتقدير هنا ليس المادّة، بل القيمة المعنوية التي بها تعظّم المواقف، ويقدرون أصحابها؛ ولهذا فالنّاس يختلفون بين مقدّرٍ ومقدَّر، ومن هنا؛ يعدّ التقدير منبعًا من منابعِ بلوغ الأمل إذ الجميع يرغبه ويأمل نيله، لا ينال التقدير إلّا عاقل يميّز بين ما يجب، وما لا يجب، وعندما يميّز بينهما، يستطيع أن يَقدم على ما يجب، ويستطيع أن يتجنّب ما لا يجب. وهنا يكمن الاختلاف والخلاف كما يكمن التقدير.

فالعاقل بسداد رأيه، وحكمته، وحُسن أدائه، واستنارة علمه ومعارفه، يستطيع نيل التقدير من الآخرين إرادة، وهكذا من يقدّر النّاس يقدّر، ومن لم يُقدَّرهم لا يقدّر، وكلّما سادت قيمة التقدير بين النّاس أفرادا وجماعات ومجتمعات امتدّت بينهم جسور المودّة، والاحترام، والتعاون والتفاهم، والتفهُّم.

وعندما يسعى الإنسان تجاه الآخرين لنيل التقدير بما يقدم عليه من عملٍ رفيع، أو بما يقدم عليه من أداء واجبات بتفوّق، ولم ينل مسعاه ستكون ردود أفعاله تجاه المجتمع سالبة (انطواءً، أو انسحابًا، أو أنانيةً)؛ ولهذا كلّ شيء يؤسّس على الإرادة تكون نتائجه مرضية لفاعله، حتى ولو كانت نتائجه سلبية، ممّا يجعل المفسد يُفسد في الأرض إرادة، بأسباب ردود أفعال عدم تقدير ما أقدم عليه، أو عدم تقدير ما قام به من عملٍ يختلف أو يخالف ما قام به الآخرون من أعمال، ولكن عندما يبلغ الحال إلى هذا المستوى الذي لا يُميّز فيه المِجدّ من المهمل، والمصلح من المفسد تصبح صفة الإفساد هي السائدة، فتسوء الأحوال بين الأفراد والجماعات كما تسوء مؤسّسات الدّولة أيضا؛ فتنقلب الأحوال من الجدّ إلى التسيب، ومن الاهتمام إلى الإهمال، ومن التقدّم إلى التخلّف، ومن الموضوعية إلى الأنانية.

ولكن عندما يصل الأمر إلى هذا المستوى ويعمّ الألم، تنتفض الشّعوب من آلامها وأوجاعها؛ فتثور على ما ألمّ بها من آلام من أجل أن تنهض، وتتغيّر أحوالها، وتبلغ غاياتها، وهكذا هي سُنن الحياة تتبدّل ومنابع الأمل لا تنضب.

ولأنّ التقدير قيمة حميدة؛ فيسعى العاقل المدرك إلى نيله من العقلاء، ومن أجل نيله يدرك أنّ الموت ثمن في سبيل تحقيقه يمكّن من بلوغ الحياة مرّتين:

المرّة الأولى: أن يكون قبول الموت ليس تهلكة، ولكن من أجل أن يصبح التقدير سائدا بين النّاس من بعده درسا، وعبرة لمن أراد أن يكون مقدّرا في شخصه، أو عمله، أو أن يكون مقدّرا في جهاده واستشهاده.

المرة الثانية: أن يكون الموت في سبيل الله كما هو الحال عند المسلمين من أجل الفوز بالحياة الباقية في دار الخلود.

ولذلك يتحوّل الموت إلى قيمة عالية تنال التقدير، وبخاصّة عندما يكون الموت عملا يرجو من ورائه الإصلاح، أو تحرير الوطن، أو صدّ خطر يحاك ضدّه، أو ضدّ الشّرف، أو الدّين، أو القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة.

وعليه؛ فإنَّ الموت (السّلبي) – الذي هو فرار من الموت (الإيجابي)– هو موت بلا ثمن؛ فمن أقدم عليه ضل؛ ذلك لأنَّه لم يكن قيمة حميدة، ولا يُحقِّق تقديرًا.

نيل التقدير لا يكون إلّا بما يُبذل من جهد جاد ومتميّز تجاه الأنا والآخرين؛ فالآخرون عندما يلاحظون ما يبذله الإنسان من جهد في سبيل الرّقي الأخلاقي، أو الرّقي العلمي والمعرفي، أو في سبيل زيادة الإنتاج والإصلاح، والإعمار، والبناء بشكلٍ عام، يقدّرونه تقديرًا عاليًا، وفي مقابل ذلك لا يقدّرون الضّالين، ولا المجرمين، ولا المتكبّرين، الذين يفسدون في الأرض.

ومن ثمّ؛ فإنَّ تعظيم قيمة التقدير منبع الأمل لا يكون إلّا بإظهار كلّ ما من شأنّه أن يُفخّم تلك المعاني المكوّنة للقدوة الحسنة، حتى يصبح المدرس قدوة حسنة، والطبيب قدوة حسنة، ويصبح الأب قدوة حسنة، وكذلك تصبح الأم قدوة حسنة، ويصبح المسؤول خير قدوة في الأمانة والنَّزاهة والحرص على الوحدة الوطنية وسلامة تراب الوطن، وأمن شعبه، ورأس ماله الدّيني والاقتصادي والثقافي والحضاري.

ولأنَّ التقدير قيمة مأمولة من قِبل الجميع؛ فيجب أن يفخّم ويعظّم حتى يحفّز الجميع على أداء كلّ ما من شأنه أن يمكّنهم من نيله، وبتفخيم قيمة التقدير تتماسك عُرى المحبّة والمودّة بين أبناء الشّعب الواحد، وتقوى حتى ترتقي بأصحابها إلى مقامات الرّفعة المأمولة، وهكذا بالنسبة إلى العلاقة التي ينبغي أن تكون بين الأخصائي الاجتماعي والعميل.

فالتقدير مطلب يُشبع رغبة، تستوجب من راغبٍ في نيله أن يستشعر بتماثل حاجات الآخرين مع حاجاته ورغباته، ولهذا فعندما يصل (الأخصائي والعميل) إلى هذا المستوى القيمي يتمكّنان من نيل التقدير المتبادل؛ ومن ثمّ ينال كلّ منهما مكانة عند الآخر، ممّا يجعلهما يشعران بحاجتهما للبعض؛ فكلّ منهما على درجة من الأهمية التي لا ينبغي أن يُستهان بها، أو يُغفل عنها[7].

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(نيل التقدير)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمدّ من القواعد القيمية المتضمّنة في الهدف (نيل التقدير) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 – تحسيس أفراد المجتمع بأهميّة إمكاناتهم المتعدّدة والمتنوّعة، وتمكينهم من معرفة فوائدها حتى لا يكون عالة على غيرهم.

2 – تمكين العميل من معرفة إمكاناته من حيث المقدرة والاستعداد ومن حيث الخبرة والتأهل، حتى يُدرك حقيقة أمره وما له من قوَّة.

3 – تمكين أفراد المجتمع من معرفة إمكاناتهم الذاتية التي هم عليها والتي يمتلكونها، وتوجيههم إلى استثمارها الاستثمار الأمثل.

4 . تفطين أفراد المجتمع من غفلتهم وتوجيههم إلى العمل المنتج يُمكِّنهم من نيل التقدير والاحترام من الآخرين.

[7] عقيل حسين عقيل، منابع الأمل، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2017م، ص 311 . 316.

5 – دفع أفراد المجتمع ومؤسَّساته وهيئاته إلى استثمار الإمكانات المتاحة في الأوجه المرضية التي تؤدّي إلى إشباع الحاجات المتطوِّرة للأفراد والجماعات.

6 – معرفة الإمكانات المتعدِّدة التي يمتلكها المجتمع والعمل على تسخيرها فيما يُفيد ويعود على أفراده وجماعاته بالنفع

7 . تمكّين الأفراد من ممارسة حقوقهم في كلّ ما يتعلق بهم من أمر يجعلهم قوَّة بنائية في مجتمعهم وبلدانهم، ويُمكِّنهم من نيل التقدير من ذويهم، وكذلك من الآخرين.

8 – توعية الأفراد والجماعات والمسؤولين والعاملين في مؤسَّسات المجتمع على ترسيخ قيمة الاعتبار بينهم حتى يزدادوا رقيًّا ومكانة.

9 – تنبيه مؤسَّسات المجتمع ومجالسه وهيئاته وجمعياته إلى أهمية مشاركة أفراد المجتمع القادرين على أداء المهام التي تناط بهم في تحقيق التقدُّم والتطوّر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي والذّوق والثقافي.

10 . حث الأفراد على أداء واجباتهم التي هي حقٌّ لهم في مقابل ما يمارسونه أو يقدمون على فعله والقيام به.

11 . تفطين الأفراد إلى أنَّ ممارستهم لحقوقهم وأدائهم لواجباتهم يُمكِّنهم من نيل الاعتراف والتقدير، ويجعلهم وحدات بنائية في حركة التغيُّر الاجتماعي.

12 . دفع أفراد المجتمع القادرين على أداء واجباتهم إلى المشاركة في كل ما يتعلّق بهم من أمر حتى يتحمّلوا مسؤولياتهم ومسؤوليات الذين يتعلّق أمرهم بهم.

13 . مراعاة قدرات أفراد المجتمع حتى لا تنجم ضغوط نفسية أو بدنية وتؤثّر سلبًا على حالاتهم، والعمل على تنميتها فيما يفيد المجتمع.

14 – توعية الأفراد بإمكاناتهم المتعدِّدة وتفطينهم لها من أجل استثمارها بما يشعرهم بالقدرة على العطاء ويدفعهم إلى الاستزادة التي تطوي الهوة بينهم وتحقيق النُّقْلَة.

15 – تحريض أفراد المجتمع على تبادل الاحترام والتقدير، حتى يتخذوا المنطق حُجّة بينهم وترتوي أنفسهم بالطيبة والرُّقي السلوكي.

16 – وفقا لقاعدة النسبية يجب مراعاة درجات استعداد أفراد المجتمع للعمل والعطاء، حتى لا تصدر قرارات من جهات العمل وتعمَّم على الجميع وكأنَّهم نسخة واحدة لا فرق بينهم في درجة الاستعداد النفسي والبدني والرَّغبة والطموح.

17 – مراعاة المهارات المتنوِّعة لدى الأفراد العاملين والأفراد الذين يبحثون عن العمل، وتوجيهها فيما يمكن أن يفيد وينفع المؤسَّسة والمجتمع.

18 . مراعاة المستويات التعليمية في توجيه الخرّيجين والباحثين عن العمل ومراعاة تخصُّصاتهم حتى يُنسَّب الخريج المناسب إلى المكان المناسب.

19 . مراعاة الخبرات المهنية في استكمال دراسة الحالات حتى لا يغفل الأخصائي الاجتماعي عن الجوانب المساعدة والممكّنة من عملية العلاج والإصلاح.

20 – التأكيد على قيمة التقدير المتبادل بين العاملين في المؤسَّسات الحكومية ومؤسَّسات المجتمع المدني، وسيادتها بين العملاء والزبائن والأخصائيين الاجتماعيين وذوي العلائق بكل أمر.

21 –دفع الأفراد لاستثمار إمكاناتهم الذاتية فيما يفيد والبحث عن مصادر أخرى تُسهم في الإسراع بحركتهم تجاه الأهداف التي حددوها للمستقبل الذي يأملونه.

22 . توجيه الأفراد إلى ما يؤدّي بهم إلى المشاركة التي تزيد قوَّتهم قوَّة، وتمكِّنهم من الاعتماد على ذاتهم في حالة أيِّ تحدّي خارجي.

23 – التأكيد على قيمة الاستيعاب المتبادل بين الأنا والآخر حتى يُمكِّن أفراد المجتمع من الألفة والوحدة.

24 – غرس روح التطلّع بين أفراد المجتمع ومؤسَّساته الخدمية والإنتاجية حتى يتمكَّنوا من صناعة المستقبل الأفضل.

الإنسان يسعى لنيل التقدير:

ولأنَّ القاعدة تستوجب من الإنسان أن يسعى إلى نيل التقدير، فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على هذه القاعدة، وألَّا يغفل عنها أثناء جمع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالات، وتحقيق العلاج وتقويم الحالة والجهود المبذولة في سبيل دراستها.

وعليه:

. أسع إلى نيل التقدير بالتحصيل.

. اعمل على تحصيله بالحُجّة.

. اكتسب المهارات المتنوِّعة التي تُمكّنك من المنافسة حتى تُقدّر.

. قدّر الآخرين تنال التقدير منهم.

. اجعل النجاح لك رفيقا.

. سابق الزَّمن واجعله في ملاحقة جهودك المثمر

. اكتشف إمكاناتك لتتمكن من نيل التقدير.

. أظهر إمكاناتك، لتنال الاحترام.

. طوّر من إمكاناتك، لتحدث النُّقْلَة.

. استثمر إمكاناتك لتصنع مستقبلا.

. وجّه إمكاناتك لتُبدع وتتطوّر.

. اكتشف إمكاناتك واستخدمها بثقة.

. اكتشف قدراتك واستثمرها بيسر.

. اكتشف طاقاتك ونمّها إلى أقصى حد.

. اكتشف استعداداتك وهيئها للإقدام على ما يجب.

. امنح نفسك فرصة التعرُّف على تجارب الآخرين.

وبما أن الإنسان إمكانات متعددة.

إذن عليه بتنميتها واستثمارها فيما يجب، حتى يُحدث النُّقْلَة، وعلى الأخصائي الاجتماعي تعريف العميل بأنه قوَّة، وعليه أن يساعده على توجيهها وتهذيبها وكيفية استخدامها، ومتى يمكن له أن يستخدمها ومع من تُستخدم.

الهدف

نيل الاعتراف

(تمكين أفراد المجتمع من نيل الاعتراف، مقابل ما يقومون به من مهام أو أدوار أو وظائف، ومقابل ما تمكّنوا من بلوغه من تحصيل ليزدادوا عطاءًا وتفاعلًا وتطلُّعًا إلى المفيد الذي يطوي الهوة بين الحاضر والمستقبل الأفضل).

يحتوي هدف (نيل الاعتراف) القواعد القيمية الآتية:

. تمكِّين أفراد المجتمع من نيل الاعتراف.

. الاعتراف مقابل أداء المهام.

. الاعتراف بلعب الأدوار.

. الاعتراف بوظائف الأفراد.

. بلوغ التحصيل.

. ازدياد العطاء.

. ازدياد التفاعل.

. التطلُّع إلى المفيد.

. التطلُّع مع النَّافع.

. طي الهوة بين الحاضر والمستقبل.

. المستقبل الأفضل.

وعليه:

يعدّ الاعتراف بالآخر منبع من منابع تحقيق الأمل؛ ذلك لأنَّ الاعتراف قيمة حميدة والجميع يأمله، ولكن في الوقت الذي يأمله الجميع، هناك من لا يأمل أن يتمّ الاعتراف بالمختلفين والمخالفين؛ ولأنّ نيل الاعتراف مأمول فينبغي أن تُعظّم قيمته وتفخّم حتى تسود بين النّاس.

ولأنّ الاعتراف بالآخر هو قيمة حميدة؛ لذا نجد الكثير من النّاس يجتهدون من أجل أن يُعترف لهم بأنّهم مميّزون؛ وذلك بما لهم من ملكات وقدرات جعلتهم يتبوؤون المراتب الأولى على أقرانهم، ممّا يدعو المقدّرين لأهمية التميّز إلى الاعتراف لهم بذلك، والشدّ على أيديهم، ومساندتهم من أجل بلوغ المواقع الإدارية والمهنية والعلمية التي من خلالها يستطيعون إظهار مهاراتهم، وقدراتهم في أداء المهام التي تناط بهم وطنيًّا.

ولهذا، فمن يبذل جهدا متميّزا عن الآخرين يتمكّن من نيل الاعتراف منهم مع وافر التقدير عندما تكون مقاييسهم موضوعية. ومن هنا وجب على المسؤول "أن يُشعِرَ مواطنيه أفرادا وجماعات بأهميّته مسؤولا مقدّرا؛ وذلك بإحقاقه الحقّ، وعدله، وسماحته، وحِلمه، ولين جانبه كي يعترف له مواطنوه الذين ارتضوه حَكما بمقدرته على العمل والعطاء للوطن إلى النّهاية، وفقا لقواعد الدّستور المشرّع من قبل الجميع؛ إذ لا تغييب ولا إقصاء ولا حرمان"[8].

فقيمة الاعتراف لها من الأثر النفسي والمعنوي ما يكفي لقبول التحدّي وخوض الصّعاب من أجل ما يفيد وينفع، وفي المقابل عدم الاعتراف بالتميّز يؤدّي إلى إحباط نفسي ومعنوي يعيد المتحدّي إلى المربّع الأوّل وكأنّه لم يكن كما كان عليه.

الاعتراف مؤسّس لقاعدة (نحن سويًّا):

[8] المصدر السابق، ص 140.

إنَّ قاعدة (نحن سويّا) قاعدة مؤسّسة على بناء الذّات العامّة التي تنشأ وتمتدّ في المجال العلائقي الاجتماعي، ثمّ تنمو في الضمير جنبا إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتّسع مع اتساع دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقرابة، والجيرة، والأصدقاء، وبني الوطن والإنسانية بأكملها، وعندما تتوقّف ثقافة الفرد عند حدّ المستوى الذاتي وتقف عنده، ولا تتطلّع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصية الفرد على الذاتية، ولا تفكّر في غيرها.

ولكن عندما تنفتح الذّات على الآخرين تصبح ذاتا معترفة بالآخر، ومتطلّعة إليه، تبادله علما، وثقافة، ومعرفة، وتجربة حتى تصبح الشخصية الذاتية على صفة جديدة تتجاوز التوقّف عند حدود الذات إلى المستوى التطلعي؛ فتصبح صفتها الجديدة (تطلّعية).

ولذلك؛ فعندما يعترف الأنا بالآخرين، يصبح لسان حالهم مشتركا في الضمير (نحن) كما هو حال نحن العرب، وحال نحن المسلمون، أو نحن الأوربيون، أو نحن بنو آدم، وهكذا لسان حال كلّ جماعة أو شعب بينهم روابط مشتركة.

وعليه: فالمنطق الذي جعل لسان حال الشّعوب والأمم، لسان حال خصوصياتهم هو الذي جعل منهم أطرافًا متواجهة في الضميرين (نحن) أم (أنتم) وبخاصّة إذا ما تمسّك كلّ طرف بخصوصيّته على حساب خصوصية الطّرف الآخر.

فالاعتراف بالآخر (المختلف أو المخالف)، يحرّر الإنسان من أطماع نفسه ومظالمه، كما يحرّره من أطماع الآخرين ومظالمهم، سواء أكان الآخرون من بني الوطن، أم أنّهم من خارجه، ولذا؛ فبالاعتراف لن يسود منطق التهميش الذي منه:

. أنا فقط.

. أنا أملك ما أشاء، وأنت لن تمتلك شيئا.

. أنا الزّعيم، ولا زعيم معي.

. أنا الرّئيس، وغيري تابعون مرؤوسون.

. أنتَ مغيّب ومُقصى، وأنا السيّد وحدي.

. أنا نقرّر، وأنت تسري القرارات عليك.

. أنا أُحاسب ولا نحاسب.

. أنا من حقّي أن أغضب، وأنت من واجبك امتصاص غضبي.

. أنا عندما أمتدّ كما أشاء ليس لك بدّ إلّا أن تنكمش.

. أنا عندما نقصيك، عليك بالصّمت.

. أنا عندما نعزلك سياسيًا فلا نقاش.

إنّ مثل هذه السياسات هي التي أنتجت بين النّاس الظّلم، والقهر، والخوف، كما أنّها أشعلت نيران الغضب في الأنفس، وجعلت من البعض تحت الاضطرار يقولون ما لا يفعلون، وجعلت من الخائفين يعملون سرّا وعلانية من أجل استبدال الواقع المؤلم، بواقع آخر شافي من الآلام حتى وإن كانوا الضحيّة، وهذه السياسات هي التي جعلت من الأجنبي مترقّبا متحيّنا للفرص المناسبة.

إنَّ الاعتراف قيمة حميدة بين النَّاس الذين كلّ منهم يُقدّر الآخر اعترافا بأنّه معطية إنسانية لا ينبغي غض النّظر عنه، بل يجب الأخذ بيديه ليكون مشاركا، وفعّالا، وواعيا بما يجب وما لا يجب، ممّا يستوجب على

الأخصائي الاجتماعي الاعتراف بخصائص وخصوصيات العملاء وفقًا لمبدأ الاعتراف بالآخر. وفي المقابل إن سادت قيم عدم الاعتراف ساد العناد والخلاف، والإفساد والتحدّي والمواجهة، وهنا تكمن العلل.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(نيل الاعتراف)

يلعب الأخصائي الاجتماعي أدواره المهنية المستمدة من الهدف (نيل الاعتراف) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 – تمكين أفراد المجتمع من نيل الاعتراف؛ بدفعهم إلى ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسؤولياتهم بنجاح وإخلاص.

2 – تمكين الأفراد من نيل الاعتراف الذي يُظهر أهميتهم وقيمهم التي تبني شخصياتهم الاجتماعية والإنسانية.

3 – الاعتراف بأنَّ لهم حقوقًا تمارس وعليهم القيام بها، فالاعتراف للعميل أو الأفراد بأنَّ لهم حقوقًا مكفولة تمارس مع كلِّ ما يتعلّق بهم من أمر يدفعهم إلى المزيد من العطاء والمشاركة الموجبة.

4 . تحسيس أفراد المجتمع بالاعتراف مقابل ما يقومون به من مهام ناجحة على مستوى الأسرة أو الجماعة والمجتمع أو الوطن بكامله.

5 – الاعتراف بما يلعبه الأفراد من أدوار والعمل عليها على مستوى الأبوة والأمومة والأخوة والعمومة أو الجيرة، وعلى مستوى القرية أو المدينة أو الأمّة كلها، أو في مجالات الإنتاج والعمل والتعليم أو مجالات البناء

والعلائق القيمية التي تمدّ أفراد المجتمع بالمحبَّة والتفاعل والتعاون والمشاركة الهادفة.

6 – الاعتراف للعميل أو لأفراد المجتمع بأنَّ لهم واجبات ينبغي أن تؤدَّى من قبلهم يغرس الثِّقة فيهم ويجعلها متبادلة بين الأخصائي الاجتماعي والأفراد أو الجماعات التي يتعامل معها في مؤسَّسات الرّعاية أو الخدمة الاجتماعية.

7 – الاعتراف للعميل وللأفراد والجماعات والمجتمعات وفقا للدوائر التي يمارس فيها الأخصائي الاجتماعي أدواره المهنية، بأنَّ عليهم مسؤوليات تستوجب الحمْل، ودفعهم إلى تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء يُحسسهم بحقوق المواطنة ويمدهم بالثِّقة التي تدفعهم إلى المزيد من العطاء ولعب الأدوار الاجتماعية البناءة.

8 – الاعتراف بأنَّ لكلِّ مفردة من المفردات الاجتماعية وظيفة ينبغي أن تؤدّى.

9 – تفطين أفراد المجتمع ومؤسَّساته إلى أهمية التحصيل العلمي المتطوّر والمتجدّد في تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع المواطنين.

10 – الاعتراف للفرد والجماعة والمجتمع بأنّ لكلّ منهم أدوارًا وحثهم على لعبها والقيام بها في حدود إمكاناتهم وقدراتهم واستعداداتهم، وبما يعود عليهم جميعا بالنفع والفائدة المشتركة، فلعب الأدوار يزيد المجتمع وحدة وتماسكًا.

11 . مساعدة الأفراد على التقليل من الأفعال السَّالبة وكلّ ما يؤدّي إلى سالب، وحثهم على القيام بالأفعال الموجبة التي تقرها قيمهم الاجتماعية والفضائل الإنسانية.

12 . تحفيز أفراد المجتمع الملتحقين بالعمل على الازدياد في العطاء؛ وذلك بتذليل الصِّعاب التي قد تواجههم وهم يقدمون على بذل الجهد المناسب تجاه الأهداف العامة التي حددها المجتمع لصناعة مستقبله الأحسن والأجود والأفيد.

13 – رسم الخطط والاستراتيجيات الموضوعية التي تحقق اللحمة الاجتماعية أو الوطنية، وتزيد درجات التفاعل بين الأفراد والجماعات سواء الذين يعيشون في المدن أم الذين يعيشون في القرى والضواحي.

14 . حث الأفراد على أداء مهامهم ووظائفهم الاجتماعية حتى يتمكَّنوا من نيل الاعتراف.

15 – الإيمان بتعدد المستويات القيمية والعمل على تحفيز العميل على أداء ما يجب بأساليب موضوعية.

16 – تشخيص حالات العاملين والباحثين عن العمل وتصنيفهم بمعايير قيمية حتى تتمكّن مؤسَّسات المجتمع الخدمية والإنتاجية من تمكين الشخص المناسب في المكان المناسب، أو الاستغناء عن خدمات البعض إذا ما تبيَّن أنَّ شخصياتهم تتمركز على المستوى القيمي الشخصاني، ليتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة حتى بلوغ العلاج الذي يُمكِّنهم من العودة إلى بيئاتهم الصَّالحة للحياة الاجتماعية السويَّة.

17 – التعرف على مستويات العمل وتبيانها للباحثين عن العمل لأجل تقديم المشورة والنصيحة وفقا لمعطيات موضوعية ومنطقية سواء التي تتعلّق بالقيم التعليمية أو المتعلقة بالقيم الصحية من حيث القدرات والاستعدادات؛ وكذلك من حيث توافر المهارات والخبرات من عدمها.

18 – المساهمة في تأهيل شخصية العميل على المشاركة وبذل الجهد حتى ينال الاعتراف من قبل أفراد المجتمع، وتصبح شخصيته على مستوى قيمي مُفضّل لدى الجميع من أقارب وأباعد.

19 – تعزيز العطاء الموجب والمشاركات الفعّالة بين أبناء المجتمع بالاعتراف والتقدير اللذين يَمُدا عملية المشاركة الاجتماعية بالاستمرارية.

20 . التقويم المعياري عند تقديم المساعدة الهادفة أو عند إبداء الآراء المهنية يُمكّن الأخصائي الاجتماعي من إصدار أحكام وقرارات موضوعية صائبة.

21 . تنمية العلائق بين التكوينات الاجتماعية وجماعات العمل والأنشطة المتنوِّعة والمتعدِّدة بغرض زيادة وحدتهم ومضاعفة قوّتهم تجاه الأهداف الاجتماعية أو تجاه أهداف المؤسَّسات والهيئات والجمعيات والشركات العاملين فيها.

22 – العمل بموضوعية مع الحالات المختلفة والمتعدّدة والمتنوّعة وفقا لمستوياتها القيمية وانتظامها على السُّلم القيمي الاجتماعي أو الإنساني، وفي مختلف المجالات من أجل إيجاد حلول ومعالجات تؤهِّلهم إلى المشاركة والتفاعل الموجب.

ولأنَّ نيل الاعتراف بما يقوم به الأفراد والجماعات والمجتمعات يزيد من عطائهم الموجب، وعدم الاعتراف بما يقوم به الأفراد والجماعات والمجتمعات من جهود ناجحة يقلل من عطائهم الموجب، إذن: الاعتراف قيمة موجبة، وعدم الاعتراف قيمة سالبة.

ولذا جاء نيل الاعتراف هدفا من أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية، وجاء دور الأخصائي الاجتماعي لملاحقته حتى يتحقَّق.

الهدف

تفعيل الاستيعاب

(تتأكد أهمية الأنا لدى الآخر بسيادة منطق النَّحنُ الذي يستوعب الجميع دون استثناء، وبقيم المواءمة والاحترام والاعتبار المتبادلة، وبإتباع أساليب الديمقراطية والشفافية وتقدير الخصوصيّة واعتبارها)

يحتوي هدف (تفعيل الاستيعاب) القواعد القيمية الآتية:

. سيادة منطق النحن.

. استيعاب الجميع.

. المواءمة مع الآخر.

. الاحترام المتبادل.

. الاعتبار المتبادل.

. إتباع أساليب الديمقراطية.

. إتباع أساليب الشفافية.

تقدير الخصوصيَّة.

وعليه:

الاستيعاب حيّز نفسي يسمح بقبول الآخر بما هو عليه من علل واختلاف مع تقدير ما يختلف به واحترامه، وهو منبع من منابع الأمل التي يأملها النّاس؛ فالاستيعاب لكونه قيمة حميدة لا يكون إلّا بقرار مسبق به

يتمّ قبول الغير وتفهّم ظروفهم وتقدير أحوالهم وتقبّل ما يختلفون به أو بما هم به يتميّزون؛ فالاختلاف والخلاف توءمان في دائرة الاستيعاب، لا يقبلان بالرّأي الواحد، ولا الحزب الواحد، ولا الفكر الواحد، كما أنّهما لا يقبلان بأيّ إكراه، أو إقصاء، أو ظلم، أو قهر، أو عدوان بغير حقّ؛ وذلك فقيمة الاختلاف والخلاف تزداد أهمية وضرورة، كلّما ظهر ظلم، أو إكراه، أو حرمان، ومع ذلك فأبواب الاستيعاب مفتوحة؛ أي: لو لم يكن الاختلاف والخلاف، ما كان للاستيعاب وجود، ولا ضرورة، ولأنّ الاختلاف والخلاف سابقان من سابقٍ على كلّ سابق؛ فهما لا يكونان مستقلّان عن سابق معهما؛ ذلك فهما الرّفيقان للعاقل الذي كان متميّزا بهما، وبالاستيعاب معا.

فالاستيعاب قيمة احتوائية، تعتمد تقبّل المختلف والمخالف، وتعترف بوجودهما، دون أن تتخذ أحدهما غاية في ذاته، بل دائما الغاية من ورائهما هو التقبّل، الذي لا يُفرّق فيه بين أحد وآخر إلّا بحقّ يختلف به كلّ منهما عن الآخر.

فالاستيعاب يمكِّن الأخصائي الاجتماعي من الإلمام بالموضوع، كما يمكّنه من تشخيص الحالة، وبلوغ النتائج القابلة للتطبيق، والتفسير، دون أن يغفل عن الآتي:

– استيعاب الإيجابيات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة تمكّنهم من التعرّف عليها، وتحفِّزهم على العمل بها.

– استيعاب السّلبيات، وتحديدها، وإبراز عللها، وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتنقية الموضوع منها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

– استيعاب المختلف والمخالف، واحتواؤهما دون انحياز، ولا عصبيّة، انطلاقا من أنّ الفروق الفردية بين النّاس مكمّلة لبعضها البعض.

– استيعاب المختلف والمخالف، يمكّن من التفاهم، والتفهّم، ومن ثمّ يمكّن من تقويم الأحوال من أجل ما يجب.

– استيعاب المختلف والمخالف ينهي التأزّمات، والآلام، والأحقاد، والمظالم، ويمكّن من تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

. استيعاب المختلف والمخالف يجعلهم في دائرة (نحن معًا ونحن سويًّا).

– استيعاب المختلف والمخالف يمكّن من توليد القوّة، وجمعها وتسخيرها لما يفيد، وتوجيهها إليه.

ولهذا، يجب أن يكون الاستيعاب بلا تردّد، والتقبُّل حتى النّهاية التي بها تُدرك الأمور، وتتحسّن الأحوال، وتُبلغ الحلول. ولكن عندما تُفقد أو تنعدم هذه القيم ومثيلاتها يحدث التفرُّق والصّدام والصّراع.

فالاستيعاب قيمة حميدة يجمع الشّمل، ويُمكّن من إنجاز الصّعب في دائرة الممكن، وهو الممكِّن من الوقوف على نقاط التمركز والتشتُّت التي تجعل المختلفين على الفرقة والضعف، ممّا يستوجب الأخذ بنقاط الالتقاء واعتمادها جزء من الحلّ، ونقاط الاختلاف واعتماد تجنّبها جزء من الحلّ، فالإلمام بالمشكلة، وظروفها المتنوّعة، والمتغيّرة، والمتباينة، والمتصادمة، يُمكّن الجميع من معرفة العلل، والأسباب مكامن الإصلاح والحلول، إذ لا حلّ إلّا ونابع من عِلةٍ، أو سببٍ.

وعليه؛ فالاستيعاب هو المحفّز والدّافع إلى الحلّ، الذي لا يتمّ بلوغه إلّا بعد خوفٍ يُمكّن منه.

ولسائل أن يسأل:

كيف يمكن أن يكون الاستيعاب لو اتخذنا العرب مثالا للتطبيق؟

أقول:

العرب مع أنّهم بنو قوم واحدٍ، إلّا أنّهم متفرّقون بين تقي وشقي، وظالم وعادل، وحاكم ومحكوم، وسيدٍ ومسود، وغني وفقير، وقاصٍ ومُقصٍ، ومستقرٍ ومهجّر، ومسلمين ومسيحيين، وسنّة وشيعة، وكرد وتركمانستان، ودروز وأمازيغ، وطوارق وتبو وغيرهم من التنوّع الذي يرسم خريطة الوطن العرب جمالا. ولذا، إنْ أرادت العرب حلّا لمشاكلهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية، والذوقيّة؛ فعليهم بالاستيعاب الذي لا يستوجب اشتراطات، سوى الجلوس سويّا تحت مظلّة الوطن الواحد للشّعب الواحد من الحدود إلى الحدود، وطن فيه الحقوق تمارس، والواجبات تؤدّى، والمسئوليات تُحمْل، والتداول السلمي على السلطة هو العنوان.

أمَّا الاشتراطات؛ فهي مجموعة من الموانع والعَقبات التي توضع من قِبل أحد الأطراف ضدّ الأطراف الأخرى؛ فتحول دون التمركز على قاعدة الاعتبار (نحن معًا نحن سويًّا)، فيتولّد الإقصاء والتغييب والتهميش، وهذه جميعها تدفع الإنسان إلى الرّفض والتمرد والتطرّف والثورة التي ليس من بعدها إلّا بلوغ الحلّ.

ولذا؛ فالاشتراطات في كثير من الأحيان مصدرها فوقي، تصدر من أعلى درجة طبقية إلى أسفل درجة على درجات السُلَّم القيمي، وهي إملاءات مانعة للاستيعاب، وتتطلّب تنازلات، ثمّ المزيد من التنازلات كلّما تمَّ قبول لاشتراطٍ من اشتراطاتها، ممّا يخلق حالة من الجفاء لا يكون من بعدها إلّا ما يقطع خيوط الاتصال التي يمكن أن تربط مع الآخر.

ولأنّ الاستيعاب قيمة احتوائية، فهو القيمة التي تعترف بالآخر، وتتقبُّله مشاركا تامًّا، يمارس حقوقه، ويؤدّي واجباته، ويحمل مسئولياته،

ومن ثمّ لن تُحلّ المشاكل بين النَّاس إلّا بالاستيعاب الذي يُحفّز على التقارب، ويؤدّي إلى التفاهم.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تفعيل الاستيعاب)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمدّ من الهدف (تفعيل الاستيعاب) والذي اعتمدته البرمجية القيمية لطرق الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 – تفعيل منطق النَّحنُ بين أفراد المجتمع وجماعات التعلم والعمل والجماعات الممارسة للمناشط المتنوّعة، والجماعات الممارسة للسياسة والاقتصاد والذين يشتركون في رسم الخطط والاستراتيجيات لمجتمعاتهم.

2 . تمكين العميل وأفراد المجتمع من تكوين إحساس عام مشترك، مفاده إنَّ العميل مفردة من مفردات المجتمع التي لها حقوق يجب أن تمارسها وواجبات تؤدّيها ومسؤوليات تحْلها، وهكذا يكون منظور العميل بالنسبة للجماعة، حتى يصبح منطق الجميع (نحن معًا نحن سويًّا).

3 . التركيز على القيم الاجتماعية التي تستوعب الأفراد والجماعات دون استثناء، مع تفطين العميل بأهميّة هذه القيم الاستيعابية، وحثّه على احترامها وتقديرها والوقوف عندها والابتعاد عمّا يُبعده عنها، فهذا الأمر يجعله في الاحتضان الاجتماعي الذي يمدّه بالدفء والطمأنينة.

4 – حث أفراد المجتمع وجماعاته وفئاته على استيعاب بعضهم لبعض، وتقبُّلهم كما هم يُمكِّن من تكوين علائق قيمية ذات أبعاد إنسانية.

5 . وضع خطط وبرامج لتحقيق الألفة والمحبَّة للموائمة الاجتماعية والإنسانية بين العاملين والمتعلمين وأفراد الأسر والممارسين للأنشطة

المتعددة، وبين أصحاب الحضارات وأصحاب الأديان المتعددة مع أنَّ الرَّب واحد والدين واحد.

6 . دفع الأفراد تجاه الأفعال الاستيعابية التي تُسهم في زيادة قوَّتهم قوَّة.

7 . المواءمة بين مطالب الأفراد وحاجاتهم ومصادر الإشباع المتاحة في بيئتهم الاجتماعية.

8 . التحريض على ممارسة أساليب الديمقراطية المتعدّدة بما يحقّق المعاملة الحسنة بين الذين تربطهم علائق قيمية أو بين الذين تربطهم مصالح ومنافع مؤقتة.

9 . غرس قيم الشفافية واتباع أساليبها بين المتعلمين والممارسين لحقوقهم والمؤدين لواجباتهم والحاملين لمسؤولياتهم.

10 . تفطين أفراد الأسرة من غفلتهم عن متطلبات المراحل العمرية للأبناء وأثر المتغيرات التي تحيطهم في البيئة الاجتماعية أو في القرية الصَّغيرة حتى يتمّ الاستيعاب الموضعي وتقدير الحاجات المتطورة عبر الزمن.

11 . دفع الأفراد للتعامل بأسلوب ديمقراطي مع بعضهم بعض ومع الآخرين في كل ما يتعلق بهم من أمر سواء أكان الأمر علائق أسرية أم علائق جيرة أم عمل أم سياسة داخلية أم خارجية أم أمر سلم أم حرب أم أيّ أمر من أمورهم الاجتماعية.

12 – التأكيد على أهمية الأنا للآخر وأهميَّة الآخر للأنا بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

13 – تفطين المجتمعات إلى أهمية الاستيعاب في تبادل المعارف والعلوم والمكاسب التي تنمو بالجهود المشتركة والتعاون والاستيعاب المتبادل.

14 ـ مشاركة الاخصائي للعميل في كلّ ما يتعلق به من أمر دون إنابة عنه في شيء يستطيع القيام به، حتى يتعوَد على ذلك في ممارسته أو أدائه مع الآخرين دون أحكام مسبقة.

15 ـ التأكيد على أهمية ممارسة الديمقراطية بشفافية يزيل الشكوك التي تظهر بين الحين والحين بين أفراد المجتمع أو جماعته، ويطوي الهوة بينهم إلى أن يجعلهم يدا واحدة في مغالبة الصِّعاب.

16 ـ التأكيد على أهمية الاستيعاب في تنمية رأس المال الاجتماعي.

17 ـ ترشيد الأفراد والجماعات على التمسُّك بقيمة الاستيعاب حتى يتمكنوا من تحقيق مجتمع القوَّة.

18 ـ الحوار البناء الذي توضع فيه النقاط على الحروف حتى يتم الاعتراف بها وتقدير ما يجب أن يؤدَّى حيالها، دون أيّ ملابسات أو ظنون.

19 ـ تفعيل المشاركة والتعاون بما يؤكّد أهمية كل فرد من أفراد المجتمع بالنسبة للآخر وحاجته إليه.

20 ـ التخطيط إلى كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى توزيع المسؤوليات حسب الاختصاصات والأدوار والصلاحيات لأجل تفعيل مبررات الاستيعاب المثمر.

21 ـ المشاركة في المؤتمرات العلمية والسياسية والاقتصادية، للتعرف على المتغيرات المستحدثة التي تؤدّي إلى نتائج موجبة في العلائق الاجتماعية

والاستفادة منها في وضع البرامج وإعداد الخطط ورسم الاستراتيجيات التي تحقّق النُّقْلَة.

22 ـ تشجيع أفراد المجتمع على إقامة صداقات خارج حدود الوطن من خلال شبكات المعلومات الدولية تحقيقا للتواصل مع الآخر واستيعابه بما يحقّق التقارب وتبادل المنافع.

وعليه:

ـ استوعب النَّاس يتم استيعابك.

ـ اعترف بحقوق النَّاس يتم الاعتراف بحقوقك.

ـ قدّر النَّاس تنال التقدير منهم.

ـ عامل النَّاس بشفافية تعامل بها.

ـ عامل النَّاس بمرونة يمدوك بالاحترام.

الهدف

الإصلاح الاجتماعي

(تحسين أحوال العملاء والرُّقي بأفراد المجتمع وجماعاته إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه، وفقًا لطموحاتهم، وبما يتماشى مع آمال المجتمع والمتغيّرات المستحدثة فيه من أجل نيل المأمول اجتماعيًّا وإنسانيًّا، والعمل على استثمار الإمكانات المتاحة للباحثين عن البديل المفيد والمتعاونين مع الغير بما لا يكون على حساب بناء الذّات اجتماعيًّا).

يحتوي هدف (الإصلاح الاجتماعي) القواعد القيمية الآتية:

. تحسين أحوال العملاء.

. تحسين أحوال الفرد.

. تحسين أحوال الجماعة.

. تحسين أحوال المجتمع.

. الرُّقى إلى ما ينبغي أن يكون.

. مراعاة الطموحات.

. الأخذ بالمتغيرات المستحدثة من أجل نيل المأمول.

. تحقيق الذات الاجتماعية والإنسانيّة.

. استثمار الإمكانات المتاحة.

. البحث عن البديل المفيد.

. التعاون مع الغير بما يفيد الأنا والآخر.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(الإصلاح الاجتماعي)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من القواعد القيمية المتضمنة في الهدف (الإصلاح الاجتماعي) الذي اعتمدته البرمجية القيمية للخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 – المشاركة في تصحيح وإصلاح حال الأفراد والجماعات والهيئات والاتحادات والمؤسَّسات الاجتماعية بعد المشاركة في إجراء دراسات وافية موضوعا ومنطقا.

2 – الحث على تحسين أحوال العملاء العلمية والصحية والنفسية والمعيشية في مؤسَّسات الإيواء والرّعاية والخدمة الاجتماعية.

3 – تمكين الأفراد من إصلاح أحوالهم من أجل بناء الذات المتمكِّنة من الاعتماد على ما لديها من إمكانات وقدرات واستعدادات.

4 – المشاركة في الأعمال التي من شأنها أن تحقق الرُّقي القيمي وترفع من مستويات أفراد المجتمع إلى ما يُمكِّنهم من التطلّع للأجود.

5 – مراعاة طموحات الأفراد والجماعات وخطط المؤسَّسات والجمعيات الأهلية والحكومية، بإسنادها في اتجاه ما يجب، وتحييدها عن اتجاه ما لا يجب.

6 – تفطين الأفراد إلى ما يجب أن يُقدِموا عليه وإلى ما يجب أن يبتعدوا عنه.

7 – غرس روح التطلّع إلى معرفة الجديد واختيار ما يُفيد وينفع الفرد والجماعة والمجتمع على ألَّا يكون على حساب القيم الفاضلة للمجتمع.

8 – الاطلاع على الجديد والمستحدث وكشفه لأفراد المجتمع حتى لا يتمّ رفضه لمجرد أنَّه جديد وغير معتاد عليه.

9 –التمسُّك بالمتغيرات الجديدة والمتأصّلة في الفضائل وحث النَّاس على التمسّك بها وعدم التنازل عنها.

10 – عدم الحكم على كلّ ما يأتي من بعض الأفراد بأنَّه شطحات غير ذات معنى، إذ كثير من الشطحات في التاريخ ساهمة في صنع الذّاكرة الاجتماعية والإنسانيّة.

11 . تحديد الأهداف المستوعبة للجديد وتحفيز أفراد المجتمع على انجازها بالسُّبل الممكنة في الزّمن غير المتوقَّع في دائرة الممكن الموجب.

12 – القيام بالأنشطة الثقافية التي من شأنها أن تُسهِم في تحقيق الذات الاجتماعية الواعية بما لها وتتمسّك به وما عليها وتقوم بتأديته.

13 – القيام بما من شأنه أن يُسهم في تنمية القدرات الاجتماعية حتى يتمكّن المجتمع من الاعتماد على ذاته.

14 – تفطين الأفراد والجماعات لأهمية الزَّمن وخطورته وحثّهم على العمل بكلِّ يقظة من أجل بلوغ غايات اجتماعية وإنسانية.

15 – مراعاة طموحات الأفراد والعمل على دفعهم إلى تحقيق ما يتماشى والمتغيرات المستحدثة في المجتمع.

16 – إعداد البرامج والخطط التي تُسهم في تهيئة استعدادات الأفراد والجماعات كما تُسهم في تهيئة المؤسَّسات والهيئات والجمعيات إلى ما يُمكِّنها من صناعة المستقبل.

17 . توجيه المقررات الدراسيَّة وإعداد البرامج العملية التي تستوعب الأنا والآخر وتجعلهم قوَّة واحدة من أجل مستقبل الوطن ومن أجل المجتمع الإنساني.

18 . دراسة الحالة كوحدة واحدة لأجل الوقوف على الأسباب والعلل الكامنة ورائها والوصول إلى نتائج موضوعية ومعالجات للمشكلة المدروسة.

19 . غرس روح الطموح في الأفراد حتى يتمكَّنوا من استثمار إمكاناتهم وطاقاتهم من أجل بناء مستقبلهم.

20 . المشاركة في رسم السياسات والخطط التي تُمكِّن الأفراد والعاملين من أبناء المجتمع من الاعتماد على طاقاتهم لا الاعتماد على الغير.

21 . المساهمة في إعداد الخطط والاستراتيجيات وتحديد الأهداف المؤدّية إلى بناء الشخصية الوطنية التي تعرف ما لها وتقدم على أخذه أو ممارسته، وتعرف ما عليها وتقدم على أدائه أو تنفيذه.

22 – تفطين أفراد المجتمع من غفلتهم عن عدم استثمار إمكاناتهم البشرية والمادّية، وتطوير أساليبهم ووسائلهم في عمليات تنميتها.

23 . دفع أفراد المجتمع ومؤسَّساته إلى البحث عن الموارد البديلة للتنمية المستهدفة في الخطط والاستراتيجيات المعتمدة لأحداث النُّقْلَة الاجتماعية.

24 . تحريض أفراد المجتمع ومؤسَّساته على التعاون مع الغير الذي يمتلك المعرفة العلمية المتقدِّمة أو التقنية المتقدِّمة، حتى لا تحدث هوة بين طموحات المجتمع والواقع الذي هم عليه، مع مراعاة التقدير المتبادل حتى لا يكون استيراد التقنية على حساب قيم المجتمع التي تشكل هويَّته.

25 . حث أفراد المجتمع على التمسُّك بذاتهم الاجتماعية التي تميّزهم عن غيرهم من الأمم والشعوب، مع تقديرهم لخصوصيات الآخرين واحترامها.

الإصلاح يُحسِّن أحوال المجتمع:

الإصلاح قيمة موجبة تترتّب على معرفة مسبقة بالخلل أو الانحراف السَّالب، ثمَّ تحديد أهداف واضحة والعمل من أجل تحقيقها أو انجازها وفق خطة مرسومة، مع تصميم واعٍ بما يجب أن يتم أو يؤدَّى.

وبما أنَّ الإصلاح يُحسِّن أحوال المجتمع، فلِم لا تسرع المجتمعات المتخلِّفة والمجتمعات النامية إلى الإصلاح أحوالها؟

ولماذا يتفشَّى الفساد في الخدمات، وأهلها لا يلتفتون إليها إصلاحا؟

أقول لمن شاء إصلاحا: إنَّ للإصلاح مرتكزات قيمية فعليه بها ومنها:

1 ـ المرتكزات العلمية (الإصلاح العلمي المحقق للتنمية الروحية والمعرفية واكتشاف المناهج والطرق والأساليب المؤدية إلى التطوّر والتقدم الحضاري).

2 ـ المرتكزات الصحية (إصحاح البيئة، ووقاية المجتمع وعلاجه من الأمراض، وتحصينه من آفات المستقبل المتوقَّعة).

3 ـ المرتكزات السياسية (إصلاح القرار والتنفيذ والمتابعة في ضوء حقوق تمارس وواجبات تؤدى ومسؤوليات يتم حمْلها).

4 ـ المرتكزات الاقتصادية (الممكّنة من زيادة الإنتاجية المربحة وصيانة الملكية وممارسة البيع والشراء بكل إرادة مع تفادي معطيات الخسارة).

5 ـ المرتكزات الاجتماعية (المؤدية إلى تحقيق التوافق والتكيف الاجتماعي وتكوين علائق قيمية مرضية).

6 ـ المرتكزات الثقافية (الممكنة من تقديم المعرفة على حقيقتها لتُسهم في إزاحة الجهل وتدعم البحث العلمي بكلِّ موضوعية).

7 ـ المرتكزات الذّوقية (الممكّنة من تحقيق الرّفعة في الكلمة والفعل والسّلوك).

8 ـ المرتكزات النفسية (الممكِنة من تحقيق الاعتبار وبناء الذَّات المتحفِّزة على التطلُّع وإحداث النُّقْلَة المحققة للطمأنينة والرِّضاء النفسي) أي: إحداث النُّقْلَة من:

ـ الجهل إلى المعرفة.

ـ الغفلة إلى الصحوة.

ـ الحالة الانسحابية إلى الحالة التطلُّعية.

ـ الأنانية إلى الموضوعية.

ـ الاعتماد على الغير إلى الاعتماد على النفس.

وعليه: (الإصلاح تكاملي شمولي) ويؤسّس في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة على دراسة وافية وفقًا لعمليات تجميع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالة والعلاج والتقويم؛ ولذلك تمتدّ عملية الإصلاح لتشمل المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمجال النفسي والذوقي والثقافي. ولذا فأيِّ غفلة عن جانب من هذه الجوانب الرئيسة تُعد العملية الإصلاحية غير متكاملة مما يعرِّض العميل إلى الانتكاسة في أيِّ وقت من الأوقات.

وبما أنَّ الإصلاح شمولي تكاملي.

إذن يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يلم بالحالة قيد البحث والدراسة وحدة واحدة حتى يتبيَّن أثر المتغيرات على شخصية العميل وأثرها

على محيطه الاجتماعي والإنساني. أمَّا إذا درس الحالة وفق مجال واحد أو مجالين فإنَّ دراسته بطبيعة الحال ستكون قاصرة عن بلوغ الغايات التي من ورأى إحالة الحالة إليه، ليقوم بالبحث في أغوارها ودراستها دراسة موضوعية.

وللتميز بين الإصلاحات القاعدية والإصلاحات الاستثنائية أقول:

الإصلاح التكاملي: الذي يؤسّس على دراسة الحالات من جميع مجالات امتدادها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية). هذا الإصلاح هو الذي يقابله الإصلاح النسبي، الذي يحدث فيه الإهمال أو الإغفال عن تناول بعض المجالات ذات العلاقة مما يجعل الحالة المدروسة لا تحقق الإصلاح التكاملي نتيجة إغفال الأخصائي عن تناول بعض المجالات المهمة في دراسة الحالة.

الإصلاح الشمولي: هو الذي يمتد لمتابعة الحالة من خلال من يتعلق الأمر بهم مباشرة ثم الآخرون الذين يتعلق الأمر بهم بشكل غير مباشر. فالعاملون في مؤسَّسات المجتمع الإنتاجية عندما لا يحققون ربحية للمجتمع يضعون في دائرة المسائلة القانونية. ما يجعل الضرورة تستوجب دراسة الحالة بإجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسَّسة بالدرجة الأولي، ومع مساعديهم بالدرجة الثانية، ومع بقية العاملين بالدرجة الثالثة. ثم مع الآخرين الذين لهم علاقة بإلحاق الضرر بإنتاجية المؤسَّسة وهم من خارجها كالمصارف المركزية، والأجهزة الرقابية التي لم تُنبه عن الحالة التي ألمت بالمؤسَّسة التي كانت تعد من المؤسَّسات الإنتاجية المتميزة.

الهدف

التأهيل الاجتماعي

(تمكين الأفراد والجماعات من التأهيل، حسب قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم، لأداء وظائفهم الاجتماعية، مع مراعاة الفروق الفردية، وإعادة التأهيل لمن ضعفت قدراتهم، وتدعيمهم بما يمكّنهم من الأداء الاجتماعي السَّليم).

يحتوي هدف (التأهيل الاجتماعي) القواعد القيمية الآتية:

. تأهيل أفراد المجتمع.

. التأهيل حسب القدرات.

. التأهيل حسب الاستعدادات.

. التأهيل حسب الإمكانات.

. تأدية الوظائف الاجتماعية.

. مراعاة الفروق الفردية.

. إعادة تأهيل من ضعفت قدراتهم.

. تدعيم الذين ضعفت قدراتهم.

. الأداء الاجتماعي السَّليم.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(الإصلاح الاجتماعي)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من الهدف (التأهيل الاجتماعي) الذي تمَّ اعتماده في البرمجية القيمية لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 . تمكين أفراد المجتمع من التأهيل القيمي والمعرفي الذي يمدّهم بالثِّقة ويحسسهم بالمقدرة على المشاركة والتفاعل والإنتاج.

2 . تمكين العملاء من التأهيل القيمي والمعرفي الذي يمدّهم بالثِّقة في أنفسهم وفي المجتمع الذي ينتمون إليه، وتأهيلهم بالمهارات المتنوّعة التي تُحفِّزهم على دخول ميادين العمل والمشاركة الاجتماعية وفقًا لقدراتهم واستعداداتهم المتنوّعة والمتعدّدة.

3 . تنمية قدرات الأفراد حتى يتمكّنوا من استيعاب الجديد المفيد لحياتهم وحياة أسرهم ومجتمعهم، ويتمكّنوا من الإقدام على العمل المنتج.

4 . مراعاة قدرات أفراد المجتمع والفروق الفردية التي بينهم حتى يتمّ توجيههم لِما يؤهّلهم ويُمكّنهم من إيجاد فرصة العمل المناسب لقدرات كلّ منهم.

5 – تهيئة استعدادات أفراد المجتمع للتأهيل الذي يُمكِّنهم من الاعتماد على ذواتهم.

6 – تهيئة استعدادات العميل أو الأفراد أو الجماعات إلى قبول تحدّي الصِّعاب ومواجهتها بدون خوف، حتى لا تكون المخاوف عوائق بينهم والمستقبل الأفضل.

7 – تفطين الأفراد والجماعات من غفلتهم عن الإمكانات الاجتماعية المتاحة واستثمارها الاستثمار الأمثل حتى تعود عليهم بالمكاسب المشبعة لحاجاتهم المتطوّرة وحاجات من تربطهم بهم علائق أسرية أو عائلية واجتماعية.

8 – معرفة الإمكانات المتاحة والمتوفرة لأفراد المجتمع وتسخيرها واستثمارها فيما يفيد وفقًا لخطة موضوعية.

9 – إعداد البرامج والخطط التي تستوعب الطَّاقات البشرية الهائلة وتوجهها لِما يتناسب وتأهيلها لأداء الوظائف الاجتماعية.

10 . تأهيل العميل أو من يتولَى الأخصائي الاجتماعي دراسة حالاتهم إلى أداء مهام اجتماعية حتى يلعبوا أدوارا ذات أهمية على مستوى الأبوة والأخوة والعمومة والجيرة ومع الآخرين الذين تربطهم بهم علائق تستوجب الاحترام والتقدير المتبادل.

11 . تأهيل الأفراد على ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسؤولياتهم، حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم الاجتماعية على الوجه المفضّل من قِبل افراد المجتمع.

12 . تقدير الفروق الفرديَّة ومراعاتها عندما يخضع الأفراد أو الجماعات إلى التأهيل المهني أو الحرفي، أو الخدمي، كلّ حسب المؤهّل إن وجد وحسب الخبرة والمهارة والإمكانات الفردية.

13 . إعداد برنامج وخطة لمن يحتاجون إلى إعادة تأهيلهم نتيجة لضعف قدراتهم أو نتيجة لتطوُّر المهنة أو الحرفة التي سبق لهم وأن تأهّلوا على ممارستها أو مزاولتها، حتى يستمروا في أداء وظائفهم الاجتماعية، ولا يصبحوا عالة على غيرهم.

14 – تدعيم الذين ضعفت قدراتهم السّمعيّة أو البصريّة أو العقليّة بما يعوّضهم عن ذلك ويمكّنهم من المشاركة والتفاعل مع محيطهم الاجتماعي.

15 ـ توجيه ذوي الاحتياجات الخاصّة نحو استخدام الوسائل الحديثة والمتقدّمة علميًا لتأدية الأدوار المطلوبة منهم بما يتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم.

16 ـ تمكّين الأفراد من معرفة قدراتهم واستعداداتهم يُمكّنهم من المزيد من العطاء ويدفعهم إلى استثمار إمكاناتهم وفقا للتغيُّرات المتوقَّعة وغير المتوقَّعة وبما يحقّق لهم النجاح.

17 ـ مراعاة الفروق الفردية للأفراد والجماعات عند إخضاعهم لعمليات التأهيل تُحفَّزهم على التوافق والانسجام الاجتماعي.

18 ـ دفع مؤسَّسات المجتمع وهيئاته وجمعياته الخيرية إلى استيعاب الطاقات البشرية المؤهلة على الأداء الاجتماعي السليم، وإعداد البرامج العلمية المتطورة في تنمية مواهبهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم المتنوّعة والمتعدّدة.

19 ـ العمل على إعادة تأهيل الأفراد الذين قد لا يُوفّقون في تأهيلهم السّابق ودعمهم لأجل أداء مهامهم ووظائفهم الاجتماعية على الوجه السّليم.

20 ـ توجيه أصحاب القدرات الضعيفة إلى ما يتلاءم وقدراتهم من أعمال حتى لا يتمّ استغلالهم من قبل البعض في غير ما يجب قيميًّا أو سلوكيًّا.

وعليه:

على الأخصائي الاجتماعي أثناء دراسة أيّ حالة من الحالات مراعاة الفروق الفردية من حيث:

. الفروق الاجتماعية.

. الفروق السياسية.

. الفروق الاقتصادية.

. الفروق النفسية.

. الفروق الذوقية.

. الفروق الثقافية.

ومع ذلك فمن لا يستجيب للتأهيل هو في حاجة لإعادة تأهيله.

الهدف

تحقيق الرَّفاهية الاجتماعية

(العمل على إشباع الاحتياجات الضرورية، والامتداد إلى ملامسة الكماليات منها، استجابة لرغبات وطموحها أفراد المجتمع، في حياة اجتماعية وإنسانية متطلّعة إلى ما هو أنفع وأفيد وأجود وأفضل).

يحتوي هدف (تحقيق الرَّفاهية الاجتماعية) القواعد القيمية الآتية:

. إشباع الحاجات الضرورية.

. الامتداد لملامسة الكماليات.

الاستجابة لرغبات المجتمع.

. الاستجابة لطموحات المجتمع.

. حياة اجتماعية متطلّعة.

. حياة إنسانية متطلّعة.

. التطلع للأنفع.

. التطلع للأفيد.

. التطلّع للأجود.

. التطلُّع للأفضل.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تحقيق الرَّفاهية الاجتماعية)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من الهدف (تحقيق الرَّفاهية الاجتماعية) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 . دفع أفراد المجتمع إلى العمل المنتج الذي يُمكِّنهم من الوفرة التي تُسهِم في إشباع حاجاتهم الضرورية ليعيشوا حياة تعليمية وصحية واقتصادية مرضية.

2 . دفع الأفراد إلى ميادين العمل المنتج التي فيها يتمكّنوا من إشباع حاجاتهم للمشرب والمأكل والملبس والتنقل، وتكوين أسرة، وإلا سيظلون في عازه مما يجعلهم بعيدين عن محققات الرَّفاهية الاجتماعية.

3 . تفطين أفراد المجتمع إلى ما يؤدّي إلى إشباع الحاجات الضرورية، وما يؤدّي من بعدها إلى إشباع الحاجات الكمالية المتطوِّرة.

4 . دفع أفراد المجتمع إلى زيادة الإنتاج حيث الحاجات المتطوّرة التي تبحث عن مشبعات غير ثابتة، فما كان لا يعد بحاجة ضرورية في الزّمن الماضي أصبح من الأولويات في هذا العصر.

5 . تفطين مؤسَّسات المجتمع الخدمية والإنتاجية وهيئاته وشركاته لاستيعاب أفكار العاملين والمتعلّمين والاستجابة لمطالبهم المتطوّرة ورغباتهم المتنوّعة مع حركة التغيّر والتطوّر الاجتماعي.

6 . تنظيم العلاقة بين رغبات العملاء وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، التي قد لا تمكِّنهم من بلوغ مشبعات رغباتهم ما لم يستثمروا كلّ ما لديهم من طاقات مع مضاعفة الجهد المبذول تجاه محقّقاتها.

7 . تفطين الأفراد من انغلاقهم داخل دائرة الذات الاجتماعية إلى الانفتاح على الآخرين والتعرّف على ما يمتلكونه من منافع وعلوم وتقنية وتعلّمها والأخذ بأسبابها.

8 . ترشيد المؤسَّسات والهيئات والجمعيات والشّركات العاملة في البلدان إلى أهمية استيعاب طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات والعمل على تحقيقها بهم حتى يسهموا في إحداث النُّقْلَة المشتركة.

9 . التطلّع مع تطلّعات المجتمع حتى لا تكون الفجوة بين مستهدفات مهنة الخدمة الاجتماعية وما يأمله أفراد المجتمع.

10 . تنمية روح الطموح والتجدد لدي أفراد المجتمع حتى يتطلّعوا إلى صناعة المستقبل الذي يمدّهم بأسباب بناء الذات ودخولها ميادين المنافسة والإنتاج العلمي والبناء الحضاري.

11 . ترشيد العميل أو أفراد المجتمع الذين يعمل معهم الأخصائي الاجتماعي في مؤسَّسات المجتمع ذات الأهداف المحدّدة، وترشيدهم إلى ما يؤدّي بهم إلى تنظيم حياتهم وتقدير ظروفهم في ضوء الظروف المحيطة بهم والمتطوِّرة، ليكوِّنوا علاقات موجبة معها، حتى يتمكّنوا من مواكبة حركة التطوّر والتغيّر الاجتماعي والإنساني في القرية الصغيرة.

12 . استيعاب المتغيرات الجديدة التي جعلت من العالم قرية صغيرة والترابط مع شبكاتها المعلوماتية لأخذ المزيد المعرفي من أجل تحقيق حياة إنسانية شاملة.

13 . تفطين أفراد المجتمع إلى أخذ ما هو نافع وترك ما هو غير نافع، فالقرية الصّغيرة مملوءة بالجديد النافع والجديد غير النافع، ولذا يجب التمييز قبل الإقدام.

14 . عدم الإغفال عن حقيقة مفادها (أنَّ الحياة بطبيعتها في حالة تطوّر) والعمل بها حتى لا يتمّ الإغفال عن هذه القاعدة أثناء دراسة الحالات وتحقيق مستهدفات وأغراض المهنة.

15 . تفطين الأفراد إلى استثمار ما لديهم من إمكانات وطاقات والتطلّع إلى ما يفيد من قبل الآخرين حتى يتمكّنوا من العيش برفاهية واستجمام.

16 . حث أفراد المجتمع على التطلّع لأخذ كل مفيد للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإسراع إلى أخذ المزيد وتطويره.

17 . دفع الأفراد لمواكبة حاجاتهم المتطوِّرة، وعدم التأخر عن ممارسة ما من شأنه أن يُعجِّل من طي المسافات بين النقطة التي هم عليها ومحققات الرفاه الاجتماعي.

18 ـ التأكيد على أهمية بلوغ الجديد المفيد الذي يُعزّز ثقة الأفراد بأنفسهم وبذاتهم الاجتماعية ويحقّق لهم أبعاد إنسانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية.

19 ـ تحريض مؤسَّسات المجتمع على اختيار المعروض الأجود، مما وصل إليه التقدّم العلمي والتقني، والإقدام على تطويره فالقوَّة المبدعة في العالم لن تنتظر وستواصل التقدّم والتطوّر، فعلى مؤسَّسات المجتمع وهيئاته وشركاته دخول ميادين السِّباق العلمي وإلَّا سيظل المجتمع قعيدا في مؤسَّسات الرّعاية الاجتماعية.

إشباع الحاجات ضرورة إنسانية:

ولأنَّ إشباع الحاجات ضرورة إنسانية، تأسَّست هيئات وجمعيات ومؤسَّسات دولية إنسانية لتقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها، سواء دول بحالها أم جماعات منها. ولذا فمن باب الضرورة والوجوب لا مفرّ من إشباع الحاجات البشرية المتطوِّرة عبر الزّمن، ومن يَهمل أو يغفل عن ذلك يجد نفسه في حالة مواجهة مع الذين فقدوا مشبعات حاجاتهم.

وعبر التاريخ والحاجات البشرية في حالة امتداد وتطوّر، ولن تقف عند حدٍّ، وإن لم تواكبها حركة الإشباع تطوُّرًا لابدَّ أن تحدث الهوة بين الحاجات ومشبعاتها، وبين المطالب والرَّغبات، وبين المعطيات والنتائج.

ولأنَّ الحاجات ومشبعاتها في حالة تطوُّر متسارع، فإنَّ الرّفاهية ستكون نسبية من عصرٍ إلى عصرٍ، فما هو كمالي اليوم سيصبح لا محالة ضروري غدًا.

الهدف

تحقيق التوافق الاجتماعي

(تدعيم العلاقات الايجابية بما يُشبع حاجات أفراد المجتمع في ضوء الموارد المتاحة والتوقعات المحتملة، وعدم إجبارهم على ما لا يرغبون بما يترك لهم فسحة في الاختيار الإرادي ويُمكّنهم من تكوين علاقات مرضية تجعلهم في حالة توافق وانسجام اجتماعي وإنساني).

يحتوي هدف (تحقيق التوافق الاجتماعي) القواعد القيمية الآتية:

. تدعيم العلاقات الايجابية.

. إشباع الحاجات.

. الأخذ بالموارد المتاحة.

. الاعتبار للتوقعات المحتملة.

. الاختيارية لا الجبرية.

. مراعاة الرّغبة

. إعطاء فسحة للإرادة.

. تكوين علائق مرضية.

. تحقيق الانسجام الاجتماعي.

. التوافق الإنساني.

وعليه: فالتوافق قيمة حميدة لا تسود بين النَّاس إلّا بعد اختلاف وعن إرادة؛ فحيث ما كان التوافق بين النَّاس قيمة مقدّرة ومفخّمة، كان

الانسجام والتفهُّم بينهم سائدًا بدون تقديم تنازلات، إلّا بما هو مرضٍ ولو بعد نقاش وبيّنة، ومع أنَّ التوافق قيمة مأمولة، فإنَّه من حيث المفهوم لم يكن الاتفاق؛ فالاتفاق مع أنّه إرادي، فإنَّه يمكن أن يكون بين الأعداء كالاتفاق على وقف إطلاق النَّار في حالة ما إذا كان بينهم اقتتال، وهذا لا يعني أنَّهم متوافقون؛ فالتوافق لا يكون إلّا على رؤية وقضايا ومواقف جمعيّة، ممّا يجعل البعض يتوافق مع القيم ولا يتّفق مع أصحابها.

التّوافق قيمة اجتماعية وإنسانية بلوغها ممكنٌ، ولكنّه ليس سهلًا؛ فمن بلغه تجنّب المظالم، وأمَّنَ الآخرين، واطمأنَّ معهم، والتّوافق لا يكون إلّا بتقارب المطلب مع الرّغبة، وتقارب الحاجة المتطوّرة مع مشبعاتها المتنوّعة وظروفها الموضوعيّة، وهو المحقّق للرّضا دون تقديم تنازلات بغير حقّ.

ومن ثمّ، عندما تُفخّم قيمة التّوافق تحقّق الانسجام الإرادي بين النّاس المختلفين، ويصبح الانسجام سائدًا بين الأنا والآخر، وتصبح المشاركة بينهم موجبة. ولكن هذا لا يعني ألَّا يكون التّوافق سالبًا؛ فمثلما يتوافق الإصلاحيّون، كذلك يتوافق المفسدون، ولكن الفرق بينهما الموضوع والغايات التي من ورائه.

ولأنَّ التّوافق مع الإيجابيات توافق مع الحقّ؛ فأصحاب الحقّ لا يُقرُّون إلَّا حقًّا وعدلًا، وبكل إرادة؛ فالذين يوفون الكيل والميزان بالقسط عند كلّ موزونٍ، ولا يبخسون النَّاس أشياءهم، هم المتوافقون مع الحقّ وموجبات إحقاقه، ومع أنَّ التّوافق واحد إلَّا أنَّ للتوافق أنواع موضوعية كتوافق الزّمن مع الزّمن، وتوافق المكان مع المكان، وتوافق الظرف مع الظرف، وتوافق الودِّ مع الودِّ، وتوافق الظلم مع الظلم، وهكذا فإنَّ التّوافق لا يتعدّد ومواضعه ومعطياته تتعدّد، حتَّى في القصاص لا حلَّ للمشكل ولا حكم فيه عدلًا إلّا بالتّوافق، مصداقا لقوله تعالى: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ

وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ}[9].

ومع أنَّ التوافق لا يكون توافقًا إلَّا بأسباب الاختلاف، فإنَّ الاختلاف لا يفسد التوافق، بل الذي يفسده هو الخلاف الذي إن سادت عِلله بين النّاس تنازعوا، وتصادموا، وتقاتلوا، وتفرّقوا شيعًا وأحزابا[10].

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تحقيق التوافق الاجتماعي)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من الهدف المهني (تحقيق التوافق الاجتماعي) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق الخدمة الاجتماعية وفقًا للآتي:

1 – تدعيم العلاقات الايجابية بين أفراد المجتمع ومؤسَّساته تحقيقا للتوافق الاجتماعي الذي يؤدّي إلى تقوية الوحدة الوطنية وتحقيق النُّقْلَة.

2 . تدعيم العلائق الإيجابية بين العميل ومحيطه الاجتماعي، وتدعيمها بشكل عام بين الأفراد والجماعات الذين يتواجد معهم الأخصائي الاجتماعي في ميادين التعليم والعمل وممارسة الأنشطة التي يزاولها الأفراد في الأندية أو مقاهي الإنترنت وأماكن اللقاءات العامة.

3 . معرفة حاجات الأفراد، ومعرفة إمكاناتهم المتاحة، وتوجيههم إلى ما يتناسب مع إمكاناتهم وظروفهم الخاصَّة.

---

[9] المائدة 45.

[10] عقيل حسين عقيل، السياسة بين خلاف واختلاف، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م، ص 7.

4 . التأكيد على أن الحاجات البشرية متطوّرة عبر الزَّمن ولن تتأخّر وفقًا لدائرة الممكن المتوقَّع، والتحريض على مواكبتها حتى لا يسود الشعور بالغربة أنفس أفراد المجتمع والمسؤولين فيه.

5 . تنبيه المسؤولين في مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمدني على رسم الخطط وفقًا للموارد المتاحة، ولا يعتمدون خططهم على موارد أو إمكانات ليست بالمتاحة أو ليست بمسيطر عليها من قبلهم.

6 . التعرُّف على مصادر الإشباع في البيئة الاجتماعية التي يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره المهني فيها، وتوجيه العملاء إلى تلك المصادر لاستثمارها الاستثمار الأمثل.

7 . مراعاة مطالب الأفراد ورغباتهم والعمل على ما يؤدّي إلى التوافق بين مطالبهم والموارد البيئية المتاحة.

8 . رسم الخطط والاستراتيجيات وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع) حتى لا تحدث المفاجئات أو الاستغراب، وإذا ما حدثت تتم السيطرة عليها وفقًا للخطط والاستراتيجيات المرسومة مسبقًا.

9 – التحريض على ترك مجالات للاختيار الإرادي وإزالة الأساليب الجبرية من قواميس التعامل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات وتدعيم القيم الممكنة من تحقيق التوافق الاجتماعي.

10 . العمل مع الأفراد والجماعة وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع) حتى لا تحدث المفاجئة التي قد تربك الأخصائي الاجتماعي أثنا ممارسته لأدواره المهنية.

11 . العمل مع أفراد المجتمع بكل شفافية ووضوح حتى لا تحدث المفاجئة للأفراد أو الجماعات أو العميل فيما كان يتوقع.

12 . مراعاة الرَّغبة الموضوعية وتحفيز الأفراد والجماعات والمجتمعات من التطلُّع والتمسُّك بالآمال، وعدم وضع العوائق الحائلة بينهم وبينها.

13 . إعطاء فُسحة للإرادة والعمل على ما من شأنه أن يُسهم في تقويتها ويُمكِّن العملاء والزّبائن من تحقيق الطموح.

14 . العمل مع أفراد المجتمع دون غض النظر عن رغباتهم في حدود صلاحيات وإمكانات المؤسَّسة.

15 . غرس قيم التفاهم بين الأفراد والجماعات على ما يجب والإقدام على إنجازه أو تنفيذه وغرس قيم عدم التفاهم على ما لا يجب، وحضره نهائيا حتى لا يؤثِّر على علاقات التفاعل والمشاركة الإيجابية بينهم.

16 – العمل على صياغة نصوص وبرامج وسياسات واستراتيجيات تؤدّي إلى تكوين علائق مرضية بين المعلم والمتعلّم وكذلك المقرر، وبين المسؤول والعاملين في إدارته، وبين أفراد المجتمع وجماعاته، وبين النظم والقوانين التي يتم بها تسيير النظام العام في الدولة أو المجتمع.

17 . تفهّم ظروف العميل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية، وتقديرها حق قدرها بالبحث والدراسة وبالمراعاة الموضوعية التي تجعل العميل أكثر استجابة.

18 . إعداد البرامج المتنوّعة وترك حرية الاختيار للعملاء، أو للجماعة أو للمجتمع حتى لا تواجه بالرّفض وعدم المبالاة.

19 – المشاركة في الاجتماعات التي تعقد لوضع برامج تحقّق الانسجام الاجتماعي لفئات المجتمع المتعدّدة (الطفولة والشباب، وطلبة المؤسَّسات التعليمية والعاملين في الشركات والمؤسَّسات العامة والخاصّة، وكبار السن والعجزة والمعاقين) مع مراعاة الفروق الفردية بين كل مرحلة

عمرية وأخرى وما يناسب ويتلاءم مع طبيعة الذكور وما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة الإناث.

20 – تعزيز الانسجام الاجتماعي بدعم القيم البناءة التي تساعد على التنمية البشرية والتطوّر الاجتماعي.

21 . تقوية إرادة الأفراد حتى يتمكّنوا من تحقيق الانسجام فيما بينهم، ومع محيطهم الاجتماعي والإنساني.

22 . نزع قيم الفشل من أذهان الأفراد وغرس قيم النجاح بدلا منها، من خلال البرامج الموجهة وإعطاء القدوة الحسنة التي تتحدّى الصِّعاب وتجعلها تحت السيطرة في دائرة المتوقَّع إيجابيًّا.

23 . فتح مكاتب إرشادية داخل المؤسَّسات الخدمية والإنتاجية تُحفّز الأفراد على العمل والإنتاج واحترام الوقت والمواعيد وظروف العمل والتعاون من أجل مجتمع النّحنُ.

24 – إقامة المؤسَّسات الثقافية الدّاعية للحوار بين أفراد المجتمع لتكوين علائق اجتماعية على درجة عالية من الانسجام والتماسك.

وعليه فإنَّ المجتمع المتوافق هو:

. المجتمع الذي يعيش أفراده وجماعاته حياة الانسجام.

. المجتمع الذي يتطلّع لكلِّ موجب مفيد.

. المجتمع الذي تسود أفراده وجماعاته الإرادة الحرَّة.

. المجتمع الذي يُقدّر قيمة الاستيعاب.

– المجتمع الذي تَخلَّصَ من القوانين والتشريعات الفوقية.

– المجتمع الذي لا يغيّب أحدًا من أفراده وجماعاته عن المشاركة في الأمر المشترك.

– المجتمع الذي يمارس أفراده حقوقهم ويؤدُّون واجباتهم ويحملون مسؤوليّاتهم.

– المجتمع المتفهّم للظروف الخاصّة والمقدر لها.

– المجتمع الذي اعتمد قيمة الشفافية في قاموسه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

– المجتمع الذي يمد يد العون ويقدّم المساعدة الهادفة بمنظور إنساني.

ولذا فإنَّ التوافق الاجتماعي يحقّق بالضرورة علائق موجبة.

والخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة إنسانية فهي تنطلق من مبادئ إنسانية لتنجز أهدافا أخلاقية.

ولأنَّ لا هدف إلّا وله مبادئ ينطلق منها، لذا يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره المهني انطلاقا من مبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية والاهتداء إلى أهدافها الإنسانية، دون تحيّز ولا غرضية، ما يجعله في حالة توافق مع ما يؤدّيه أو يمارسه وما يلتزم به من مبادئ.

التوافق الاجتماعي إرادي:

التوافق لا إكراه فيه، به يتحقّق الانسجام الاجتماعي، وفيه حركة العلائق الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية انسيابية، لا عوائق تحول بين الأفراد، ولأنَّ التوافق إرادي فعلائقه طبيعية، إذ لا اصطناع فيها. ولذا كلَّما تحقق التوافق الاجتماعي كانت أساليب ممارسة الحرية بين النَّاس ديمقراطية.

ولذا فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعمل على تصحيح ما يسبب الإكراه والإجبار للفرد والجماعة والمجتمع، من أجل العودة بهم إلى القاعدة وهو (تحقيق التوافق الاجتماعي) حتى يَعُمّ السَّلام والانسجام، وأن يعمل على معرفة أسباب الاستثناء وعلله من أجل العلاج والإصلاح.

الهدف

تحقيق التكيُّف الاجتماعي

(إحداث تغييرات مرغوبة لدى العملاء وأفراد المجتمع، بما يتلاءم مع النظم والقوانين والتشريعات الاجتماعية والقدرات والموارد المتاحة، لتحقيق المواءمة الممكنة بينهم وبين سياسة المؤسَّسات الاجتماعية والبيئة، وبما يُمكِّنهم من استيعاب الظروف السائدة والمتغيرات الطارئة وبما يجعلهم عند الضرورة في حالة تكيف اجتماعي).

يحتوي هدف (تحقيق التكيف الاجتماعي) القواعد القيمية الآتية:

. إحداث تغييرات مرغوبة.

. التلاؤم مع النظم الاجتماعية.

. التلاؤم مع القدرات.

. التلاؤم مع الموارد المتاحة.

. تحقيق المواءمة.

. استيعاب الظروف السائدة.

. استيعاب المتغيرات الطارئة.

. التكيف الاجتماعي.

. التكيف ضرورة.

وعليه:

كان ينظر للتكيّف على أنّه ضرورة من ضرورات الحياة، وكأنّه حاجة من الحاجات الرَّئيسية للفرد والجماعة والمجتمع، ولكن ليس الأمر هكذا كما يبدو؛ فالتكيّف الذي يعني المواءمة يستوجب في كثير من الأحيان تنازلات من المتكيّف إلى الموضوع المتكيّف معه، أو المتكيّف من أجله، وهذه التنازلات لا يمكن أن تتمّ إلّا للضرورة، وبما أنَّ الضرورة تستوجب ذلك؛ إذن: قد يحدث التكيّف ولا يتحقق التوافق.

وبمعنى آخر، قد يحدث التقارب النفسي، أو التقارب في وجهتي نظر المختلفين نتيجة مصلحة أو ضرورة سياسية، أو اجتماعية، أو عقائدية، ولكن في معظم الأحيان لا يحدث التطابق بين المختلفين على الموضوع.

وقد يحدث التكيّف، ولكنّه بلا رغبة، كما هو حال السجين الذي لا رغبة له بأن يكون داخل جدران السّجن مقيّد الحرّية، ومع ذلك عبر الزّمن سيتكيّف السّجين مع السّجن كأمر واقع، فالتكيّف في كثير من الأحيان يعد قيدًا على المتكيّف بغير إرادة، ولهذا؛ فشعوب الاتحاد السوفييتي تكيّفت بالقوّة مع النظام الماركسي اللينيني سبعين عامًا، دون أن تكون لهم إرادة حرّة.

ولكن في الوقت الذي يعتبر فيه العالم أنَّ نظام الاتحاد السوفييتي قيد على الحرّيات، في الوقت ذاته كان الاتحاد السوفييتي قوّة مهابة وشعوبه متكيّفة مع نظامه عنوة.

ولأنّ التكيف بأسباب الضرورة، فلا يمكن أن يكون إلّا بعد القبول بتقديم تنازلات مادية أو معنوية؛ فعلى سبيل المثال: تعد مهمة البوليس والجيش هي الحفاظ على الأمن في الداخل والحفاظ عليه من الخارج؛ فيجنّد الشباب للجيش والشرطة، ولكن وللأسف الشديد في الأنظمة غير الديمقراطية، الشباب يجنّدون لمواجهة من لم يتكيّف مع النظام وحكومته المحكومة بأمر قمّة السّلطان غير العادل؛ ولذلك يُقمع الشّعب إن لم يتكيّف مع توجّهات الحاكم وآرائه وسياساته الخاصّة.

وفي الأنظمة الظالمة، تُعد مهمّة رجال البوليس، ورجال الجيش مهمّة وضع القيد على من لا يتكيّف مع الأمر الواقع.

ومن هنا؛ فالتكيّف يستوجب تعديلًا في السّلوك تجاه ما يتراءى للمختلف والمخالف، وإن لم يتمّ تعديل في السُّلوك؛ فالتكيف لن يتحقّق حتى مع البيئة الطبيعية كالجبال والوديان، والبرد القارس، والحرّ الشديد؛ فالإنسان عندما يضطرّ عن غير رغبة إلى العيش في بعض الأماكن الطبيعة؛ فهو بالزّمن سيجد نفسه متكيّفًا مع المناخ والطّقس المتغيّرين، وبالتكيّف يتأقلم ويكتسب مناعة.

إذن: اكتساب المناعة هو الأساس في عملية تحقيق التكيّف من عدمه؛ فعندما يكتسب الإنسان المناعة من سياسات الأنظمة القمعية يستطيع التعايش معها بلا مصادق؛ فيَتعمّد أن يُظهِرَ ما لا يُبطن حتى لا يشتدّ القيد عليه أكثر من غيره من الرّافضين الذين بأسباب التكيّف يظهرون مالا يبطنون. مما جعل المواطن في بعض البلدان يتكيّف مع الحاكم ونظامه، وأعوانه، وفي الوقت ذاته يتكيّف مع أعدائه، وهذا الأمر عوّده على أن يتكيّف مع الصواب كما يتكّيف مع الخطأ.

ومع ذلك؛ فالتكيف قد يكون سالبًا، وقد يكون موجبًا؛ فعندما يكون مع الظلم، والفساد، ومع السُّلوك الانحرافي المخالف للدّين، والعرف، والقيم الحميدة، يُعدُ سلوكاً سالباً. أمّا عندما يكون مع الخير والعدل وممارسة الديمقراطية، ومع الأخلاق التي يرتضيها الجميع، فيكون تكيّفًا موجبًا، وهكذا سيكون موجبًا كلّما كان نتيجة للتوافق.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تحقيق التكيُّف الاجتماعي)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمدّ من الهدف (تحقيق التكيف الاجتماعي) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 – حث أفراد المجتمع على القبول بالمشاركة في إحداث التغييرات المرغوبة، في مجال العلائق القيمية الاجتماعية ومجال العلائق القيمية الإنتاجية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية، وقبول ما يترتّب عليها من تعديلات في السُّلوك الفردي والجماعي والمجتمعي.

2 . الالتزام بمبادئ مؤسَّسات الرعاية والخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية على أقوال وأفعال وسلوكيات العملاء.

3 . وضع برامج عملية لتحقيق ما تهدف إليه مؤسَّسات الرّعاية والخدمة الاجتماعية من إصلاحات في قيم الأفراد والجماعات والمجتمعات لأجل إحداث تغييرات مرغوبة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ونفسيا وذوقيا وثقافيا.

4 – مراعاة الفروق الفردية والجماعية والمجتمعية، وتقديرها في مقابل التلاؤم مع النظم الاجتماعية السائدة في البلاد.

5 . تحريض الأفراد على تنمية قدراتهم وتوجيهها الوجهة الصائبة وفقا للأهداف المرسومة والخطط المعدة لذلك، مع عدم الإغفال عن الرغبات والطموحات التي قد لا تستطيع قدرات الأفراد على ملاحقتها وتحقيق إشباعات مرضية لها؛ وذلك لأسباب موضوعية، ما يجعل الضرورة تتطلّب التلاؤم مع القدرات المحدودة.

6 . حث الأفراد على التلاؤم مع النظم الاجتماعية قدر الإمكان حتى يستطيعوا أداء مهامهم الاجتماعية والإنسانية بدون عوائق، والقبول باتباع الإجراءات المعمول بها في البلاد كأمر واقع إلى أن يحدث التغيير المناسب لكلّ عائق.

7 . إقناع العميل بوجوبية العمل والمشاركة الايجابية في ضوء قدراته الخاصّة، إلى أن يتم تطويرها وتنميتها ببرامج وفقا للإمكانات المتاحة والمتوفرة للمؤسسة.

8 . إعداد الخطط والبرامج التي تتلاءم مع الموارد المتاحة للمجتمع، ودفع الأفراد والجماعات والمتخصصين والمتفوقين منهم على المشاركة في تنميتها وتطويرها لِما هو أفضل.

9 – عقد الندوات والمؤتمرات المهنية لإيجاد مخارج منطقية وموضوعية لتحقيق الموائمة بين جهود المؤسَّسات الاجتماعية والبيئة المحيطة.

10 . التعرّف على الموارد المتوفرة في المؤسَّسة والموارد المتاحة في البيئة الاجتماعية المحيطة، وتوجيه الأفراد وفقا لبرامج وخطط معدة إلى الاستفادة منها.

11 ـ مواءمة العملاء مع بيئاتهم الاجتماعية بعد أن فقدوا أساليب التكيُّف معها؛ وذلك بتهيئة العميل لتقبُّل محيطه الاجتماعي على المستوى الأسري ومستوى العمل أو التعليم ومستويات ممارسة الأنشطة.

12 ـ المشاركة في الأنشطة الثقافية وبرامج التوعية الاجتماعية لحث أفراد المجتمع ومؤسَّساته على استيعاب الظروف السَّائدة، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها وساهمت في سكون حركة المجتمع أو ساهمت في تأخُّره عن ركب الحضارة ومتغيِّرات العصر، لأجل أن تُبعث فيهما الروح من جديد، ويتطلعا لما هو مفيد.

13 ـ البدء مع الأفراد والجماعات والمجتمعات من حيث هم والعمل معهم بهدف استيعاب المتغيرات الطارئة، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم نفسية أم ذوقية أم ثقافية.

14 ـ إجراء مقابلات مع أسرة العميل وأماكن العمل التي انقطع عنها بأسباب جعلته نزيلًا في دار الإصلاح أو مؤسّسة الرعاية والإصلاح الاجتماعي، حتى يتمّ قبوله بدون سابق أحكام مسبقة خاصّة وأنَّه قد فطن عما كان فيه من غفلة، وأنَّه اليوم على درجة من الاستعداد التي تجعله على حالة من التكيف معهم ومع النظم المعمول بها في مؤسَّسات المجتمع الخدمية والإنتاجية.

15 ـ حث الأفراد على استيعاب الظروف السائدة في مجتمعهم، وقبولها بأسباب الضرورة وليس بأسباب الوجوب، حيث الضرورة تجعل الأفراد يقبلون بتقديم التنازلات إلى حين إحداث التغيير، والوجوب لا يُقدِّم إلَّا في محله المناسب له.

16 . تدعيم الصلة بين الفرد والأسرة وبين الأسرة والمجتمع المحلي وبين المجتمع المحلي ومؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني، وحثهم على تقبل بعضهم بعضا.

17 . العمل مع الأفراد والجماعات ومع مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني، على تحقيق التكيف الاجتماعي الذي يُمكّن من استقرار الأمن الاجتماعي لأبناء البلاد.

18 . دفع الأفراد إلى ما يُمكِّنهم من استيعاب المتغيرات الجديدة مع التمسك بالقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع والتي لا تشكل عائقا أمام التطلّع إلى ما هو مفيد ونافع.

19 – تفطين الأفراد لأهمية التكُّيف الإرادي الذي يترتب على ما وصل إليه الأفراد من توافق، ولذا فالتوافق في أساسه إرادي. أمَّا التكيف في معظمه فلا يكون إلَّا للضرورة، ولكن بطبيعة الحال الإنسان المتوافق يتكيف بإرادة مع من يتوافق معه.

20 . تعريف النَّاس في المؤسَّسات والنوادي والجمعيات الأهلية بأن استيعاب المتغيرات في بعض الأحيان تكون للضرورة المؤقتة؛ وذلك بغرض تجاوز أزماتها بسلام.

وعليه: يتحقق التكيف الاجتماعي نتيجة الضرورة التي تفرض ذاتها على الموضوع أو على الأفراد أو على الجماعة والمجتمع، أي: إنَّ التكيف في حالة تماثل مع الضرورة، والتوافق في حالة تماثل مع الوجوبية. وهذا يعني لا توافق إلَّا مع ما يجب، والتكيف يحدث بأسباب تدعوها الضرورة، سواء ضرورة الحاجة أو ضرورة القوَّة والمغالبة بدون إرادة.

وعليه في حالة الضرورة تصبح القاعدة في دائرة الاستثناء، ويصبح الاستثناء في دائرة القاعدة. فعلى سبيل المثال: السجين مضطر لأن يتكيف

مع ظروف السّجن وأساليب السجَّانين؛ ولذلك فالقاعدة بالنسبة للسجين أن يتكيف للضرورة مع السجن، أمَّا التوافق بالنسبة له فاستثناء؛ ولهذا تنقلب القاعدة استثناء، ويصبح الاستثناء قاعدة لا ينبغي الإغفال عنها.

ولذا فالقاعدة في ظروف ممارسة الحرية هي:

1 ـ التوافق إرادي.

2 ـ التكيف للضرورة.

والقاعدة في ظروف انعدام ممارسة الحرية هي:

1 ـ التكيف وجوبي.

2 ـ والتوافق للضرورة.

ووفقا لقاعدة الإرادة فإن التوافق يؤدّي إلى الانسجام بين الفرد وبيئته ومحيطه الاجتماعي أو بين المجتمع ومحيطه الإنساني.

وبما أن التكيف الاجتماعي ضرورة، والضرورة هنا في كثير من الأحيان لا مكان فيها للاختيار، إذن: في حالة الضرورة تُعطى التنازلات بدون إرادة.

وعليه: فعليك بدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع) حتى لا تستغرب أو يغالبك الذهول. فإذا لاحظت أو وجدت الاستثناء في دائرة القاعدة فلا تستغرب، وفي مقابل ذلك إذا أصبحت القاعدة في حالة استثناء فلا تستغرب. بل تقدّم وتساءل: ما الأمر؟ ولماذا؟ وكيف يحدث أو لا يحدث ذلك الأمر؟ وحينها تعرف إنَّ لكل قاعدة استثناء، وحينها لا يجد الاستغراب مكانا له في دائرة التفكير. ومع ذلك لا تقف هكذا للتفرُّج،

بل أقدم بعد معرفة الأسباب والعلل إلى ما يؤدّي إلى الإصلاح والمعالجة الموضوعية.

ولهذا في حالة الضرورة يندرج التكيُّف تحت القاعدة مع أنَّ الضرورة تندرج تحت الاستثناء.

ولأنَّ عدم التكيف الاجتماعي يؤدّي إلى العزلة، لذا من لا يرغب في العزلة ليس له بدّا من أن يُقدِّمَ تنازلات حيث الضرورة، وإلَّا لن يُكتب له التكيف.

ليس دائما يتحقق التكيُّف بتنازلات:

بما أنّه ليس دائما يتحقق التكيُّف بتنازلات، إذن: في بعض الأحيان يتحقق التكيف بدون تنازلات. أي: يُمكن أن يكون التكيف بإرادة؛ فعلى سبيل المثال: عندما يتمكّن الإنسان من الاختيار الحرّ يتوافق مع اختياراته ومع النظام الذي سمح له بذلك، وعندما تعود اختياراته عليه بما هو موجب أو مرغوب فيه يحدث له تكيف مع ما تحقق له من فوز أو نجاح، أي: سيكون مبسوطا ومسرورا وراضا. ولكن لو أعطيت له فرص الاختيار الإرادي، وتمكَّن من ممارسة الاختيار الحرّ، وكانت نتيجة اختياره سالبة (لم يوفّق في الاختيار الأنسب والأفضل) فلن يكون متوافقا مع اختياراته ولن يكون متكيفا بإرادة وجوبية، بل قد يكون متكيفا في المستقبل للضرورة.

ولهذا فالقاعدة هي

1 ـ التكيف وفقا لقاعدة الممكن.

2 ـ والتوافق وفقا لقاعدة الممكن.

وهاتان القاعدتان لا استثناء لهما.

ولهذا كلّ شيء في دائرة الممكن (متوقَّع وغير متوقَّع).

ولهذا قد يتساءل البعض: متى تصبح القاعدة استثناء؟

تصبح القاعدة استثناء عندما تحل الضرورية محل الوجوبية.

ولهذا على الأخصائي الاجتماعي ألَّا يستغرب، ولا يُفاجئ، وألَّا تغفل مهنة الخدمة الاجتماعية عن أهمية التكيُّف للأفراد والجماعات والمجتمعات في حالة الضرورة.

الهدف

تأكيد الكرامة الإنسانية

(ترسيخ الفضائل الخيّرة والقيم الإنسانية في تعاليم وأفعال وسلوكيات أفراد وجماعات المجتمع، بما يشعرهم بقيمهم وأهميَّتهم والتأكيد على أهمية الكرامة التي بها يتحقَّق الاعتبار وتنمو روح الاعتزاز بالانتماء الاجتماعي والإنساني، المحفّز على التعاون والدافع إلى مواجهة الصِّعاب وتحدِّها ومغالبتها).

يحتوي هدف (تأكيد الكرامة الإنسانية) القواعد القيمية الآتية:

. ترسيخ الفضائل الخيّرة.

. ترسيخ القيم الإنسانية.

. التعاليم الخيّرة.

. الأفعال الخيّرة.

. السلوكيات الخيّرة.

. الإشعار بأهميّة الفضائل.

. الإشعار بأهمية القيم.

. تنمية روح الاعتزاز.

. الانتماء الاجتماعي.

. الانتماء الإنساني.

. تحقيق الاعتبار.

. التحفيز على التعاون.

. الدافعية للتعاون.

. الانتماء الاجتماعي.

. الانتماء الإنساني.

. مواجهة الصِّعاب.

. تحدِّي الصِّعاب.

. مغالبة الصِّعاب.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تأكيد الكرامة الإنسانية)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من هذه القيم المتضمنة في الهدف (تأكيد الكرامة الإنسانية) والمعتمد في البرمجية القيمية لطريقة تنظيم المجتمع وفقًا للآتي:

1 – ترسيخ القيم الإنسانية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات بما يُمكنهم من التطلع لكل مفيد ونافع.

2. ترسيخ القيم والفضائل الاجتماعية في ذهن العميل والأفراد الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالبحث والدراسة.

3 . ترسيخ القيم التي يرتضيها المجتمع في كلِّ ما يقال ويُكتب أو يقرر من مقررات على المتعلمين، وكذلك ترسيخها عند الذين يمرّون بظروف تجعلهم نزلاء في مؤسَّسات الإصلاح الاجتماعي.

4 – ترسيخ الفضائل الإنسانية التي تمد بالجديد وتطوي مسافات التباعد وتزيل كل ما من شأنه أن يؤدّي إلى اتخاذ المواقف المضادة بين الأمم والشعوب المنتمين لأديان وحضارات متعدّدة.

5 – ترسيخ القيم والفضائل الإنسانية في تبادل الكَلِمْ الطيب، وفيما تحتويه وتتضمَّنه المقررات التعليمية والثقافية، وما تؤدّيه وسائل الاتصال من رسائل للأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية.

6 . تجسيد القول الحق والقيمة الحق في أفعال الأخصائيين الاجتماعين والنفسيين الذين يتولّوا حالات الأفراد بالدراسة الموضوعية.

7 . العمل على إظهار القدوة الحسنة في المسلك أمام العملاء حتى يقتدوا بالسُّلوك الذي يترجم القيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية.

8 – ترسيخ القيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية في الأفعال بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، من خلال برامج وخطط معدة واستراتيجيات مرسومة.

9 – ترسخ القيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية في السلوكيات البشرية، من خلال التدريب والمشاركة والتعاون والتفاعل في كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى لقاءت جماعية أو مجتمعية حتى تتحقق القدوة مهارة ومسلكًا.

10 . احترام العميل باعتباره قيمة إنسانية، حتى وإن أخطأ فهو قيمة لا ينبغي التفريط فيه، والعمل على دراسة حالته وإصلاحها لأعادته إلى الحاضنة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

11 . ترسيخ قيم ممارسة الحقوق وأداء الوجبات وحمْل المسؤوليات، حتى يشعر كلّ فرد وجماعة من جماعات المجتمع الإنساني بأنّ الإنسان قيمة في ذاته لا ينبغي الاستهانة به أو عدم تقديره.

12 – تحسيس النَّاس بما يُشعرهم بقيمهم وأهميتهم، باعتبار الخصوصية وتقديرها والاعتراف بها حقوق ينبغي أن تمارس.

13 – التأكيد على أهمية الكرامة الإنسانية في المعاملات الرسميّة وغير الرسميّة، وأثناء إجراء المقابلات مع العملاء والزبائن.

14 . تنمية روح الاعتزاز لدى الأفراد بالنفس وبالانتماء للقيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية.

15 . المساهمة في بناء الذات الاجتماعية لدى العملاء حتى يتمكّنوا من العودة إلى حواضنهم الاجتماعية وتنموا روح الانتماء الاجتماعي لديهم.

16 . تنمية روح الاعتزاز بالأنفس بما يُضفي روح الهيبة ويحقّق التقدير للأفراد أو العملاء والزبائن الذين تعد المناهج والبرامج بشأنهم وكذلك ترسم الخطط.

17 – الانتماء الاجتماعي من خلال تنمية قيم الأسرة والأمّة والوطن في نفوس الأفراد والجماعات والمجتمعات وتعاليمهم الإنسانية.

18 . تنمية روح التطلّع لدى الأفراد وغرس القيم الاستيعابية في ثقافاتهم حتى يتطلّعوا إلى مستويات الرقي القيمي على المستوى الإنساني.

19 . تحسيس الأفراد والعملاء بأنّ لهم كرامة مصانة من خلال تقديرهم والاعتراف بهم وبما يقدمون عليه من مهام وما يحملونه من مسؤوليات جسام في حياتهم الاجتماعية والإنسانية.

20 . التأكيد على أهمية الانتماء الإنساني في القول والفعل والسُّلوك، مع التأكيد على أهمية الروابط الاجتماعية الداعمة للقيم والفضائل الإنسانية.

21 – تنمية كلّ ما من شأنه أن يُحفّز أو يدفع إلى التعاون على زيادة التعلّم أو زيادة الإنتاج أو زيادة المشاركة والتعاون الفعّال بين الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية.

22 . حث الأفراد على التعاون الفعّال، الذي يقوّي وحدتهم الاجتماعية، ويُنمي روح العطاء والمشاركة التي تدفعهم إلى مضاعفة الجهود وزيادة الإنتاج.

23 . ترشيد العميل أو الأفراد الذين لهم علاقة بالحالة المدروسة بالقيم الإنسانية التي تدعمهم عند مواجهتهم لأيّ موقف إشكالي.

24 – تحريض العملاء والزّبائن على التعاون على مواجهة الصِّعاب والمشاكل، والإقدام على مغالبتها، بالدراسة الموضوعية والمهنية، وبتقديم المساعدة الهادفة.

25 . المساواة بين العملاء أثناء عملية جمع المعلومات وتحليلها، وأثناء تشخيص الحالات وعلاجها أو تقويمها، مع تقدير الفروق الفردية إذ لا مغالبة ولا تحيّز لجنس أو دين أو لون في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات.

26 – مراعاة الخصوصيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والنفسيّة والذوقيّة والثقافيّة وتقديرها واعتبارها عند وضع ورسم الخطط والاستراتيجيات.

وبما أنَّ تأكيد الكرامة يستوجب عدم غض النظر عن كلّ ما من شأنه أن ينمي روح الاعتزاز بإرادة لدى الأفراد ودون تفاخر على الآخرين، إذن:

. عليك بالإقدام على تنمية قدراتك حتى تكون لك كرامة.

. اعتز بذاتك حتى يرضى عنك المجتمع الذي تنتمي إليه.

. أكد كرامتك بتنمية روح الاعتزاز في نفسك.

. استقراء التاريخ لتستمد منه العبر.

. تمسّك بما لك واعترف بما للآخرين.

. ثق أنك قوَّة وتطلّع لإحداث النُّقْلَة.

. الإخلاص في العمل.

. الإقدام على الفعل والسّلوك بموضوعية.

. الإنجاز في الوقت والمكان المناسبين.

. الإبداع وفقا لدائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

. الاشتراك في صناعة التاريخ كلّما سنحت الفرص لذلك.

. التطلّع إلى الأفضل والأجود إلى النهاية.

. مواجهة الصِّعاب وتحدّيها ومغالبتها حتى تُقهر.

. الإقدام على صناعة المستقبل بلا تردد.

. استخدام الحجة بمنطق في القول والفعل والسّلوك.

. خذ بالقدوة حتى تصبح قدوة.

. اجعل الأخلاق منارة لا تفارق.

. قدّر كرامة الغير تقدّر كرامتك.

وعليه: الكرامة قيمة للاستشعار بالشّرف الذي إذا مُسّ بسالبٍ ساد الألم ضمير الإنسان الذي تتجسّد في نفسه قيمة الكرامة؛ ولهذا فإنّ تفخيمها سلوكا بين النّاس مبدأ. وبهذا المعنى يصبح الإنسان قيمة في ذاته، وذلك بتفخيم قيمة الكرامة في شخصه عِبرًا ومواعظًا وشرفا وفضائلا خيّرة.

فالكرامة قيمة ذاتية تأصيلية تربط الإنسان بالتاريخ، والفضائل الاجتماعية والإنسانية حتى يصبح الشّرف والوطن والأمّة والدّين من المكونات الرَّئيسة لذات الفرد، الذي إذا تفخَّمت في نفسه قيمة الكرامة يقبل أن يموت أو يستشهد في سبيلها.

فتفخيم الكرامة يجعل من الإنسان شخصية مقدّرة، وله من الاحترام والاعتبار ما يجعله شخصية مهابة؛ ولهذا تعد آراؤه وحكمه وجهوده وتجربته وخبرته مرجعية دون أيّ تمييزٍ لدينٍ أو عرقٍ أو ثقافةٍ.

ويحتوي مبدأ (تفخيم الكرامة) على أنّ الثّقة في الإنسان خَلقًا وخُلقًا ينالها بالاحترام والأخذ بالتعاليم المستمدّة من الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، ومن هنا يصبح الإنسان قيمة في ذاته يحترم رأيه ودينه وجنسه ونوعه ولونه وهويّته.

ولهذا؛ ينبغي أن يتمّ تقدير الأفراد والجماعات بما يليق بتفخيم الكرامة الإنسانية، وتجنّب معاملتهم وكأنّهم مجرّد أرقام في أحد سجلات إثبات القيد الوطني.

وبما أنّ تفخيم كرامة الإنسان مبدأ، فتفخيمها لا يكون إلّا قولا وفعلا وعملا وسلوكا؛ ولهذا وجب اعتبار الآخر وتقدير دوره وما يبذله من جهد في سبيل استقرار الأمن والارتقاء بالوطن والحفاظ على شرفه وشرف الآخرين وعلى جميع المستويات في دائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع) سواء أكانت موضوعية، أم تطلعية، أم ذاتية، أم انسحابية، أم أنانية.

ولذا؛ فإنّ الكرامة مكوّن قيمي اجتماعي ذو أبعاد إنسانية ينبغي تفخيمها قيمة بما يحافظ ويعظّم قيمة الإنسان أينما كان؛ ذلك لأنّ تفخيم الكرامة يمكّن من الحفاظ على التاريخ والحضارات والثقافات المتنوّعة مع احترام الخصوصيات الاجتماعية والوطنية.

الكرامة مكوّن قيمي اجتماعي ذو أبعاد إنسانية:

ولأنّ الكرامة مكوّن قيمي اجتماعي ذو أبعاد إنسانية؛ إذن فتفخيمها واجب لا ينبغي أن يغفل عنه الأنا والآخر؛ ذلك لأنّ تفخيمها تفخيم مكانة، أي: تفخيم مكانة كلّ من الأنا والآخر.

ولهذا؛ عندما تهان كرامة الأفراد، تهان كرامة الشُّعوب. وهذا يعني أنّ الكرامة مكوّن مجتمعي من القيم المتضمنة في الأعراف والأديان والتقاليد. ولذا كلّما قُدّمت الإهانات لقيمة مجتمعية أثرت سلبا في نفوس الأفراد والجماعات المنتمين للمجتمع. وعليه تكون المواجهة مع من يُقدّم الإهانات للقيم والفضائل الاجتماعية الخاصّة بمجتمع معيّن أو لمن يُقدِّم الإهانات إلى قيم وفضائل إنسانية.

إذن: المجتمع بلا كرامة لا ينال التقدير ولا الاحترام، وهكذا حال الأفراد والجماعات بلا كرامة لن ينال أحد منهم التقدير ولا الاعتبار.

وعليه:

. عش كريما تقدّر.

. عش كريما تنل الاعتراف.

. عش كريما تبادل الاحترام.

. عش كريما تُعتبر.

وفي المقابل من يقبل العيش مهانا لن تكون له كرامة، ومن يقبل أن يعيش مهانا يقبل بإعطاء التنازلات إلى النهاية، ولهذا فالتمسّك بالقيم الإنسانية يكوِّن الضمير الإنساني، والتنازل عنها لا يكون إلّا تنازلا عن المكانة والكرامة.

ومن أجل تفخيم الكرامة:

. مارس حقوقك بتماثل مع الآخر.

. أدِّ واجباتك بتماثل مع الآخر.

. احمل مسؤولياتك بتماثل مع الآخر.

. تبادل الاعتبار بتماثل مع الآخر.

وبما أنّ الضمير الإنساني استيعابي. إذن: غرس القيم والفضائل الإنسانية وجوبي.

ولذا فإنّ غرس القيم والفضائل الاجتماعية ضرورة من أجل تحقيق الكرامة الإنسانية وتفخيمها في نفوس الأفراد والجماعات والمجتمعات أينما كانوا على رقعة المعمورة بأسرها.

وبما أنّ اعتبار الخصوصية يُمكّن من استيعاب الآخر. إذن: القاعدة الأخلاقية استيعاب الآخر، والاستثناء إقصاؤه؛ ولذا فمن يشعر بعدم تقدير خصوصيته، يصاحبه القلق والخوف، وهكذا سيكون الحال عندما يحس بأنَّ الآخر يقلل من شأنه.

وعليه:

تفخيم الكرامة مبدأ يجعل الإنسان على المكانة التي بها يتبوأ مقام الرّفعة المأمولة؛ أي: إنّ الكرامة لا تكون إلّا على الرّفعة، ولا تترسّخ ارتقاء إلّا بها، ومن ثمّ؛ فمن أراد أن يكون له شأن فليعمل على تحقيق المكانة قيما وفضائل، وإذا أراد الإنسان أن يرتقي قيما وفضائل؛ فليأخذ بمفاتيح العلم، ويبدأ إصلاح حاله من حيث هو، حتى يهيئ نفسه ويتأهب للعمل من أجل تحقيق ما ينبغي أن يكون عليه ارتقاء مأمولا.

ولكي يبلغ الإنسان مأموله قيما وفضائل؛ فعليه أن يكون قدوة حسنة لبني جنسه، فإذا حكم عدل، وإذا شهد، شهد حقّا، وإذا عاهد أوفى، وإذا قال صدق، وإذا عمل أحسن عمله، وإذا تعلّمَ علّمَ، وإذا اكتال أوفى، وإذا رأى فتنة بين النّاس أصلح، وإذا غضب تملّك نفسه، وإذا ذُكِر بخيرٍ فعليه بالمزيد، وإذا ذُكر بسوءٍ فليصفح وليعفو.

ولذلك؛ فالتمسّك بالقيم لكونها قيما، لا يفيد، بل المفيد العمل بها قولًا وسلوكًا؛ ولهذا ينبغي أن يتشرّبها النشء تربية وتعلّمًا وتعليمًا حتّى يجسدوها سلوكًا كما جسدها أهل المكانة والكرامة.

فأهل الكرامة دائمًا في علوٍ قيمي قولًا وسلوكًا؛ علوٍ عن الرّذيلة وما يؤدّي إلى ارتكاب أفعالها وأعمالها التي ترفضها القيم الحميدة والفضائل الخيّرة.

ولأنَّ الكرامة تعظيم شأن؛ فهي التي تجعل أهلها مسؤولين وكرامًا أمناء، وفي المقابل من لا يكون عليها قيمًا وفضائل لا يكون إلّا في دونية وسُفلية؛ ولهذا فإنَّ أوطان المتخلّفين تتخلّف بأسبابهم حيث لا مسؤولية ولا أمانة لديهم ولا إخلاص للوطن ولا كبرياء لهم عن النّواقص والرّذائل والمفاسد وما يُعيب وما يشين.

ولأنَّ الكرامة تفخيم شأن؛ فهي التي بها يتمّ بلوغ المنزلة العالية والمكانة الرّفيعة، في مقابل آخرين لا ينزلون إلّا الأماكن الدّونية التي لا تليق بأصحاب مكارم الأخلاق.

ومن بلغ المكانة العالية بلغ الرّفعة التي يأملها من خُلق في أحسن تقويم ولم يخالف، ومن بلغ المكانة عملا وسلوكا نال الاحترام والتقدير والاعتبار من قِبل الغير، ولهذا فالكرامة قيمة تعظيم بما هو عظيم، ورفعة قدرٍ بما هو رفيع، فأهل الكرامة يتّعظون بما هو عظيم ويأخذون العبر من كلّ عبرة ومعتبر.

ولذا؛ فأهل الكرامة أهل مكانة لهم من الكبرياء ما لهم، فهم يتكبّرون عن كلّ ما من شأنه أن يسيء للقيم والأخلاق والأعمال والأقوال، فالكبرياء تعالٍ عن كلِّ ما يؤدّي إلى الفتنة، أو يسيء للنّاس، ممّا يجعل

الكبرياء هو المحقّق للكرامة المقدّرة والمعتبرة، ويجعل لصاحبها شأنا بما اختار أن يكون عليه بذوقٍ رفيع.

وعلينا أن نميّز بين قيمة التكبُّر والاستكبار؛ فالتكبّر قيمة حميدة لتعظيم الشأن بعدم النزول في منازل السّافلين، كالتكبّر عن القول الزّور وعن أيّ نعوت لا حقائق تسندها، وهو التكبُّر عن الأفعال التي لا تليق بمكارم الأخلاق، وهو الإخلاص في العمل مع وافر الأمانة، وهو السّلوك المثال الذي لا يقدر عليه إلّا من له مكانة مقدّرة. أمَّا الاستكبار فهو الاستعلاء عن الحقيقة والجحود لمبرراتها ومعطياتها وهو معاندة بدون حُجّة دامغة؛ فالمستكبر يقف على الحقيقة ويغض النّظر عنها، بعدم اعترافه بأنّها الحقّ، مع العلم أنَّ هذا الأمر لا يُنقِص من شأن الحقيقة، بل يُنقص من شأن المستكبر عليها بغير حقٍّ.

وهذا يعني أن للتكبّر صفتين:

الصفة الأولى: هي التكبُّر بالحقّ عن المظالم وعن الأعمال الوضيعة التي تقلّل من شأن مرتكبيها، وهذه من صفات الذين يقولون الحقّ ويعملون على إحقاقه، أي: إنَّهم الذين يتعالون عن المكر والكيد وسفك الدّماء في الأرض بغير حقّ وإن حكموا بين النَّاس حكموا بالعدل، وإن قالوا صدقوا، وإن عملوا أصلحوا وإن عاهدوا أوفوا.

الصفة الثانية: التكبُّر عن الحقّ، بالحياد عنه والميل كلّ الميل إلى ما يؤدّي إلى إخفائه ومغالبته بالباطل، والمتكبّرون عن الحقّ هم الذين يقومون بأعمال الوضاعة التي تقلّل من شأن مرتكبيها، بما يقدمون عليه من أفعال لا تُرضي النَّاس، وهؤلاء هم الذين إن قالوا كذبوا، وإن عملوا أفسدوا، وإن عاهدوا أخلّوا ونقضوا.

وعليه: فإنَّ للتكبّر مبرراته؛ لكونه قيمة حميدة، ولا مبرّرات له إلّا أن يكون قيمة حميدة؛ ولهذا تُحرّف القيم وتقوّض من قِبل أولئك الذين ضلُّوا فأفسدوا فظلموا فطغوا وتكبّروا كما طغى وتكبّر من قبلهم المتكبّرون بغير حقّ، ولكن دائما التَّاريخ يمدّ بالعبر فمن أراد أن يعتبر فعليه بالتَّاريخ لأخذ العبر منه، ومن لم يرغب في ذلك فالحاضر يكفيه درسا حيّا.

ولذا؛ فالمفسدون هم الذين يتكبَّرون عن الإصلاح، أمَّا المصلحون أهل المكانة والكرامة فهم الذين يتكبَّرون بفعله، {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}[11]. إنَّ استكبار إبليس كان استكبارا عن الحقّ، أمَّا تكبُّر الملائكة فكان تكبرا بالحقّ، وهنا فالسّجود يدلُّ ويُعبِّرَ عن الطَّاعة وبلوغ المكانة الرّفيعة التي تُؤمل من أهل الكرامة التي ينبغي أن ترسّخ بين الأنا والآخر مبدأ ثابتا في المعرفة والسّلوك والفعل.

ولهذا؛ فالمتكبّر بظلمٍ هو الذي يعرف الحقيقة ويأبى إظهارها، ولا يأخذ بها، أمَّا المتكبّر بالحقِّ فإن دعي لنقيصة تكبَّر عنها، وإن دعاه سائل استجاب وفق استطاعته، وإن لم يستطع فلا ينهر، ولذا فالتكبّر صفة محتملة للإيجاب والسّلب؛ فتكبُّر العبد عن ارتكاب المظالم وارتكاب المعاصي قيمة إيجابية، وفي المقابل ارتكابه للأفعال الذميمة والمفسدة في الأرض قيمة سلبية، ذلك لأنَّ الكرامة لا تكون إلّا نقاء وصفاء مع الأنا الذي فيه كبرياء المخلوق ورفعة مكانته وكرامته، وكرامة الذَّات التي فيها كبرياء المجتمع، وكبرياء الضّمير الذي فيه تُقدَّر الإنسانية، ولذا ينبغي للإنسان أن يتكبّر عن:

[11] البقرة، 34.

الجهل:

فالجهل أساس كلّ داء يصيب المجتمع الإنساني تخلّفًا؛ لأنَّ الجهل من شأنه أن يؤدّي بالإنسان إلى الانحطاط في أماكن الرّذيلة والمفاسد، والذين يتمسّكون بالجهل بأسبابه؛ فهم في حاجة لمنقذ يخرجهم من ظلماته إلى نور الإيمان والعلم والمعرفة التي بها يرشدون.

ولأنَّ الصّراع من البدء الخلقي هو صراع بين جهل وعلم (شرّ وخير)؛ لذا فبالعلم تتحسّن الأحوال وبالجهل تسوء، ولأنَّها كذلك فالصّراع بين الخير والشرّ لم يحسم أمره بعد؛ فهو باقٍ ما بقي الجهل في مضادة العلم؛ ولهذا فالذين يجهلون حقيقة أنّ استقرار أمن الوطن يكمُن في حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ حملها، فهم لن يناموا ساعة واحدة نوما هادئا وهنيئا، والذين يعلمون حقيقة ذلك ينامون في أوطانهم نوما آمنا هنيئا بمشاركة النَّاس فرحتهم بالممارسة الفعلية للحقوق والواجبات والمسؤوليّات؛ مع توسيع دوائر المراقبة والمحاسبة والمساءلة للجميع حيث لا قمّة سلطانية إلّا من الشّعب، ممّا جعل الحكّام في دول ممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي يختارون عن إرادة لفترة محدّدة دستورا، وهم بذلك يقبلون، ولا يتجاوزون قرارات الشعب ودستوره قمّة. ولهذا لا وجود للمؤامرات ولا الانقلابات ولا المظالم التي تدور رحاها في أوطان التكميم.

الشهوات:

إنَّها الشّهوات التي خلقها الله تعالى فينا، ولكنّ البعض لم يحسن فهمها وتهذيبها وضبطها والسّيطرة عليها، ممّا جعلها هي المسيطرة والقائدة للباطل والمفاسد، قال تعالى: {زُيِّنَ للنَّاس حبّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ

وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ}12؛ فالشّهوات متوافرة في الحياة الدّنيا، ولكنّ البشر تفاوتوا في التعلّق بها، فمنهم من اشترى الحياة الدّنيا بما تحويه من هذه الشّهوات، ومنهم من اشترى الآخرة بما فيها من خير عظيم وفوزٍ دائم، ولأنَّ الإنسان خلق ليكون إنسانا بحقّ في هذه الحياة الدّنيا، فلا ينبغي أن يقصر شهواته على الدّار الآخرة كما لا يقصرها على الدّار الدّنيا، ذلك لأنَّ الخالق خلق الإنسان في أحسن تقويم ليكون وارثا في الدّارين؛ ولهذا لا ينبغي أن ينسى نصيبه من الدّنيا، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتجاوز الحدود القيمية والفضائلية التي أقرَّ لها الخالق حدودا، ليكون فائزا في الدّارين وتكون له كرامة راسخة.

وعليه: نلاحظ عندما تبدأ الدّعايات الانتخابية في أوطان المتقدّمين علمًا وثقافة تُكشف الأوراق من قِبل الجميع حتَّى لا يكون الرّئيس المنتخب متّهما بارتكاب المفاسد الأخلاقيّة والسياسية والاقتصادية؛ ولهذا يكون الاختيار بين الأفضل ومن هو أفضل منه، وبين الأقدر والأكثر مقدرة، أمَّا في بلدان الغير؛ فغير ذلك، الحاكم يورّث حكمه أوَّلًا لأبنائه، وإن لم يكن له أبناء فلإخوته، وإن لم يكن له إخوة فالأقربون الأقربون، وهكذا حتَّى بلوغ القبيلة والعصبيّة.

إذن: عندما يقبل الإنسان أن تسيّره الرّغبة فبصيرته تعمى وتقوده نحو الانحطاط ولا كرامة، لذلك لابدَّ للإنسان من الترفّع عن هذا الانقياد الأعمى للشّهوات ورفض سيطرتها عليه، وأن يتكبّر عن هذه المفاسد المدمّرة، فبتكبّره الإيجابي هذا سينال المنزلة الرّفيعة والمكانة العالية، وسينال احترام نفسه واحترام النَّاس من حوله؛ فالشهوات عندما تجعل الإنسان

[12] آل عمران 14.

عبدا لها لا يملك لنفسه شيئا أمامها سوى الضّعف والوهن والقبول بالانقياد أمام ما يشبع الشّهوة ولو كانت مفاسد بيّنة13.

ولأنَّ مبدأ ترسيخ الكرامة متعلّق بالرّفعة وتحقيق الأمل؛ فمن يبلغ المكانة والكرامة بلغ الأمل الذي لم يبلغه الغير، ومع ذلك وراء كلّ كرامة مكانة لآمال أرفع.

الهدف

تقديم المساعدة الهادفة

(مساعدة أفراد المجتمع على استثمار قدراتهم وطاقتهم الخلاَّقة، بالاستفادة من إمكانات المؤسَّسات الاجتماعية والبيئية المحيطة ليتمكَّنوا من المشاركة في تغيير أحوالهم ومعالجة ما لديهم من إشكاليات وفقا لخطط واستراتيجيات تمكّن من تحقيق التنمية البشرية الشَّاملة).

يحتوي هدف (تقديم المساعدة الهادفة) القواعد القيمية الآتية:

. تقديم المساعدة الهادفة.

. استثمار قدرات أفراد المجتمع وجماعاته.

. استثمار طاقات المجتمع الخلاقة.

. الاستفادة من إمكانيات المؤسَّسات الاجتماعية.

. الاستفادة من إمكانيات البيئة المحيطة.

. التمكّن من المشاركة.

[13] عقيل حسين عقيل، تقويض القيم من التكميم إلى تفجّر الثورات، ص 60 . 66.

. التغيير الذاتي.

. معالجة الإشكاليات.

. اعتماد خطط واستراتيجيات ناجحة.

. تحقيق التنمية البشرية الشَّاملة.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(تقديم المساعدة الهادفة)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من الهدف (تقديم المساعدة الهادفة) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 . تقديم المساعدة الهادفة للعملاء والزبائن الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي دراسة حالاتهم أو التعامل والتعاون معهم في سبيل إنجاز مهام اجتماعية وإنسانية.

2 . استهداف القدرات الاجتماعية بالتنمية والاستثمار النافع والمربح للأفراد والجماعات والمؤسَّسات الأهلية والحكومية.

3 . مساعدة الأفراد على استثمار ما لديهم من قدرات وإمكانات.

4 . تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة لإحداث التغييرات الموجبة.

5 . تمكين الأفراد من الاستفادة من إمكانات المؤسَّسات الاجتماعية وبيئتهم المحيطة بما يعزز قدراتهم على تحدِّي الصِّعاب وتجاوزها.

6 . العمل على إعداد البرامج التدريبية والتأهيلية ووضع الخطط لاستثمار طاقات المجتمع الخلاقة، فيما يجب من خلال المؤسَّسات والشركات العاملة في البلاد وبالتعاون مع الخبرة الأجنبية النافعة.

7 . الاتصال بالمسؤولين والمشرفين على إدارة مؤسَّسات المجتمع المدني والمؤسَّسات الحكومية للاستفادة من إمكانياتها في تطوير الحياة الإنتاجية والإبداعية لطاقات المجتمع الهائلة.

8 . الاستفادة من إمكانيات البيئة المحيطة، في تطوير مهارات الأفراد وتأهيلهم على ما ينبغي حتى يتمكّنوا من تجاوز المستوى الذي هم عليه من حيث مستوى الأداء الوظيفي أو المهني أو التعليمي، أو البنائي والعمراني.

9 . حث الأفراد على الاعتماد على طاقاتهم وقدراتهم مما يدفعهم للممارسة والفعل المحقق للعائد الموجب.

10 . تنمية قدرات العميل والأفراد والجماعات الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة المهنية، وتوجيهها الوجهة الموجبة لإنجاز الأعمال التي تناط بهم أو تسند إليهم.

11 . وضع برامج لتنمية المهن والحرف والأنشطة السَّائدة في إدارة مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني، حتى تتمكّن جميع الطاقات البشرية من المشاركة في عمليات التنمية والبناء، وحركة التغيّر الاجتماعي.

12 . تمكين أفراد المجتمع من الاطلاع على المعارف والعلوم والاتصال ببيوت الخبرة حتى يتأهلوا على روح التطلّع التي تُمكِّنهم من الإقدام على ما من شأنه أن يؤدّي إلى تطوير أحوالهم والرفع من مستوياتهم القيمية ويزيدهم خبرة.

13 ـ استثمار الطاقات الهائلة للأعمال المنتجة، وتوجيهها لأوجه الاستفادة التي تُحدث لهم النُّقْلَة.

14 ـ تمكين العملاء من الاستفادة مما تقدمه مؤسَّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعية من مساعدات هادفة لتؤهلهم إلى القيام بالإعمال التي يرتضيها ويفضلها المجتمع وتعود بالمكاسب المادّيّة والمعنويّة على الأفراد وعلى المجتمع بأسره.

15 ـ حث الأفراد والجماعات على المشاركة التي تُمكِّنهم من الاعتماد على النفس، بدلًا من الاعتماد على الغير، حتى يتحمّلوا مسؤوليّاتهم ومسؤوليّات الذين تربطهم بهم علائق اجتماعية ويتمكّنوا من معالجة إشكالاتهم دون الالتجاء للغير.

16 ـ اعتماد استراتجيات ناجحة، لاستيعاب الطاقات الهائلة في المجتمع وتوجيهها كلّ حسب التخصُّص والمؤهّل العلمي والمهني والحرفي والخبرة إلى ميادين العمل مع وضع برامج لتطوير هذه الطّاقات المتنوّعة والمتعدّدة بما يُسهم في تقدّم البلاد، وانسياب الخدمات فيها بإدارة متابعة وملاحقة بكلِّ جديد.

17 ـ تمكين الأفراد من المشاركة الهادفة التي تدعم مواقفهم الموجبة وتحسِّن أحوالهم وتزيدهم قوَّة وتوجِّههم الوجهة المناسبة لاهتماماتهم وفق استعداداتهم وقدراتهم حتى يتمكّنوا من المزيد في التفاعل والعطاء البناء.

18 ـ تعريف العملاء الذين يواجهون مواقف إشكالية في حياتهم بأنَّ كل الأفراد يتعرَّضون إلى مواقف إشكالية، ولكن ليس كلَّهم يقعون تحت طائلة تأسريها، بل العديد منهم قد تغلّبوا على مشاكلهم بذاتهم وبتعاونهم مع الآخرين، وليس عيب أن يتعرّض الإنسان إلى مواقف وإشكاليات، ولكن العيب ألَّا يستطيع الخروج منها.

19 ـ المشاركة في الأنشطة والبرامج التي تُسهم في إحداث التنمية البشرية الشاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية، وتشجيع الآخرين على المشاركة.

20 ـ إتاحة الفُرص للأفراد والجماعات لاستثمار قدراتهم وطاقاتهم الخلاقة فيما يُسهم في تحقيق التنمية البشرية.

21 ـ تقديم المساعدة الهادفة في حدود إمكانيات المؤسَّسة الاجتماعية والبيئة المحيطة.

وعليه: فإنَّ المساعدة الهادفة موجبة كونها لا تُقدَّم إلَّا في أوجه الخير، إي إنَّها تُقدّم في أوجه ما يحب أن تُقدّم بشأنه أو من أجله؛ ولهذا فالمساعدة الهادفة في طرق الخدمة الاجتماعية تُقدم بعد معرفة ودراسة وافية وفقًا لفلسفة المهنة المؤسَّسة على مبادئ قيمية، وأهداف إنسانية.

والفرق كبير بين المساعدة الهادفة والمساعدة الوجوبية، فالمساعدة الهادفة: من ورائها هدف محدّد ينجز بتقديمها. والمساعدة الوجوبية: تقدَّم في أوجهها حتى ولو كانت المطالبة بها طارئة أو مفاجئة. والمساعدة الهادفة لا تُقدم إلا بعد دراسة وافية وتحديد موضوعي. وكلا المساعدتين من ورائهما أغراض وغايات إنسانية. سواء أكانت مساعدات وقائية أم علاجية أم إصلاحية، أو لمجرد ظروف المطالبة بها كما هو حال الذين تجبرهم الحاجة على الإلحاح في المطالبة بها ممن يكون، وهذا النّوع من المساعدة ليس بالهادف.

ومن أنواع المساعدة الوجوبية مساعدة الأبناء لآبائهم العاجزين، ومساعدة الآباء لأبنائهم القُصَّر.

وبما أن المساعدة غير الهادفة قد لا تفيد.

وأن المساعدة غير الهادفة لا تعد واجبا.

إذن القاعدة هي:

المساعدة الهادفة وجوبية.

والاستثناء هو:

تقديم المساعدة للضَّرورة.

ولهذا فعلى الأخصائي الاجتماعي إذا أراد إصلاحا أن يعمل على تمكّين الأفراد من الاعتماد على إمكاناتهم وطاقاتهم وأن لا يعتمدوا على غيرهم، فالاعتماد على الغير لا يُسهِمُ في تنمية القدرات وتهيئة الاستعدادات وتطوير الإمكانات، بل يجعل في بعض الأحيان من متلقيها اتكاليين؛ ولهذا لن تحدث النُّقْلَة الموجبة للفرد والجماعة والمجتمع. بل يحدث شيء قد لا يكون متوقَّعا من قبل البعض ألا وهو الاستمرار في طلب المساعدة. فعلى سبيل المثال: السائلون الذين يستغلون أماكن العبادة أو الطرقات العامّة وبخاصّة في أماكن الازدحام، هؤلاء البعض منهم يحترف هذا النّوع من السُّلوك، مع العلم أنَّه غير عاجز وصحته بسلام، هؤلاء البعض يرونها الطريق المختصر للعيش أو الكسب، وهناك البعض الآخر المستغل من قبل بعض الشُّطَّار الذين يختفون من ورائهم. وهناك المتعاطون الذين أدمنوا على التعاطي بغير حقّ؛ فهؤلاء البعض لن يستغنوا عن المطالبة بالمساعدة حتى ولو كانت أموالًا طائلة.

ولذا فدور الأخصائي الاجتماعي يَكْمن في العمل على تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من الاعتماد على طاقاتهم وإمكاناتهم التي تمدّهم بالثِّقة كلّما فطنوا إليها ولأهميتها في تحقيق عمليات الإصلاح وبلوغ الحلّ؛ لأنَّ مهنة الخدمة الاجتماعية تعتمد على تقديم المساعدة الهادفة لاستثمار

الإمكانات والطاقات التي تُمكّن الفرد من الاعتماد على ذاته والاستفادة من الإمكانات المتاحة التي تؤهله لأداء دوره الاجتماعي والإنساني.

وعليه:

قف لحظة مراجعة مع نفسك.

اعرف مواطن الضعف فيك.

تحدَّى مواطن الضعف التي حددتها.

خذ من ماضيك عبرة.

خذ من تجارب الآخرين عبرة.

اقبل بتصحيح الخطأ وأقدم عليه بكلّ سرعة وبلا تسرُّع.

لا تتمسك برؤاك لمجرد أنَّها من بنات أفكارك.

تطلّع للآخرين وقارن مكانتك ومكانتهم (أين أنت؟ وأين هم؟ ثمَّ قرّر).

انظر أمامك فإن لم تر أهدافًا التفت إلى نفسك تفكيرا حتى تجد لك أهدافًا تحقّق لك مستقبلا ناهضًا وحينها انظر تجد الكثير أمامك.

نمِّ قدراتك تمتد في دائرة غير المتوقَّع.

استثمر طاقاتك تصنع لك مستقبلًا باهرًا.

ولذا فإنَّ دور الأخصائي يكْمن في مساعدة العميل وتوجيهيه وإرشاده للاستفادة من إمكاناته وقدراته وطاقته وأخطائه وتجاربه وإمكانات وطاقات وأخطاء وتجارب الآخرين.

الهدف

التحصين القيمي

(إزالة العوائق التي تعترض الأفراد والجماعات، ثمَّ دفعهم إلى لعبِ أدوارهم الاجتماعيَّة، وأداء واجباتهم الوطنيَّة، والتمسُّك بالقيم التي يرتضيها النَّاس، وقاية من الفعل السَّالب، وتحصينهم علمًا ومعرفةً "قيميًا وخُلقًا وفضائلًا")

يحتوي هدف (التحصين القيمي) القواعد القيمية الآتية:

. إزالة العوائق.

. لعب الأدوار الاجتماعية.

. أداء الواجبات الوطنيَّة.

. التمسُّك بالقيم.

. الرِّضاء الإنساني.

. الوقاية من الفعل السَّالب.

. التحصين العلمي.

التحصين المعرفي

. الأخذ بالفضائل.

. الأخذ بالقيم.

. الأخذ بالخلاق.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقًا لهدف

(التحصين القيمي)

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من الهدف (التحصين القيمي) والمعتمد في البرمجية القيمية لطرق الخدمة الاجتماعية وفقا للآتي:

1 . إزالة العوائق التي تعترض سُبل العملاء والزَّبائن في عمليات المشاركة والتعاون والتفاعل الاجتماعي والنفسي، أو تعترض سبيل الأفراد العاملين في تأديتهم للوظائف المناطة بهم.

2 . العمل على إزالة العوائق التي تعترض سُبل الأفراد والجماعات والمجتمعات التي يعمل الأخصائي الاجتماعي في دوائرها وفقا لما يؤدّيه من أدوار مهنية.

3 . التعرّف على المستويات القيمية التي عليها حالات الأفراد والعمل معهم من حيث هم، لأجل إعادتهم لقواعدهم الاجتماعية، وبث روح التطلُّع فيهم إلى الآخرين الذين يمدّوهم بالمعارف الواسعة والعلوم النَّافعة.

4 . ترشيد أفراد المجتمع بالتعاون مع قياداته الشّعبية إلى ما يُمكِّنهم من استيعاب المعرفة المناسبة للأداء المهني أو الحرفي وإلى ما يُمكِّنهم من الالتزام بتقدير الوقت في سبيل إنتاجية أفضل، تحدّيا للصِّعاب التي تحول بينهم والأهداف التي يسعون إلى إنجازها.

5 . دفع أفراد المجتمع وجماعاته المتعدِّدة إلى التمسُّك بالقيم الأخلاقية التي يرتضيها المجتمع المحلي والإنساني، ويحث على التمسك بها قولًا وفعلًا.

6 . غرس روح المحبَّة في نفوس الأفراد حتى يتمكّنوا من تأدية أدوارهم الاجتماعية على الوجه الأفضل.

7 ـ دفع الأفراد إلى المشاركة في لعب الأدوار المتعدّدة، دون كلل ولا ملل، فهذا الأمر يشعرهم بالأهمية الاجتماعية، ويمكّنهم من حمْل المسؤولية وفقًا للأدوار التي يلعبونها أو يقومون بها.

8 ـ التقدير والثناء على كلِّ مفردة من مفردات المجتمع الملتزمة بالأخلاق التي تأتي بعائد من الرضاء الاجتماعي، حتى تزداد تمسُّكا بكلِّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى رضاء عنها.

9 ـ إعطاء فرص للاختيار الحرّ وفقًا لرغبات كلِ فرد وكلّ جماعة وكلّ مجتمع، حتى يعمّ الرضاء بينهم معاملة طيّبة وسلوكًا راقيًا، وليتمكّنوا من خلاله من نيل التقدير والاحترام المتبادلين.

10 ـ التركيز مع العملاء أثناء القيام بعمليات الدراسة الخمس (جمع المعلومات وتحليلها، وتشخيص الحالة، والعلاج، والتقويم) على الأهداف المهنية التي سبق للأخصائي أن أعدَّها وحدَّدها لأجل إصلاح الحالات أو علاجها.

11 ـ حث الأفراد على التمسُّك بالقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع، والتي لها أباعد إنسانية، حتى يتمّ استيعابهم أثناء عودتهم إلى بيئاتهم التي انحرفوا عن بعض من قيمها الأمر الذي جعلهم نزلاء في مؤسَّسات الرِّعاية والإصلاح الاجتماعي والنفسي.

12 ـ إعداد البرامج الواقية من أيِّ انحراف سالب قد يؤثّر على حركة المجتمع أو جزءا منه، فالوقاية تقوّي المناعة وتمد الأفراد بالطاقات الموجبة تجاه الالتزام القيمي وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

13 ـ المشاركة في تضمين القيم في المناهج والمقررات وفي برامج وسائل الإعلام المتعدّدة، تحصينًا للأجيال بالقيم الموجبة التي تسندهم في أيِّ وسط قد يتواجدون فيه.

14 . إعداد البرامج والمشاركة في وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات التي تجعل للأخصائي الاجتماعي طريقة واضحة وأسلوبًا واضحًا تجاه أهداف المهنة ومحققاتها الموضوعية.

15 . الدراسة الوافية للحالات التي يتولَّها بالبحث والدراسة حتى يتمكَّن من المحافظة على فلسفة المهنة الإنسانية ويحقّق نجاحات تنال رضاء أفراد المجتمع وجماعاته.

16 . تحصين الأفراد بالقيم والأعراف والإرشادات الدينية من الانحرافات السّالبة وتقليد الآخرين الذين ليس لهم شيء من سلوك القدوة.

17 . العمل على إزالة العوائق وتحديد ماهيَّتها وأسبابها، وتوعية أفراد المجتمع بخطورتها لأجل تمكينهم من اكتساب الخبرة والمهارة.

18 . إلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصّصة لتوعية أفراد المجتمع بخطورة ما يدور حولهم من تغيير وأثره على القيم الاجتماعية، وعرض بدائل قيمية وافرة بالحلول والمعالجات التي تناسب كلّ فئة عمرية من فئات المجتمع المتعدّدة.

19 . تحصين أفراد المجتمع بالقيم الأخلاقية الرّوحية والسُّلوكية المستمدّة من الأديان والأعراف المقدَّرة من جميع أفراد المجتمع.

وعليه:

يكمن دور الأخصائي الاجتماعي في العمل على إزالة العوائق التي توضع أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال مشاركتهم في إزالتها؛ من أجل لعب أدوار، وأداء واجبات، وحمل مسؤوليَّات اجتماعيّة وإنسانيّة.

ولهذا يجب أنْ يتمسّك الفرد والجماعة بالقيم الحميدة والفضائل الخيّرة المستمدَّة من المعتقد الدّيني ومن الأعراف والعادات التي تُشكّل الإطار

المرجعي للمجتمع الذي ينتمون إليه؛ فهذه تجعلهم في حالة من الترابط والتفاعل والتماسك، ما يجعل تخلي بعضهم عنها على حالة نشاز، وقد يوصفون بالمنحرفين في الاتجاهات السلبية، التي ينظر إليها البعض بوجوبية المقاطعة والمقاومة، وينظر إليها البعض الآخر بأنَّها من الأمور الشّخصية، أمَّا الأخصائيون الاجتماعيون فينظرون إليها أنّها سلوكيات في حاجة للدراسة الموضوعية، التي تكشف العلل والأسباب الكامنة من ورائها، ومعرفة ما يجب القيام به مهنيًّا حيالها.

والغرض من وراء حرص المجتمع على تمسك أفراده بالقيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية هو: استمرارية التواصل مع التَّاريخ الذي تركه أو سجله الآباء والأجداد، وكلّ ما اختبروه وآلفوه من قولٍ وفعلٍ وسلوكٍ يحافظ على وحدة الهويّة والانتماء.

ولذا فإنَّ التحصين القيمي يتمُّ باتخاذ معلومة قويَّة وفاعلة وغرسها في الأذهان والعقول حتى تترسَّخ، وبعد ترسّخها يصبح إزالتها أمرًا صعبًا؛ وهذا الأمر الصَّعب يعد أكثر صمودًا في مواجهة المؤثرات السَّالبة، وعندما يكون أكثر متانة ينال التقدير والاحترام في دائرة الممكن من المؤيدين.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف 68 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

صدر له (128) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

المؤلّفات

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3. فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا،

2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 . خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 ـ العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 ـ السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 ـ الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 ـ العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 ـ فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 ـ مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 ـ آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 ـ الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 ـ المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 ـ تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 ـ الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 ـ مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 ـ المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 ـ الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 ـ مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 ـ الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعية.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعية، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 78 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (127) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.